كامب دافيد

العلاقات المصرية الإسرائيلية

التفسير المصري لمعاهدة السلام

تأليف

السفير الدكتور : عبد الله الأشعل

دبلوم أكاديمية لاهاى للقانون الدولى.
دكتوراه القانون والعلاقات الدولية - كلية الحقوق/جامعة باريس.
دكتوراه العلوم السياسية-كلية الاقتصاد.
والعلوم السياسية -جامعة القاهرة.
أستاذ القانون الدولى والعلاقات الدولية.
مساعد وزير الخارجية الأسبق.

مكتبة جزيرة الورد

القاهرة - ميدان حليم خلف بنك فيصل
شارع ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا
ت ٠١٠١٠٤١١٥ - ٠٢٢٧٨٧٧٥٧٤

بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد

اسم الكتاب : **كامب دافيد العلاقات المصرية الإسرائيلية**

التفسير المصري لمعاهدة السلام

المـــــؤلف : السفير الدكتور : عبد الله الأشعل

رقم الإيداع : ١٧٣٦٥/ ٢٠١٠

حقوق الطبع محفوظة

الناشر : مكتبة جزيرة الورد

٤ ميدان حليم ـ خلف بنك فيصل الرئيسي ـ شارع

٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا . ت: ٢٧٨٧٧٥٧٤/ ٠٢

محمول : ٠١٠٠١٠٤١١٥ - ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦

الطبعة الأولى ٢٠١٠

إهداء

إلى كل المبصرين والواعين بدور مصر والمؤامرة على عقلها.

وإلى روح كل المنارات المنذرين لنا بهذا المصير ..

د. حامد ربيع ، ود. جمال حمدان وغيرهما من رواد الوطنية المصرية..

وإلى مصر الصابرة الأبية ..

عهد منا على السعي إلى تحريرها من قبضة الغصب الصهيوني بأدوات وطنية ..

المؤلف

تقديم

كامب دافيد هي الوثيقتان اللتان وقعتهما مصر وإسرائيل في سبتمبر ١٩٧٨ مقدمة لإبرام معاهدة واشنطن للسلام في مارس ١٩٧٩ ليست اندلاع الثورة الإيرانية ، ولكن كامب دافيد تعني في الاستخدام الشعبي المصري معاهدة السلام أيضًا ، لأن الحركة الشعبية تقف ضد كل ارتباط رسمي بين مصر وإسرائيل .

منذ إبرام اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩ تغير ميزان القوة في المنطقة، وتقدم المشروع الصهيوني وتراجع العالم العربي، وتوحشت إسرائيل في فلسطين والقدس وسقطت أوهام السلام رغم أن إسرائيل لاتزال تردد مصطلح السلام ليعني لها السلام الإسرائيلي Pax Israeliana وللفلسطينيين سلام المقابر Peace of Cementry. خلال العقود الثلاثة صارت مصر تماماً في جانب إسرائيل والولايات المتحدة، فانقسم الفلسطينيون وتمزق العالم العربي، وظهرت الحاجة الماسة إلى إعادة مصر إلى الساحة العربية وإعادة الاعتبار إلى المشروع القومي لمواجهة المشروع الصهيوني.

وقد عرفت العلاقات المصرية الإسرائيلية الكثير من المحطات معظمها يتسم بتفضيل المصلحة الإسرائيلية على المصلحة المصرية، وبعضها في مرات قليلة تحمست مصر لنصرة الموقف الفلسطيني وسحبت سفيرها مرتين في عامي ١٩٨٢ بمناسبة صابرة وشاتيلا و١٩٨٧ بسبب قمع الانتفاضة الأولى، كما تطورت علاقات التعاون المصرية الإسرائيلية في مجالات عديدة ولكن ظل الشعب المصري

سداً منيعاً ضد تطبيع العلاقات مع إسرائيل على المستوى الثقافي بوجه خاص فلم تعد تشارك إسرائيل في معرض القاهرة الدولي للكتاب خوفاً من اعتداء الوطنيين المصريين ضد الصهاينة، كما تذمرت إسرائيل عدة مرات من موقف الصحف المصرية غير القومية وبعض الأعمال المسرحية مثل فارس بلا جواد أو السينمائية مثل السفارة في العمارة، ولاتزال تضيق بالكتابات الوطنية التي تحذر من العمليات الإجرامية والتعذيبية للمشروع الصهيوني. وإذا كان الرئيس السادات قد امتنع عن زيارة إسرائيل رسمياً إلا في عزاء رابين فإن الرئيس مبارك كان خصماً عنيداً لشارون ووصفه ذات يوم بأنه لايجيد سوى إراقة الدماء ولكنه فجأة دعاه لزيارة مصر ووصفه بأنه الرجل القوي ورجل السلام في إسرائيل رغم أن شارون كتب صفحة سوداء في تاريخ القضية الفلسطينية. كذلك حدثت مشادة هائلة كانت أطرافها الرئيس مبارك وأولمرت رئيس وزراء إسرائيل عقب شارون وتسيبي ليفني وزيرة الخارجية وإيهود باراك وزير الدفاع الذي كان وقتها رئيساً لحزب العمل وأحمد أبوالغيط وزير الخارجية، أسفرت عن تصريحين لافتين أحدهما للرئيس مبارك قال فيه : إنه حريص على العلاقات مع إسرائيل وأن ليفني تجاوزت جميع الخطوط الحمراء معي، فعلق أولمرت على الانتقادات الإسرائيلية للقيادة المصرية قبيل محرقة غزة، قائلاً أنه لا يعرف ماذا كانت إسرائيل سوف تعمل لو لم يكن الرئيس مبارك في الحكم طوال هذه المدة مما يعني تقدير إسرائيل لمواقف الرئيس مبارك وكان آخرها تصدير الغاز لإسرائيل وهي فضيحة مركبة لا تشرف أحداً في مصر خاصة بعد صدور حكم محكمة القضاء الإداري. أما إسرائيل فقد كافأت الرئيس مبارك بإعلان تحديها لترشيحه لوزير الثقافة المصري فاروق حسني لمنصب مدير عام اليونسكو وقد نفذت إسرائيل وعيدها ولم تظهر مصر أي تبرم من هذا الموقف وصارت

الأمور على ما يرام.

في الصفحات التالية نقدم بعض فصول هذه العلاقات المصرية الإسرائيلية التي لقيت مصر فيها كل صور الإذلال وامتهان السيادة المصرية واعتراف إسرائيل بقتلها لجنود مصريين على الحدود ولأطفال مصريين في رفح.

والخلاصة : أن علاقة مصر بإسرائيل كانت دائماً لصالح إسرائيل وهزيمة كاملة للمشروع القومي وانحصاراً كاملاً للدور الإقليمي المصري، فضلاً عن التداعيات الداخلية الواضحة في مصر.

وأخيراً، لا ندعي أن هذه الصفحات دراسة وافية لعلاقات معظمها سري وأقلها معروف وتشتبك مع واشنطن في مثلث مريب مصر-إسرائيل-الولايات المتحدة، ولكنها صفحات تشجع الباحثين والمراقبين على التعمق في هذه العلاقة المريبة التي تشهد بأن مصر صارت تغرد خارج سربها العربي فلا يحتفل بها السرب ولا تشعر بالأمان في هذه الغربة ولعل الله يعيدها إلى سربها ويرد عنها غربتها.

السفير الدكتور عبدالله الأشعل

القاهرة أغسطس ٢٠١٠

الفصل الأول

المعاهدة المصرية الإسرائيلية
وآثارها الداخلية والخارجية

1
مصر وإسرائيل من السلام البارد إلى الأحضان الدافئة

عندما أبرمت مصر اتفاقية السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩، كان الافتراض الذى قدمه الرئيس السادات إلى الشعب المصرى، هو أن هذه الاتفاقية سوف تنهى الحروب فى المنطقة لصالح السلام الذى تحل سحاباته محل سحب الدخان والأشلاء، ولم يدر فى خلد الرئيس السادات أن عرضه للاتفاقية وتقديمها للاستفتاء العام على أساس أن السلام يجلب الأمن والرخاء سوف تواجه مصيراً مختلفاً. فبعد خمسة وعشرين عاماً من إبرام هذه الاتفاقية، لم تثمر فى علاقات البلدين ما كان مرجواً منها من الجانب المصرى، كما لم تثمر الإثمار كله من وجه النظر الإسرائيلية. فمن وجه النظر المصرية أدت تصرفات إسرائيل فى المنطقة العربية وفى قضية السلام العربى الإسرائيلى إلى تجزئة مفهوم السلام، بحيث انفصل ملف الصراع الإسرائيلى الفلسطينى عن ملف الصراع الإسرائيلى مع سوريا ولبنان، وفى نفس الوقت فإن إسرائيل قد عملت على إضعاف الجانب الفلسطينى من خلال عرقلة عملية السلام، والتذرع بحجج واهية لتعليقها، بينما عقدت العزم على تحقيق هذه النتيجة حتى قبل أن توقع على اتفاق أوسلو. وكان مفهوم مصر للاتفاقية المصرية الإسرائيلية أنها ستقضى على حاجز التردد والخوف الإسرائيلى من الجانب العربى، وأن وضوح خطاب الرئيس السادات أمام الكنيست كان فى نظر مصر كافياً لتحديد الالتزامات المتقابلة بين الطرفين العربى والإسرائيلى، وطرحت مصر

جانباً ما كانت تعتبره فى ذلك الوقت مخاوف غير مبررة من مخطط صهيونى مدروس ضد المنطقة العربية، بل بلغ الأمل بالرئيس السادات مداه عندما اعتقد أنه يستطيع أن يستولى على قلب الولايات المتحدة، وأن يحرم إسرائيل من المكانة التى تتمتع بها فى هذا القلب الكبير، وأنه اعتقد بأن هذا هو الطريق الأكثر فاعلية لكى تصبح واشنطن أكثر عدلاً فى النظر إلى معطيات الصراع. كذلك اعتقدت مصر أن ظلال السلام يبدأ بمصر وإسرائيل، ولكنه سوف يمتد ليظلل المنطقة بأسرها، فتودع المنطقة المنكوبة حالة الصراع والبغضاء لكى تبدأ مرحلة التعاون والرخاء، وبذلك يتحقق وعد الرئيس السادات للشعب المصرى بأن معاهدة السلام هى الطريق إلى الأمن والرخاء. وعندما أكد الرئيس السادات أن حرب أكتوبر هى آخر الحروب كان يعبر عن هذا الأمل.

ويشهد سجل العلاقات المصرية الإسرائيلية بأنه فى تراجع مستمر، ذلك أن الضربة الأولى لهذه العلاقات كانت توحى بأن إسرائيل بإبرامها لاتفاقية السلام قد اطمأنت إلى تحييد مصر وإلغاء دورها فى المنطقة العربية، فالضربة الأولى أو قل الاختبار الأول لهذه الفرضية هو إعلان إسرائيل ضم القدس واعتبارها عاصمة أبدية ودائمة لها، وكانت الولايات المتحدة هى أول من تصدى لهذا القانون، حيث وضعت ثقلها فى مجلس الأمن وراء القرار ٤٨٧ الذى كان رداً مفحماً على القانون الإسرائيلى. ثم أعلنت إسرائيل فى العام الثانى (١٩٨١) ضم هضبة الجولان السورية، وفى نفس العام أغارت الطائرات الإسرائيلية على المفاعل النووى العراقى، وفى عام ١٩٨٢ قامت إسرائيل بغزو بيروت ولم تنسحب إلا بعد أن أنهت الوجود العسكرى الفلسطينى من المنطقة. وقد شعرت مصر بتجاوز إسرائيل بروح السلام الذى كان يفترض أن يسود المنطقة بعد اتفاقيتها مع إسرائيل، خصوصاً وأن مصر دفعت ثمناً غالياً لهذه الاتفاقية من دورها العربى وعلاقاتها العربية، حيث

تمت مقاطعة مصر وعزلها لمدة عشر سنوات عانت معها الجامعة العربية والنظام العربى، وربما كان هذا المناخ السلبى هو الذى ساعد على أن يقوم العراق بغزو الكويت فى عام ١٩٩٠، مما وضع حداً نهائياً لما كان يمكن أن تقوم به مصر فى إحياء النظام العربى بعد التئام الشمل المصرى العربى. هذا الانهيار فى العالم العربى الذى كان مقدمة طبيعية لعسكرة العالم العربى من جانب الولايات المتحدة هو الذى أفرز عملية مدريد، وهذه العملية أدت بدورها إلى عملية أوسلو. وهكذا تداعت الآثار السلبية للمنطقة العربية، وأصبح السؤال الكبير هو : كيف أصبحت إسرائيل القوى العسكرية الأكبر فى المنطقة، وتسلك سلوكاً وحشياً على حساب العالم العربى وتستبيح سماواته، وتعرقل كل طريق للسلام فيه، بعد أن نجحت جزئياً فى أن تحصل بمساعدة أمريكية واضحة على تطبيع دون مقابل لعملية السلام. والسؤال الثانى فيما يتعلق بالعلاقات المصرية الإسرائيلية هو كيف عجزت مصر عن أن تكون عاملاً مؤثراً فى القرار الإسرائيلى فى المنطقة؟

لا شك أن العلاقات بين مصر وإسرائيل قد شهدت الكثير من التدهور بعد تولى شارون الحكم فى فبراير ٢٠٠١، وسياسة الإبادة التى أصر على أن تسبق أى عملية للسلام فى فلسطين، وإصراره أيضاً على أن تكون إسرائيل فوق القانون الدولى، وألا تسمح لغيرها بحيازة أسلحة الدمار الشامل وترفض إخلاء المنطقة - بما فى ذلك إسرائيل - من هذه الأسلحة، وقد وصل الأمر بمصر أن قررت أن الأمل فى إحياء السلام فى عهد شارون أصبح مستحيلاً، فصمدت أمام الضغوط الأمريكية التى حاولت تحقيق الانفراج فى العلاقات المصرية الإسرائيلية رغم تفاقم السياسات الإسرائيلية فى المنطقة، حتى تبدو المواقف المصرية بمثابة مباركة لهذه السياسات فيلحق ذلك أبلغ الضرر بالمصالح المصرية.

ولما كانت إسرائيل قد أوهمت العالم بأنها أوقفت عملية السلام لأنها لا تثق فى

عرفات وفى قدرته كشريك لهذه العملية، فإن رحيل عرفات قد تزامن مع عدد من الإشارات المصرية تجاه إسرائيل، والتى أثارت التساؤل حول توقيتها وحول مضمونها وحول علاقاتها بالمواقف المصرية السابقة، وأخيراً حول النتائج المرجوة منها.

فقد أعلن الرئيس مبارك أن شارون هو الرجل الوحيد القادر على صنع السلام فى المنطقة وهذا صحيح، ولكن الصحيح أيضاً أن شارون لن يصنع سلاماً لصالح العرب والفلسطينيين. كذلك فإن مصر أفرجت عن الجاسوس الإسرائيلى عزام عزام بعد صمود طويل للضغوط الإسرائيلية والأمريكية، مقابل إفراج إسرائيل عن الطلاب الستة الذين تحيط الشكوك بقصتهم، ولم يصدر عن مصر أى بيان منذ اختفائهم. بل إن هذه المقايضة التى أثارت الرأى العام المصرى والتى تحدث فى الوقت الذى تستمر فيه السياسات الإسرائيلية الغاشمة ضد الفلسطينيين، وقعت بعد أيام قليلة من ابتلاع مصر لإهانة كبيرة من جانب إسرائيل بعد أن قتلت عمداً ثلاثة من جنود الأمن المركزى فى رفح، وتأكيد إسرائيل على أن القتل تم بتعليمات وليس عن طريق الخطأ، وأنها لا تنوى تقديم أى تعويضات لمصر أو لأسر الضحايا، وقد أثار هذا التقارب المصرى المفاجأ من إسرائيل تساؤلات حول أسبابه وتوقيته، خاصة وأن مصر تحدثت بشكل مكثف عن أن هناك تفاهمات مع إسرائيل على إحياء عملية السلام، ولكن إسرائيل لم تدع مصر تتمتع بطرف التفاؤل بالسلام وإشاعته بين أطرافه. والطريف أن زعماء عرب آخرين تحدثوا عن وجود مناخ جديد يسمح بالأمل بالسلام فى المنطقة. فإذا كانت مصر تحاول بهذا التقارب أن تشجع إسرائيل على تسهيل الانتخابات الفلسطينية وفتح صفحة جديدة مع الفلسطينيين مع استعداد مصر للمساهمة فى القيام بدور فى ذلك، فإن ذلك أمر مشروع، ولكن المشكلة هى أن شارون لا يمكن أن يتنازل عن مخططه الذى لا

يراعى فيه مطلقاً أية مصالح غير إسرائيلية حتى ولو كانت أمريكية، ويخشى أن يقرأ شارون هذه الهرولة المصرية قراءة إسرائيلية، بحيث يزداد تعنتاً كما يزداد اقتناعاً بأن خطه الدموى وتشدده المطلق هو الذى دفع مصر إلى هذا الخط الجديد المهادن، بل الأسوأ من ذلك فإن هذه النتيجة السلبية المتوقعة حتماً سوف تزداد تفاقماً، إذا كان شارون يعتقد أن هذا التحرك المصرى جاء بنصيحة أمريكية، وأن مصر اضطرت إلى ذلك حتى تقنع واشنطن بحسن نيتها وتضحيتها مرة أخرى ورغم كل شيء فى سبيل السلام.

إن المعضلة الأساسية للسياسة الخارجية المصرية منذ عام ١٩٧٩ وحتى الآن تكمن فى ثلاثة أمور جوهرية :

الأمر الأول: أن قرار الحرب لتحرير سيناء والذى كان يمكن أن يكون أداة وثقلاً كبيراً لتحرير بقية الأراضى العربية المحتلة مع سيناء كان قراراً صائباً لولا أن نية التحرير كانت منصرفة عند الرئيس السادات إلى حل مصرى إسرائيلى منفرد. ومع ذلك فإن إدارة الحرب بنية السلام كانت أمراً مشروعاً لأن حروب التحرير بطبيعتها هى حروب من أجل السلام.

الأمر الثانى: إن إبرام الاتفاقية المصرية الإسرائيلية لم يكن عملاً مشيناً، ولكن المشكلة إن مصر لم تدرك أن إدارة السلام مع إسرائيل لا يقل خطورة عن إدارة الحرب، لأن إدارة الحرب قد تؤدى إلى خسارة معركة ولكن الخطأ فى إدارة السلام يؤدى إلى خسارة المكانة ومجمل المصالح، ولذلك فإن مصر لا تزال بحاجة إلى تصور شامل لإدارة السلام وليس تقديم مبادرات صغيرة لإرضاء إسرائيل.

أما الأمر الثالث والأخير: فهو أن العلاقات المصرية الإسرائيلية تبدو أنها تحتل مكانة حاسمة فى العلاقات المصرية الأمريكية، وقد لا نبالغ إذا قلنا أن العلاقات

المصرية الإسرائيلية هى الثابت، وأن العلاقات الأمريكية المصرية هى المتغير التابع، ولذلك لابد أن تحاول مصر أن تقيم علاقات مصرية أمريكية قائمة على قدميها بحيث لا تتعرض لهذا التغير الفادح بسبب العلاقات المصرية الإسرائيلية.

وأخيراً، ومع تقديرنا الكامل لكل المحاولات المصرية الرامية إلى تحقيق بعض الأهداف المصرية والفلسطينية وخدمة السلام، فإننا نعتقد أن هذه المحاولات مع إسرائيل – شارون، لن يقدر لها الفشل فقط، وإنما قد تغرى إسرائيل بمصر فتتمادى فيما هو أبعد وأن تصبح مصر هى الهدف وليس الشريك.

2 العلاقات المصرية الإسرائيلية في ثلاثين عامًا

من أعقد موضوعات العلاقات الدولية دراسة العلاقات بين الدول المتحاربة عقب سلسلة من الحروب، أما فى حالة إسرائيل فالأمر مختلف تماماً. فإذا كانت العلاقات الأمريكية أو البريطانية أو الفرنسية مع ألمانيا عقب هزيمة النازى فى الحرب العالمية الثانية أمراً معقداً لاعتبارات نفسية لاتزال عالقة فى النفوس الشعبية ومخزونة فى نفوس السياسيين فإن تلك علاقات متغيرة بين دول قائمة، ولكن إسرائيل رأس المشروع الاستعمارى الاستيطانى دخل المنطقة بمؤامرة مدعوما من أركان النظام الدولى فى كل مرحلة، ثم هزم المنطقة العربية لأنه مشروع عسكرى تخريبى فى بيئة اجتماعية مسالمة، ولذلك فإن سلامه وعلاقاته مع رأس المنطقة، وهى مصرهو قمة ما يتمناه لأن ذلك يعنى بالنسبة له فتح الطريق إلى الجسد العربى وأوله الجسد المصرى. ثم أن ذلك يعطيه رخصة قانونية بالولوج إلى كل المواقع المصرية وإجراء عملية جراحية فيها حتى يضمن أنه لاعلاقة بين الماضى والحاضر. وهذه من خصائص المشروع، أنه يستند إلى ماضى موهوم ويقطع الصلة بين العرب وكل ماضى حقيقى لاوجود فيه لهذا المرض اللعين. وقد اعتبر المشروع أن معاهدة السلام مع مصر هى فصل للرأس عن الجسد. ثم راح المشروع يعبث بالرأس المقطوعة أملاً فى تشويه العقل، وهو ما حذر منه فى وقت مبكر عام ١٩٨١ أستاذنا المرحوم حامد ربيع عندما كتب ثمانى حلقات فى مجلة الأهرام الاقتصادية حول

السيطرة على العقل المصرى. وأظن أن المشروع تمكن من النيل من أطراف من الجسد والعقل معاً داخل النخبة المستفيدة التى فارق الوطن قطاعات من جسدها لصالح المشروع.

هذه الدراسة هى الأولى التى نأمل أن نتابعها لأن ازدهار هذه العلاقات يعنى مباشرة ازدهار المشروع، وهو نقيض القاعدة العامة فى العلاقات الدولية العادية. فهل تستطيع مصر احتواء المشروع سلماً بعد أن عجزت عن احتوائه عسكرياً؟ وهل تستطيع مصر أن توفق بين انتمائها العربى والتزاماتها للمشروع؟ وهل تضبط مصر الرسمية إيقاع الاندفاع الصهيونى نحو التطبيع فى مرحلة لاحقة أم يغلب التطبيع فى العالم العربى ويتسع الرتق على الراتق فتقود الدولة بنفسها هذا التطبيع . إن مأساة العلاقات مع إسرائيل ترجع إلى إسرائيل نفسها ولو كانت دولة عادية لما كان فى الأمر مشكلة، فإما أن تتخلى إسرائيل عن المشروع الصهيونى وهى قمته وصنيعته وهذا مستحيل أو تظل جسداً غريباً يسعى إلى هزيمة الجسد العربى، والجسد العربى لايملك إلا تجديد طاقة المقاومة والمواجهة حتى يقضى على هذا السرطان.

وقد بدأنا الكتاب ببيان الطبيعة الفريدة للعلاقات بين مصر وإسرائيل وتطورها، وتباين الرؤية المتبادلة فى الجانبين لهذه العلاقات وأسبابها، ثم حجم العلاقات من الناحية الكمية، وأخيراً ظاهرة انكسار مصر النفسى والسياسى أمام إسرائيل فى السنوات الأخيرة وأسبابها. ولاشك أن واشنطن هى الخلفية الدائمة لهذه العلاقات، ولكن الأخطر هو فقدان مصر لتوازنها الإقليمى لسبب الضغوط الأمريكية والإسرائيلية وتدهور أداء النظام فى الداخل وانحراف البوصلة واتجاه مصر إلى العمل وفق البوصلة الأمريكية الإسرائيلية فى بعض الأحيان، كما أن هذا المناخ دفع مصر إلى معادلة مقعدة أصبحت فيها علاقاتها مع إسرائيل هى أساس

علاقاتها مع الولايات المتحدة، وهذا أكبر خسائر مصر الدبلوماسية خلال العقود الثلاثة الأخيرة. وأخيرا عالجنا علاقة معاهدة السلام بكل ما أصاب مصر بسبب علاقاتها الإسرائيلية وانتهينا إلى أن المعاهدة هى السبب الأساسى، فإن تآكل إرادة مصر السياسية دفعها إلى تفسير المعاهدة لصالح إسرائيل، خاصة أن النظام فى مصر يشتبك مع بعض القضايا ضد المجتمع المدنى المصرى.

تلك صفحات مؤلمة من تاريخ مصر والمنطقة، ولذلك لاقيامة لعالم عربى يواجه المشروع إلا بقيامة مصر ونأمل ألا تتأخر قيامتها وأختم بقول شوقى:

فإما حياة تقهر الموت فى البلى ... و تنبت فى تلك الرموس رفاتى

وإما ممات لاقيامة بعده ... ممات لعمرى لم يقس بممات

3 يهودية الدولة ومصير عرب ١٩٤٨

أعلنت إسرائيل منذ قيامها على أنها تريد أن تكون دولة يهودية، ثم أعلن زعماؤها خلال الأعوام الأخيرة وكذلك الرئيس بوش عن البدء فى إنشاء هذه الدولة فعلاً مما أثار تساؤلات عديدة حول عملية السلام، والحقوق الفلسطينية والعلاقة مع الدول العربية وعضوية إسرائيل كدولة يهودية فى المنظمات الدولية. غير أن الآثار المباشرة لفكرة يهودية الدولة قد انعكست بشكل واضح على الأقلية العربية التى تمكست ببقائها فى المنطقة التى قامت عليها إسرائيل لكى تظل المقارنة قائمة دائماً بين الثابت وهم هذه الأقلية وبين المتغير وهو المجتمع الإسرائيلى حول هذه الأقلية. وقد حاولت إسرائيل فى البداية دمجها فى المجتمع الإسرائيلى وظن العالم العربى بهذه الأقلية مختلف الظنون واعتبر البعض وجودها مع وجود إسرائيل خيانة للقضية، لكن تأبت هذه الأقلية التى تحمل الجنسية الإسرائيلية على الاندماج فى المشروع الصهيونى خاصة كلما تقدمت خطاه داخل إسرائيل وفى محيطها العربى. وقد أضيفت الممارسات العنصرية الصهيونية ضد هذه الأقلية العربية وبدأت محاولات قهرهم على الهجرة إلى خارج إسرائيل بكل الطرق، فكانت تلك الممارسات ضمن المشروع الصهيونى تتفاقم كلما تفاعلت هذه الأقلية مع ممارسات المشروع ضد الفلسطينيين فى بقية الأراضى المحتلة وبلغ التلاحم غايته فى اللحظات الحرجة التى تظهر فيها إسرائيل عزما واضحاً على إبادة الشعب كعرق، مما دفع هذه الأقلية إلى أن تعلن أنها جزء من الشعب الفلسطينى

بكل ما يمثله فى كل مكان من التمسك بحقه فى كيان سياسى مستقل على أرضه. وبرزت بين هذه الأقلية زعامات دينية وسياسية وطنية تتصدى لممارسات الاحتلال فى القدس وسياسة وطنية تتصدى لممارسات الاحتلال فى القدس وفى غيرها ولكن إسرائيل التى يزداد وجهها الاستيطانى والعنصرى والإحلالى وضوحاً وضعت هذه الأقلية بين خيارين : إما الولاء لها والاشتراك مع اليهود فى نهب فلسطين وإبادة أهلها، أو الرحيل باعتبارهم عنصراً أجنبياً على المجتمع خاصة بعد أن أعلن رسمياً على لسان نتانياهو عن يهوديةالدولة وعزمها على تنظيف جوفها من غير اليهود. وقد أطلقت إسرائيل العنان للمستوطنين اليهود لإثارة الفزع وسط التجمعات العربية لإجبارهم على الفرار كما كان يحدث دائماً منذ بدايات المشروع الصهيونى.

تحاول إسرائيل التفاهم مع السلطة الفلسطينية على تبادل الأقاليم فتضم السلطة إلى أراضيها مدينة أم الفحم ومثلث النقب القاحل مقابل ضم إسرائيل لمستوطنات وأراضى مقابلة فى الضفة الغربية. ومعلوم أن الجدار العازل أتاح لإسرائيل ضم حوالى ١٢٠ قرية فلسطينية تقع بين الجدار والخط الأخضر وبالطبع فهى تريد هذه القرى بلاسكان حتى تعلن زحزحة الخط الأخضر إلى ما بعد منتصف الضفة فلاتبقى للفلسطينيين منها إلا حارات مقطعة يمكن أن تكون فى المستقبل جزءاً من جسد الدولة المزعومة للفلسطينيين.

من الواضح أن إعلان يهودية الدولة هو إعلان حرب على عرب ١٩٤٨، وهم بإمكاناتهم وإحاطتهم باليهود من كل جانب وسلطة الدولة العنصرية لايستطيعون وقف عمليات التطهير والإبعاد والتراتسفير، وهم بحاجة إلى موقف عربى ودولى سياسى، كما أنهم بحاجة إلى مساندة قانونية، وجدير بالمنظمات الحكومية والأهلية العربية أن تفضح سياسة إسرائيل ضدهم وتفشل مخططها فيهم.

4 ثقافة السلام عندنا وعند إسرائيل

عندما ترك الجنود اليهود غزة بعد المحرقة فى يناير ٢٠٠٩ تركوا على الحائط عدداً من الكتابات كقولهم : «جئنا لإفنائكم»، كان كاهانا على حق (وكاهانا هو الإرهابى اليهودى الذى قتل أكثر من ٤٠ من المصلين فى الفجر فى المسجد الإبراهيمى فى الخليل منذ سنوات) كما وجدوا لعنات على رسولنا الكريم ، وإسماعيل هنية.

وتقول الكاتبة الإسرائيلية أميراهاس فى مقالها فى هآريتز يوم ١٧/ ٣/ ٢٠٠٩ أن مراكز البحوث فى إسرائيل تسجل كل صغيرة وكبيرة ضد اليهود ومقابرهم فى العالم فى سجل محاربة السامية وتقيس معدلات هذه المشاعر المناهضة لليهود. وإذا كانت أجهزة الإعلام الإسرائيلية لديها حساسية فائقة تجاه كل ما يعادى اليهود، فإنها تقصد كل حساسية تجاه إساءة لعرب إسرائيل والضفة الغربية، ولايعدم الجيش الإسرائيلى الأعذار لتبرئة جنوده من جميع جرائمهم، وأن الشكاوى مصطنعة. وما كان للجنود أن يكتبوا ذلك لولا أنهم يدركون تشجيع الحكومة بقيادتهم على الفتك بالفلسطينيين، كما أن ما يكتبونه هو بحق فهمهم لمهمتهم فى غزة.

وتحفل برامج الإعلام والثقافة والتعليم فى إسرائيل بالكراهية والاحتقار للعرب والفلسطينيين وتصورهم على أنهم متوحشون معتدون على الشعب اليهودى «المسالم» ولذلك لم تجد المنظمات العنصرية صعوبة فى تبرير جرائمها فى فلسطين.

وقد رأينا كيف أن قيادة إسرائيل السياسية والعسكرية قد كرمت الجنود الذين

قاموا بإحراق غزة واعتبرتهم نموذجاً للبطولة والشجاعة.

تلك هى ثقافة السلام التى تربى عليها الشعب الإسرائيلى الذى يعتبر تاريخ اغتصاب فلسطين هو تاريخ استقلال الدولة العنصرية، فما هى ثقافة السلام التى يريد بثها فى العالم العربى؟ وما هى ثقافة السلام التى تشيع فعلاً فى العالم العربى؟ وكيف يمكن تصور سلام بين الطرفين مع كل هذا التناقض بين المفاهيم والمدركات؟.

تريد إسرائيل للعالم العربى أن يسلم بكل مقولاتها فى فلسطين، بأنها دولة نشأت على تراث الأجداد وأنها دولة ديمقراطية مسالمة وأن يوم ولادتها هو يوم استقلالها وأن المقاومين لاغتصابها إرهابيون وأن هيمنتها على المنطقة مكافأة لها على قوتها وتقليم أظافر المنطقة. وتدرك إسرائيل جيداً أن إقرار المنطقة بكل هذه المقولات لايرجع إلى قناعتها بذلك، ولكن السبب الحقيقى هو قهر المنطقة على هذا الإدراك وأنه لو توفرت القوة اللازمة للمنطقة لانقضت على إسرائيل بعد تراكم كل دواعى الانتقام وتلال القهر التى أنزلتها بهذه المنطقة وسكانها. ولذلك فإن الحديث المتكرر عن أمن إسرائيل هو تعبير عن أزمة إسرائيل واليهود النفسية والتى لاعلاج لها حتى فى هذه الظروف التى تغلبت فيها إسرائيل على كل المنطقة ولا تكف عن إبادة سكانها كلما استطاعت إلى ذلك سبيلاً. وثقافة السلام التى تريدها إسرائيل هى تسامح العرب مع جرائمها والاعتراف بها وبهيمنتها على المنطقة.

أما ثقافة السلام العربية فهى أن نسمى الأشياء بأسمائها الحقيقية وهى أن المشروع الصهيونى قد اغتصب فلسطين وأن يوم قيام إسرائيل هو بداية النكبة وأن العرب يقبلون بقيام إسرائيل على حدود ١٩٦٧ بشرط أن تقوم إلى جوارها دولة فلسطين، وهذا الحد الأدنى لن يتحقق. والمعلوم أن الحوار الوطنى الفلسطينى قد

تناول القضايا الأساسية فى هذا الموضوع وكان الانقسام واضحاً بين تيارين :

الأول : يريد أن تعترف حماس بكل ماتريده إسرائيل بدءاً بالاعتراف .

والثانى : يرى أن ما تريده إسرائيل يجب أن يتحقق بثمن تدفعه للفلسطينيين وألا تقدم لها الاعترافات بها دون أن تعترف هى بحقوق الشعب الفلسطينى.

وفى ضوء تقدم المشروع الصهيونى، فإن أغلب الظن أن العالم العربى لم يتفق على نوعية ثقافة السلام، وأظن أن المشروع العربى للسلام يقدم نموذجاً للتسوية التى يمكن البناء عليها كثقافة سلمية، دون تحريف الوقائع التاريخية ولكن ذلك كله يتطلب أن تكون إسرائيل مسالمة، ولكن المؤشرات فى إسرائيل تجعل إسرائيل المسالمة أمراً أقرب إلى الخيال منه إلى الواقع.

فى ظل ذلك، فإن الدعوة إلى التسامح بينما إسرائيل تربى أبناءها على فنون الإبادة، سوف تفضى إلى خلل خطير فى النظرة المتبادلة التى تواجه أزمة طاحنة منذ عام ٢٠٠٦ فى لبنان، و٢٠٠٩ فى غزة، والصورة الإجرامية التى بدت بها إسرائيل وجنودها «البواسل» فى فنون الإبادة.

5 عام المعاهدة المصرية الإسرائيلية

يوافق ٢٦ مارس من هذا العام الذكرى الثلاثين لإبرام المعاهدة المصريه الإسرائيلية، وخلال الثلاثين عاماً الماضية حدثت تطورات إقليمية وعالمية عميقة، كما شهدت مصر تطورات مماثلة ولكنها فى نظر المراقب المنصف تطورات سلبية تدهور فيها الكثير، ولذلك ثار الجدل بين المثقفين وفى الأوساط الشعبية حول دور معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، وإلى أى مدى تقيد هذه المعاهدة حركة مصر. يرى مؤيدو المعاهدة وخصوصاً أعضاء الحزب الوطنى، حزب الحاكم وليس الحزب الحاكم، أن المعاهدة كانت خيراً وبركة على مصر، وأن الرئيس السادات دخل التاريخ بقرار الحرب ثم بزيارته للقدس و«انتزاع» هذه المعاهدة، لما تضمنته من تنازلات إسرائيلية كبيرة من بين أنياب اليمين المتطرف الذى كان يقوده بيجن، والذى انقلب بقدرة قادر من زعيم عصابة الأرجون إلى بطل السلام الذى اقتسم جائزة نوبل للسلام مع الرئيس السادات.

ويرى أنصار المعاهدة أن الرئيس مبارك قد حافظ بحكمته على هذه المعاهدة، وأن إسرائيل هى التى تحرشت عدة مرات بمصر حتى تتخلص منها، ولكن الرئيس مبارك لم يمكنها من ذلك. ويضيف أنصار المعاهدة أنها وفرت لمصر هدوءاً على جبهتها مع إسرائيل مكن مصر من أن تحقق سلسلة من خطط التنمية، وأن تخفض نسبة الإنفاق العسكرى بحيث أصبح الجيش رمزياً فى دولة تنعم بالسلام وترفل فى

الخير، ولا يهم مصر اشتعال الجبهات الأخرى المحيطة بها، بل إن اشتعال هذه الجبهات يقوى الاعتقاد بالمقارنة بين مزايا المعاهدة وبين الجحيم عند غير المعاهدين، ولو علموا الخير لتعاهدوا مع إسرائيل كما تعاهدت مصر، ولدخلوا جنة الأرض كما دخلت مصر. ويكفى أنه لم تطلق رصاصة واحدة من جانب مصر ضد إسرائيل، أما ما أطلقته إسرائيل من رصاص على مصر وقتل بعض المصريين فلأن إسرائيل حريصة على المعاهدة، ورأت أن الذين قتلتهم هم من مهربى السلاح حتى لو كانوا من الجنود المصريين العاملين على الحدود، ولهذا لم تطلب الحكومة المصرية اعتذارا عن خطأ ارتكبوه، وتم مواراتهم التراب على أنهم إرهابيون مخالفون لتعليمات قيادتهم، وليسوا شهداء بل أشقياء. يضيف أنصار المعاهدة أن مصر استردت أرضها بالكامل حتى لو كانت سيناء منقوصة السيادة خير من انعدام السيادة أصلاً، وأن مصر قد فازت حيث تعثر الآخرون، فلا تزال الجولان محتلة ولا تزال فلسطين ترزح تحت الاحتلال، وأن استعداد مصر للسلام مع إسرائيل هو الذى أكسبها كل هذه المزايا.

ويضيف هؤلاء إلى ذلك أن هذه المعاهدة قد استبقت الأحداث، حيث انهار الإتحاد السوفيتى ولم يبق سوى قبلة سياسية واحدة فتحت المعاهدة معها الباب لتحالف استراتيجى لصالح مصر وإسرائيل، وكفى ما تحملته مصر من تضحيات بسبب القضية الفلسطينية وعلى الدول العربية أن تتحمل هى الأخرى نصيبها. ومع ذلك يرى أنصار المعاهدة أن الدور الإقليمى لمصر قد ازدهر بسبب تحالفها مع الولايات المتحدة، مادامت الأدوار الإقليمية تحددها الولايات المتحدة وليس البيئة المحيطة بمصر، ويرون أن مصر طرف أساسى فى جميع الملفات الإقليمية بل والعالمية، ويوشك هؤلاء أن يقولوا بالفعل أن مصر هى التى ألزمت إسرائيل بوقف

الهجوم على غزة لما لمصر من ثقل تعلمه إسرائيل. أما ما يراه الآخرون من تقاعس مصر فهو تشويه لسمعة مصر وخيانة لنضالها وعدم قدرة على رؤية دورها وعجز عن إدراك أبعاد هذا الدور. ولابد أن هذا الفريق يضيف أيضاً أن مصر قد وفرت تكاليف المواجهة العسكرية لخطط التنمية، وأصبح الجنيه المصرى أقوى العملات الإقليمية، وأنه عندما تولى الرئيس مبارك الحكم كان الجنيه يساوى ثلاثة دولارات، ولكنه بعد مرور ثلاثين عاماً أصبح الجنيه يساوى عشرة دولارات. وعندما كنت أتأمل مثل هذه الأقوال خيل إلى أننى خارج دائرة الزمن، وأنهم يتحدثون عن مصر التى لا نعرفها. على أية حال، هم يقولون أن مصر بالمعاهدة تجنبت كوارث وحققت إنجازات، ونحن نقول أن مصر بالمعاهدة وليس بالضرورة بسببها قد تقزمت وأهينت وأصبحت فى ذيل الأمم، رغم أن قدراتها تؤهلها للريادة وأضحت لا تجرؤ على مخالفة إملاءات إسرائيل وواشنطن، كما تفاقمت جميع المؤشرات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

تقول القوى الوطنية أيضاً أن المعاهدة مكنت إسرائيل أن تطوق مصر فى السودان وفى الصومال، وأن تقضى على الروابط بين الدول العربية، وأن تجعل مصر بلا وزن فى محيطها، وهناك مئات الشواهد على ذلك. وقد آن الأوان بعد ثلاثين عاماً أن يدرس المجتمع المصرى ما لهذه المعاهدة وما عليها، وأن يقرر مصير المعاهدة، فقد يرى أن تبرم المزيد من أمثالها وأن يدخلها أنصع صفحات التاريخ، وأن نقيم للشخصيات الصهيونية الفاعلة فيها، خصوصاً الذين أعدموا عشرة آلاف أسير مصرى ويهددون بضرب السد العالى بالقنابل الذرية، تماثيل فى ميادينا وأن نطلق أسماءهم على أكبر الشوارع بل والمدن العمرانية الجديدة، كأن نسمى مدينة القاهرة الجديدة مدينة ليفنى والتجمع الخامس بتجمع شارون، وغير ذلك من صور التكريم. وعلى العكس قد يرى المجتمع المصرى أن المعاهدة قد تركت آثاراً

وندوبا عميقة فى نفس هذا المجتمع، واستخدمت إسرائيل مصر بسببها لتطويع العالم العربى وكسر شوكته، بل وقد أصبح بعض العرب يعتبرون إسرائيل صديقاً حليفاً بعد أن كانت مرضاً خبيثاً تنشر العدوى به بمجرد ذكره. كذلك طالبت القوى الوطنية أحياناً بقطع العلاقات مع إسرائيل، وردت الحكومة ردوداً خرافية تقوم على الدجل القانونى والتمويه السياسى. كما طالبت هذه القوى بإنهاء المعاهدة، وردت الحكومة بأن ذلك يعنى الحرب مع إسرائيل ومصر لم تعد قادرة على أى حرب، وإنما أعيد تصميمها لكى تكون دولة مسالمة مهما تحرش بها الآخرون، وإذا ضربت على خدها الأيمن سلمت خدها الأيسر قربى إلى الله وإلى السلام.

ولكى يقول المجتمع المصرى كلمته لابد أن يقرأ المعاهدة، ولابد أن يدور نقاش واسع حول آثارها السلبية والإيجابية المفترضة، لكى يقرر بعد ذلك إن كان يجب الإبقاء عليها أو تجميدها أو إلغاؤها فهذا قرار سياسى من الدرجة الأولى ، أما التبريرات القانونية فهى سهلة، المهم أن يقرر المجتمع المصرى مصير المعاهدة. لهذا السبب أدعو جميع القوى الوطنية فى مصر أن تقوم بتدريس هذه المعاهدة والحصاد المر الذى خلفته لمصر، ومناقشة البدائل وطريقة التعامل مع هذه المعاهدة، وأن تفتح الأحزاب السياسية فصولاً للدراسة، وصالات للتدريبات واللقاءات طوال هذا العام، كما يجب على الحكومة أن تكلف أحد المراكز المستقلة بدراسة مستفيضة لحصاد هذه المعاهدة فى ثلاثين عاماً، اللهم إلا إذا كان الزواج بين مصر وإسرائيل لمدة ثلاثين عاماً قد أدخله مرحلة الأبدية، ولم يعترف بالانفصال أو الخلع مهما كانت خطايا الطرف الآخر.

6 لماذا زار السادات القدس وليس تل أبيب؟

فى الأسبوع الثالث من نوفمبر ١٩٧٧ قام الرئيس السادات بزيارة لإسرائيل واختار القدس بالذات وليس تل أبيب. ولما كانت هذه الزيارة هى مفتاح خريطة الأحداث السياسية فى المنطقة طوال العقود التالية، فقد أصبح لازما التدقيق فى الفجوات التى قفزت فوقها الأحداث الكبرى. فقد أعقب الزيارة مسار طويل اختلف الباحثون فى النظر إليه مثلما اختلفوا فى كل ما يتعلق بهذه الزيارة. وفيما عدا الفريق الذى رأى السادات ذا نظرة استراتيجية ووطنية وأنه وفر على مصر عقوداً من الصراع مع إسرائيل واختصر المسافة معها فاستحق أن يكون ابن مصر البار، فإن الفريق الآخر يرى العكس تماماً، بل ذهب إلى أن سلوك السادات كان جزءاً من منظومة فكرية واتجاه قوى انجر إليه السادات ولقى عنده هوى شخصياً وسياسياً، وأن الزيارة لم تكن مفاجئة كما أوحى السادات، وإنما كان يراد للسادات بوصفه رئيس أكبردولة عربية، والعقبة الكبرى فى طريق المشروع الصهيونى، أن يقوم بدور مزدوج وهو أن ينزع العقبة، وأن يسعى إلى تمكين إسرائيل من التغلغل فى الجسد العربى.

لكل من الفريقين شواهد وأتباع وحجج، ولكن كلامنهما يقدم تقييمه للسادات وسلوكه من منظورين مختلفين كل منهما يدعى أنه المنظور الاستراتيجى. ولكن الحقيقة أن السادات مهما بدا ممثلاً فى معظم أدواره وخلط الجد بالهزل فى معظم

الأحيان، فإن حقيقته لم تعرف حتى لأقرب الباحثين منه، رغم أن هذه نقطة بالغة الأهمية فى استيفاء صفحة هامة فى تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى. وعلى أية حال، فإنه يبدو لنا أنه أيا كان السادات وطريقة تفكيره، فإن السادات أعان المشروع الصهيونى بقصد أو بغير قصد، وأنه حتى لو كان قد شهد كل هذه المخاطر على مصر والمنطقة فربما كان قد أعاد النظر فى هذه المسيرة لو أمهله القدر، ورأى تداعيات السلام المصرى الإسرائيلى. صحيح أن الفريق الأول يرى أن السادات لم يقصد صلحاً منفردا ليستحق اللوم عليه وأنه لم يكن أنانياً فى مصريته، بل حاول أن تكون مصر قاطرة السلام العربى مع إسرائيل، ولازال هذا الفريق يردد أن السادات أتاح السلام الشامل للفلسطينيين، ولكن قادتهم الذين امتهنوا المقاومة فوتوا هذه الفرصة. ويستطيع هذا الفريق أن يستدل بالمآسى التى تشهدها القيادات الفلسطينية خاصة فى إطار السلطة الوطنية لتأكيد هذه الملاحظة، وهى أن الفلسطينيين ليسوا الأكثر حرصاً على مصالحهم، وأن نسبة الجواسيس العاملين لصالح إسرائيل ضد أنفسهم وشعبهم خاصة خلال الاعتداءات الإسرائيلية فى غزة تقطع بخيبة الأمل فى وطنيتهم.

ولا أزال ممن يرون أن الدراسة المتأنية الموضوعية التى تنحاز إلى الرؤية الاستراتيجية حتى المصرية الخالصة تقطع بأن السلام مع إسرائيل على النحو الذى انتهى إليه، وبصرف النظر عن قصد صانعيه صار كارثة على مصر الوطن وليس فقط مصر الدور، وأنه صار لزاماً على العقلاء فى العالم العربى مساندة عملية استعادة مصر لنفسها بعد استلابها طَيلة هذه العقود، إذا أريد للعالم العربى أن يعيد تماسكه فى مواجهة مشروع صهيونى ذى مخطط استراتيجى يستهدف مصر القلب فى البداية والنهاية.

ولكن هذه الملحمة تحتاج كما قلت إلى مراجعة بالتصوير البطيء فى ضوء تحليل نوايا السادات وطريقة تفكيره، لماذا زار السادات القدس ولم يقم بزيارة تل أبيب؟،

وهل اختار السادات أم أن إسرائيل اشترطت عليه أن يزور القدس؟، وإذا كان هدفه كما قال هو القفز فوق المسائل الإجرائية والنفسية ومواجهة القضية الأساسية، وهى شروط السلام العادل. فهل كان السادات يعتبر زيارة الحكومة الإسرائيلية فى القدس مسألة تافهة لا تستحق التوقف عندها؟ وهل كان السادات يدرك حقاً طريقة التفكير الإسرائيلية وخطة المشروع الصهيونى، أم أن تكوينه لم يسمح له بمعرفة هذه القضايا، وإذا قيل أن السادات بدأ حياته عسكرياً ثم أصبح سياسياً مرموقاً منذ قيام ثورة يوليو، وأنه رغم ذلك لم يقرأ ويستوعب ما أفصح عنه قادة إسرائيل أنفسهم حول المشروع الصهيونى الذى لا يمكن أن يكون مفاجأة لأحد، ألم يدرك السادات أن جميع قادة إسرائيل خاصة من الآباء المؤسسين هم زعماء العصابات الذين انخرطوا فى المشروع مهاجرين أو أبناء مهاجرين وتدربوا لنهب الأرض من سكانها بالقوة، وأن إسرائيل لهذا السبب جيش تسربل برداء الدولة، بكل ما يعنيه ذلك من تداعيات فى القرار والسلوك الذى تفرضه أوضاع القوة بحسبانها أهم مقومات وأدوات المشروع الصهيونى، فأصبح العسكرى الإسرائيلى مختلفاً فى مدركاته بالطبع عن الثقافة السياسية للعسكريين المصريين بالنسبة لأوضاع الصراع العربى الإسرائيلى.

بعبارة أوضح هل يدرك السادات أن القدس يتم تهويدها منذ ١٩٤٨ بشكل منهجى؟ وأن إسرائيل تدعى أنها عاصمتها الأبدية على الأقل منذ بداية الخمسينيات، وبشكل أخص منذ احتلال الشطر الشرقى منها فى السابع من يونيو ١٩٦٧، ثم ألم يدرك أن زيارة الحكومة الإسرائيلية فى القدس رغم إصرار قرار مجلس الأمن ٢٤٢ على أنها جزء من الضفة الغربية المحتلة يعد اعترافًا منه بأنها عاصمة إسرائيل، وأنه يعمل ضد الشرعية الدولية فى هذه القضية، إذا أخذنا بنظرية أن السادات كان محبذا لإخراج مصر من ساحة الصراع مع إسرائيل، وفتح الطريق

لانطلاق هذا المشروع إلى غايته، فمن السهل القول أنه كان يدرك ذلك كله وأنه تعمد هذه النتيجة وأن يكون عنوان الزيارة تاريخياً زيارة القدس، وأن تحفظه حول مزاعم إسرائيل فى خطابه فى الكنيست كان على سبيل التمويه وإبراء الذمة التاريخية الشكلية. أما إذا سلمنا مع الفريق الآخر بأن السادات كان يستخف بأمور بالغة الجدية بسبب نقص تكوينه الثقافى والفكرى وإدراكه لخطورتها، فإن التفسير الأقرب هو أن السادات لم يدرك هذا كله الإدراك الكافى أو أنه ربما أدركه ولم يرتب عليه النتائج التى يستوجبها هذا الإدراك. ونحن نميل إلى هذا التفسير، والدليل على ذلك أن مصر خلال مفاوضات واشنطن لإبرام معاهدة السلام عام ١٩٧٩ وحتى خلال محادثات كامب دافيد ١٩٧٨ سجلت موقفها كتابة من قضية القدس، بل إن السادات شعر فى أغسطس ١٩٨٠ أن صدور قانون الكنيست بضم القدس لإسرائيل واعتبارها عاصمة أبدية لها عمل قصد إحراجه عقب توقيع اتفاقية السلام لإثبات أن الاتفاقية أطلقت يد إسرائيل وأخرجت مصر حتى من المعادلة الدبلوماسية فى القضية، وأن هذا العمل إهانة له من جانب مناحم بيجن على النحو الذى أشير إليه فى مذكرات أمريكية وإسرائيلية. ولذلك سعى السادات مع كارتر إلى صدور قرار مجلس الأمن الشهير رقم ٤٧٨ الذى أدان القانون الإسرائيلى واعتبره باطلاً ولاغياً وحث الدول على ألا تنقل سفاراتها من تل أبيب إلى القدس.

على أية حال لم يؤثر قرار مجلس الأمن فى مسيرة إسرائيل نحو تهويد القدس وكان قانون الكنيست إحدى المحطات فى الطريق القانونى، ولاشك فى أن علاقة مصر بإسرائيل منذ ١٩٧٧ أثمرت عام ١٩٩٥ فى أول قانون أمريكى يطابق تماما موقف إسرائيل حتى صدر القانون الأشمل عام ٢٠٠٢ من الكونجرس وصدق عليه الرئيس، ولذلك لايمكن فصل اشتداد عملية التهويد الآن فى ظل نتانياهو عن الإرهاصات الأولى يوم زار السادات القدس.

7 مصر وإسرائيل في السودان

لا ينكر عاقل أن إسرائيل لا تملك لمصر وداً مفقوداً، وأنها تتحين كافة الفرص للإضرار بها وإلقاء الأذى بمصالحها والإساءة إليها فى كل مناسبة، بينما يبدو للمراقب أن مصر قد ضربت رقماً قياسياً فى التسامح والتجاوز عما يفسرون التجاوز على أنه ضعف وقلة حيلة. ولكى تعالج الموضوع بشكل مباشر، ودون الوقوف عند الفصول الأخيرة من الموقف الإسرائيلى خصوصاً فى موضوع التهدئة مع الفلسطينيين وفتح المعابر وغيرها، فإننا نشير إلى أن إسرائيل لم تدخر وسعاً فى تطويق مصر جغرافياً وضرب أهدافها سياسياً، ويضيق المقام عن بيان ذلك وضرب الأمثلة له، ولكن يمكن أن أشير إلى أن إسرائيل قد بلغ تعسفها تجاه مصر أن سدت الطريق أمام المرشح المصرى الحكومى السيد وزير الثقافة، وحرضت واشنطن على نسف فرص نجاحه بينما تردد فى أنها هى التى سترشح أحد المصريين لهذا المنصب.

أما السودان أن تكون مصر الرسمية مدركة أن هناك مخططاً أمريكياً إسرائيلياً فرنسياً لتدمير وحدة السودان، والضغط على الرئيس البشير حتى يقبل بذلك، وأن إباء الرجل وصراعه وحده ضد هذا المخطط يحتاج إلى أكثر من مجرد إعلان المساندة، وجميل أن يزور مبعوثان كبيران للرئيس البشير لهذا الغرض، ولكن الأجمل أن تفكر مصر جيداً فى مراجعة شاملة لموقفها من إسرائيل خصوصاً بمرور ٣٠ عاماً على معاهدة السلام خاصة فى السودان. ولا أظن أن مصر الرسمية بحاجة إلى

مقترحات أو إلى إرادة، ولكنها بحاجة إلى تبصر وإلحاح مادامت مصر ملكاً لنا جميعاً، بل إن ما أراه أن السودان وهو الساحة الطبيعية لامتداد الأمن القومى المصرى الذى يمكن أن يؤثر تأثيراً فادحاً على مصر، مما يؤدى إلى انهيار العالم العربى كله تقريباً، وربما يحتاج هذا الشرح إلى بعض التفصيل.

فالظاهر أن المخطط الذى تقف ورائه إسرائيل وواشنطن يعمل فى اتجاه قد لا تدرك مصر الرسمية أبعاده، وقد لا تتصور أنها يجب أن تنظر إلى الموقف فى السودان على أنه صراع بين المصالح المصرية والمؤامرة الإسرائيلية، وأن ساحة المواجهة لا تقتصر على منطقة معينة. ففى السودان ووحدته وسلامة أراضيه أمن مصر السياسى والاجتماعى والمائى، وإذا انقسم السودان كما يراد له إلى أربعة مناطق فإن مصر هى الخاسر الأول، وسوف يكون ذلك سبباً لا قدر الله فى انهيار مصر مما يؤدى إلى انهيار العالم العربى، لأن ضياع مصر ضياع للمنطقة بأسرها، فهل يدرك الرسميون فى مصر مدى تقدم المشروع الإسرائيلى ضد السودان؟ وهل سمع المصريون الرسميون عبد الواحد نور رئيس إحدى منظمات التمرد فى دارفور وهو يقول أنه زار إسرائيل وافتتح له فيها مكتباً، وأنه سوف يسقط النظام فى الخرطوم، وسوف يكون أول قراراته بعد النجاح هو الاعتراف بإسرائيل وأنهى طلب الدعم منها؟.

فى الظروف المماثلة فإن مصر يجب أن تساعد حكومة الخرطوم فى قمع التمرد، وشن حملة إقليمية ودولية ضد المتمردين مساندة لوحدة الدولة السودانية، ويكفى أن مصر الرسمية لا تنكر أنها تخلت عن السودان فى مفاوضات الخرطوم مع الجنوب، ويبدو أن انكماش دورها فى مواجهة إسرائيل قد فرض عليها رؤية ضيقة للغاية للأمن القومى المصرى. صحيح أن مجلس الأمن بدعم فرنسى وأمريكى لن يحل مشكلة البشير مع المحكمة الجنائية إلا إذا سلم البشير بما تطلبه إسرائيل، فلو

أعلن اعترافه الآن بإسرائيل فلن يكون هناك أثر لمشكلة دارفور. وصحيح أيضاً أن المحكمة تعمل وفقاً لبرنامج سياسى ضد السودان، ولكن قراراتها يمكن أن تؤدى إلى اضطراب خطير فى السودان، وإلى مشاحنات بين السودان وبعض الدول الأخرى، فهل تهب مصر بشكل جدى ومدروس لقطع الطريق على المحكمة حتى لا يضطر السودان فراراً من هذا الموقف إلى التنازل عما قد يصعب الرجوع فيه؟.

يجب على مصر أن تدرك الآن أنها لا تستطيع أن تتخلص من مطاردات المشروع الصهيونى، ولا أن تفلت بمعاهدة السلام بمفهومها الخاص للأمن القومى، وسوف يظل المشروع الصهيونى يطارد مصر مهما بذلت له من الحلم والصبر على سوءاته، وأنه لا مفر من مواجهته فى ساحاته الحقيقية وأخطرها الساحة السودانية.

8 هل تلزم معاهدة السلام مصر بتصدير البترول والغاز إلى إسرائيل؟

لابد أن نعترف بأننى أشعر بالقهر والضيق كلما تناولت مسألة تتعلق بإسرائيل وعلاقتها بمصر، فقد أكدت غير مرة أننى رغم كل شىء لم أفهم هذا المثلث الغامض وهو العلاقات الثلاثية بين مصر وإسرائيل والولايات المتحدة، وعجزت عن تقديم أى تفسير مقنع وعقلانى لهذه العلاقة الغريبة والتى سمحت للرئيس مبارك أن يدعو ليفنى لزيارة مصر يوم ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٨ ، وأن تعقد مؤتمراً صحفياً تسلك فيه سلوكاً لا يتفق مع الوقار المطلوب فى المسئولين فى أى دولة تعبيراً عن استهتارها بالجميع، وهى نفسها التى قال فيها الرئيس مبارك فى تصريحات رسمية فى أوائل عام ٢٠٠٨ أنها تجاوزت جميع الخطوط الحمراء معه، ولكنه مع ذلك حريص على العلاقات مع إسرائيل. من ناحية أخرى فإن إسرائيل تسعى لتدمير فرص انتخاب وزير الثقافة المصرى لمنصب مدير عام اليونسكو، ورغم ذلك تستميت الحكومة المصرية فى تقديم ٥٥ مليون جنيه مصرى يومياً للمواطن الإسرائيلى فى صفقة الغاز، كما تحارب القضاء الإدارى وتوعز لبعض القضاة للزراية بأحكامه، وأخيراً تزعم أن تفضيلها للمصالح الإسرائيلية على مصالح المجتمع المصرى عمل من أعمال السيادة، وقد أوضحنا فى مقال سابق أن أعمال السيادة لا يمكن أن تستخدم ستاراً أو مبرراً لانتهاك الدستور المصرى، وإهدار مصالح الشعب المصرى لصالح عدو يتربص بنا ونذر نفسه للنيل من مصالحنا،

الأدهى من ذلك أن الحكومة قد عمدت إلى تخويف الشعب المصرى وبث الأكاذيب والتذرع بأن سلوكها تجاه إسرائيل التزام نابع من معاهدة السلام، فقد أشارت معاهدة السلام المبرمة بين مصر وإسرائيل إلى البترول ولم تذكر كلمة الغاز مرة واحدة، وحتى بالنسبة للبترول فقد ورد فى المعاهدة أن تبيعه مصر لإسرائيل بالشروط العادية، وليس فى المعاهدة أن مصر ملتزمة ببيع البترول لإسرائيل إلى الأبد وبأسعار محددة سلفاً، وهذا نوع من العبودية الاقتصادية لإسرائيل يفضح صانع المعاهدة إن صح هذا القول، كما يفضح الحكومة إن فسد القول.

أما دفع الحكومة بأن المادة الثالثة من اتفاقية السلام تلزم مصر بتصدير الغاز إليها فإنه تفسير غريب لما جاء فى هذه المادة واستخفاف بعقول المصريين جميعاً خاصة الذين لم يقرؤوا المعاهدة والذين يجب أن نثقفهم وننشر المعاهدة لهم. يقوم هذا التفسير على ما ورد فى الفقرة الثالثة من المادة الثالثة فيما يتعلق بإنهاء المقاطعة الاقتصادية وأسوار التمييز التى تحد من حرية انتقال الأفراد والبضائع. فما هى علاقة الامتناع عن مقاطعة إسرائيل وبين التزام مصر بتصدير الغاز والبترول إليها؟ ذلك أن الامتناع عن المقاطعة امتناع عن عمل أما توريد الغاز فهو التزام بعمل، وهذا دجل قانونى صراح يجب أن يعلمه المجتمع المصرى.

وإذا كانت الحكومة فى كل مناسبة تتعلق بإسرائيل تحتمى دائماً بهذه المعاهدة فقد آن الأوان أن يتدارس المصريون هذه المعاهدة وأن نجعل عام ٢٠٠٩ هو عام المعاهدة؛ حتى يقرر المصريون ويقيمون علاقة مصر بإسرائيل خلال الثلاثين عاماً الماضية ويستخلصون بأنفسهم ماذا خسرت مصر وماذا كسبت، وللشعب أن يقرر بعد ذلك إن كان يريد استمرار المعاهدة أو تعديلها أو إلغاءها.

وقد ورد النص على العلاقات التجارية والاقتصادية بين مصر وإسرائيل فى

المادة الثانية من الملحق الثالث، وأكدت هذه المادة على نفس المعنى السابق وهو إقامة علاقات اقتصادية عادية وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والدخول فى مفاوضات لإبرام اتفاق تجارى بغرض تنمية العلاقات الاقتصادية النافعة.

أما الملحق الثالث من المحاضر المتفق عليها وهو التفسير الذى اتفقت عليه مصر وإسرائيل فى المعاهدة فقد أدى نفس المعنى أيضاً؛ حيث نص على إنشاء علاقات اقتصادية عادية، وأن هذه العلاقات تشمل أن تقوم مصر ببيع البترول بالشروط التجارية العادية normal commercial sales of oil، كما نص هذا الملحق على أن يكون لإسرائيل الحق الكامل فى أن تطلب من مصر تزويدها بالبترول المنتج فى مصر والذى لا يكون الاستهلاك المحلى بحاجة إليه، أى أن ما يفيض عن حاجة الاستهلاك المحلى فى مصر يمكن أن تطلب إسرائيل الحصول عليه من مصر. ومعنى ذلك أنه ليس هناك أى التزام على مصر بتصدير البترول لإسرائيل سواء بالشروط التجارية العادية أو فيما زاد عن حاجة السوق المحلى المصرية، ولا أدرى من أين جاءت الحكومة بترتيب امتياز لإسرائيل فى مجال البترول من حيث السعر والكمية والمدة. لذلك نص هذا الملحق على أن تنظر مصر وأصحاب الامتياز البترولى فيها فى الطلبات التى تقدمها إسرائيل على نفس الأساس وبنفس الشروط التى تطبق على البترول فى مثل هذه الأحوال. أى أن هذا الملحق لا يعطى أى امتياز لإسرائيل كما لا يلزم مصر بأن تقدم شيئاً خاصاً لها.

وبناء على ما تقدم فإن إصرار الحكومة المصرية على تفسير المعاهدة لصالح إسرائيل خارج نصوصها يدل على علاقة مشبوهة تدخل فى سياق التجريم الجنائى والخيانة العظمى وأرجو أن يكون ذلك بلاغاً إلى النائب العام للتحقيق فى هذه الوقائع وتقديم المسؤولين عن صفقة الغاز لمحاكمة جنائية، بمن فيهم المدافعون

الرسميون عن موقف الحكومة وهيئة قضايا الدولة والصحفيون من الصحف القومية الذين يدافعون عن موقف الحكومة المريب بشكل أعمى، خاصة وأن إسرائيل تستطيع أن تتمسك بدفوع الحكومة على أنها أساس لامتيازات جديدة ليست واردة فى المعاهدة وأنها التفسير الرسمى لالتزامات مصر فى المعاهدة. وبدلاً من أن تنهى الحكومة هذه المهزلة فى صمت فإن هذا الموقف لابد أن يثير الشك فى المجتمع المصرى تجاه حكومته، وأرجو أن يسفر التحقيق عن رد الاعتبار لمصر ومصالحها، وأن يقدم أعضاء الحكومة للمحاكمة الجنائية وكذلك كل من له صلة بهذه المأساة، وأرجو أن يتفضل الرئيس مبارك بإقالة الحكومة التى لم تعد صالحة أو مؤهلة لخدمة مصر.

9 هل تورط مصر إسرائيل كما تزعم في التخلص من حماس؟

تمثل حماس الفريق المقاوم فى فلسطين فى عصر عربى التزمت فيه الحكومات العربية بمذهب التسوية السلمية مع إسرائيل والتى تؤدى إلى التفريط فى الحقوق العربية ما دامت هذه الحكومات لا تملك أوراقاً للضغط أو للإغراء، فمن الطبيعى أن يقدم المفاوض العربى ما يطلبه الطرف الإسرائيلى، وهذا المبدأ ينطبق بشكل أوضح فى فلسطين حيث السلطة الوطنية تعتقد أن بإمكانها دون أوراق أن تحصل من إسرائيل على بعض الحقوق الفلسطينية، وبعد أن أعلنت السلطة أنها ضد المقاومة بل وأن تتحول السلطة إلى ذراع لإسرائيل لضرب المقاومة، والدلائل على ذلك لا تحصى فأصبح فى فلسطين رأسان: رأس مقاوم يحظى بالشعبية الكاسحة، ورأس مسالم يحظى برضى إسرائيل التام بديلاً عن الشعبية الفلسطينية ويرتهن بقاؤه بمدى جديته فى ضرب المقاومة، بل إن هذا الهدف هو المبرر الوحيد لبقائه فإن تهاون فيه بحثت إسرائيل عمن يقوم به بشكل أفضل، فأصبحت السلطة سلطة وظيفية تسعى لضرب المقاومة وليس العمل من أجل استرداد فلسطين. انعكس هذا الموقف على علاقة مصر بحماس، أما إسرائيل فقد أعلنت رسمياً أن الفشل فى احتواء حماس يتطلب العمل على اقتلاعها فى المعادلة بحيث تصبح السلطة وحدها هى الممثل الوحيد للشعب الفلسطينى ويصبح توقيع رئيس السلطة على أى وثيقة للتسوية أمراً ميسوراً؛ ولهذا السبب فإن إسرائيل فرضت الحصار على غزة وتريد أن تصفى حماس بعمل عسكرى مباشر، فهل هناك

تنسيق أم تضارب بين الموقفين المصرى والإسرائيلى حول هذه القضية؟

تناولت قناة الجزيرة الدولية الناطقة باللغة الإنجليزية قضية البدائل فى غزة بين الهدنة والانفجار، ففى حلقة شاركت فيها مساء ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٨ لفت نظرى ما قاله المتحدث من إسرائيل وهو أستاذ العلوم السياسية بالجامعة العبرية أن سبب المشكلة فى غزة هى مصر لأن مصر تخاف من الإسلاميين حسب قوله، وأن مطاردتها للإخوان المسلمين أوصلها إلى مطاردة حماس ودفعت إسرائيل إلى أن تقوم بما أسماه المهمة القذرة وهو تصفية حماس لصالح مصر. ورغم ما فى هذه النظرية من غرابة إلا أننى أراها مغرقة فى السذاجة سواء كانت من وحى الخيال الإسرائيلى أو كانت هدفاً مصرياً؛ لأن المنظمات الأيديولوجية لا يصلح معها المواجهة العسكرية. فمن الواضح أن حماس قد ازدادت شعبيتها منذ حصار غزة وسوف تزداد شعبيتها والنقمة على أبو مازن ومصر كلما اشتدت أعمال الإبادة ضد سكان غزة، وقد يؤدى العمل العسكرى الواسع فى غزة إلى انفجار الأوضاع فى الأراضى الفلسطينية وربما فى الشارع العربى. وكنت أظن أن المتحدث الإسرائيلى سوف يشكر مصر على صمودها الأسطورى ضد كل النداءات الدولية لفتح معبر رفح وإنقاذ سكان غزة، ولكن إسرائيل كعادتها لا ترضى عن مصر مهما فعلت حكومتها طلباً للرضا.

من ناحية أخرى فإن وضع العنوان فى الظروف العادية قد يعطى الانطباع بأن هناك تحالفاً بين مصر وحماس ضد إسرائيل، ولكن هذا الخيال الإيجابى أقل لمعاناً من هذا الخيال الإسرائيلى السلبى الذى يفترض أن مصر الرسمية تفكر وتخطط لتوظيف إسرائيل للقضاء على حماس. وأخيراً، فأنا ممن يرون أن عدم مساندة المقاومة سوف يؤدى إلى ندم مصر والمصريين، وأن المقاومة تدافع عن مصر داخل حدود أمنها القومى.

10

إلى متى يظل السلام مع إسرائيل خيار العرب الاستراتيجي؟

لابد أن نؤكد ابتداء أن مفهوم السلام عند العرب يختلف تماماً وعلى النقيض من مفهوم السلام عند إسرائيل. ويترتب على هذا الاختلاف الكامل أن الطرفين يتحدثان لغتين مختلفتين مع استخدام نفس العبارات والكلمات. فالعرب يريدون السلام مثلما تريد إسرائيل، بل إن العرب فطنوا إلى أن إسرائيل تتاجر بكلمة السلام حتى تكسب الرأى العام العالمى فعمد العرب إلى دخول الساحة والتسابق معها على كلمة السلام ومفرداتها، وهى المفاوضات، والحلول التوافقية ونبذ العنف، وترسيخ ثقافة السلام. بل إن العرب ظنوا أنهم بذلك حسموا المعركة مع إسرائيل وظنوا أنهم قد أنهوا حيلها بالضربة القاضية حين اكتشف فلاسفتهم أن العرب يحبون السلام أكثر من إسرائيل، فأعلنوا أن السلام خيار استراتيجى، لا يحيد عنه العرب مهما تشددت إسرائيل وتنكرت لمقتضيات السلام. وترتب على ذلك كله أيضاً ميلاد العديد من المصطلحات والتصرفات التى تدفع الطرفين العربى والإسرائيلى إلى مسارات متناقضة. فحار الفهم فى هذه المعادلة، ولم يعد للتفسير إلا احتمالين وهما إما أن العرب يدركوا ما يقولون، وإما أن حسن نيتهم وسمو أخلاقهم لم تكتشف الحيل الإسرائيلية ومشتقات السلوك الإسرائيلى.

ونقطة البداية هى أن العرب فهموا السلام على أنه رد الحقوق ولو جزئياً إلى أصحابها، فدفعتهم لهفتهم إلى السلام إلى اختزال الموقف فى معادلة قدمتها واشنطن

وتلقفها العرب تلقف الغريق بأى شيء، وهى الأرض مقابل السلام. وحتى هذه المعادلة الخبيثة بالغة الغموض قدمت إسرائيل لها التفسير الرسمى على لسان قادتها السياسيين مثل شارون وبيريز وغيرهما. والطريق إلى هذا السلام هو التفاوض بحسن نية والاتفاق على كل شيء بحيث يترك الأطراف القضية وراءهم بعد الاتفاق. أما إسرائيل فترى أن السلام لإسرائيل وحدها وأن الطريق إليه هو إضعاف الطرف المطالب بالسلام بحيث يتراجع موقفه كثيراً ويسلم فى النهاية بتسليم كل فلسطين وتمهيد المنطقة وتوطئتها لممارسات القوة والهيمنة الإسرائيلية لعل ذلك يحفر حفرًا عميقاً فى قلب المنطقة لقرون قادمة وينسى الشعوب ما كان قبل هذه العملية الجراحية. والطريف أن العرب وإسرائيل يلتقون ويعلنون بأعلى الصوت تمسكهم بهذا السلام، كل بمفهومه. ولا يخفى أن المفهوم العربى القائم على التمنيات وليس أوراق القوة شجع إسرائيل على المضى فى مفهومها وطمأنها إلى سلامة هذا المفهوم، فصارت تمتهن علنا المفهوم العربى مع ذهول إسرائيل من هذا التناقض المخيف بين قدرات العرب، وبين أدائهم ومفهومهم، حتى يداخلها أحياناً شك فى أن يكون العرب فعلاً يقصدون ما يقولون.

لقد فهمت إسرائيل أن السلام حتى بالمفهوم العادى يحتاج إلى استمرار ميزان القوى التى صنعته، فإن اختل الميزان اختل المفهوم لصالح الأقوى، فليس هناك سلام تحرسه الأخلاق وحسن النوايا. والسلام الإسرائيلى يعنى التوسل بكل طريق لبلوغ أهداف إسرائيل فى فلسطين والمنطقة، وتخدير العالم العربى بكلمات السلام والمفاوضات ونبذ العنف والحرب والدمار، أما إسرائيل فتستخدم فى تحقيق سلامها كل صنوف الدمار والإبادة.

والخلاصة هى : أن التناقض الكامل بين المفاهيم العربية والإسرائيلية جعل الحوار بين الطرفين حواراً للطرشان ولا يؤدى بطبيعة الحال إلا إلى استمرار طريق السلام الإسرائيلى.

11 جوهر المشكلة في العلاقات المصرية الإسرائيلية

العلاقات المصرية الإسرائيلية تمر بأزمة معلنة وعشرات الأزمات غير المعلنة. فقد أطلقت وزيرة الخارجية الإسرائيلية تصريحات حادة اتهمت مصر فيها نفس الاتهامات المتكررة، وهى عدم إحكام السيطرة على حدودها رغم قدرتها على ذلك، كما اعترف موفاز، الوزير في الحكومة الإسرائيلية، أن ضغط واشنطن على مصر بوسائلها أجدى من الشكوى الإسرائيلية . استجاب الكونجرس بمجلسيه لشكوى إسرائيل وقرر خطوة رمزية وهى احتجاز ١٠٠ مليون دولار من المعونة السنوية لمصر، وأن يتم الإفراج عنها بعد أن تقرر وزيرة الخارجية الأمريكية أن مصر أوفت بالتزاماتها على الحدود المصرية الإسرائيلية وأنها منعت الأنفاق وتهريب السلاح.

من الجانب المصري، اتهم وزير الخارجية المصري إسرائيل بتعكير العلاقات المصرية الأمريكية، وأن افتعال الأزمة مع مصر هي محاولة للتغطية على فشل إسرائيل في تنفيذ قرارات أنابولس ، خاصة مع تنفيذ برنامج استيطاني في القدس الشرقية، ثم أدلى الرئيس مبارك يوم ٢٧/ ١٢/ ٢٠٠٧ بحديث لصحيفة يدعوت أحرونوت رفضه القيود على المعونة، وأكد حرصه على العلاقات الثنائية مع إسرائيل، كما تحدث بمرارة عن تجاوز وزيرة الخارجية كل الخطوط الحمراء معه رغم أهمية العلاقات مع إسرائيل بالنسبة له. من ناحية أخرى شنت الصحف

الإسرائيلية وبعض الأوساط السياسية هجومًا لاذعا على مصر، وطالب بعضها بقطع العلاقات معها، واتهمت هذه الأوساط مصر أنها تتمنى الشر لإسرائيل. معنى ذلك أن هناك مشكلة في العلاقات المصرية الإسرائيلية تحتاج إلى تحليل لمعرفة مصير هذه الأزمة العلنية، وأسباب ظهورها إلى العلن بعد أن كانت كل الأزمات - رغم خطورتها - يتم تسويتها بالطرق الودية كما قال الرئيس مبارك .

من الواضح أن العلاقات بين مصر وإسرائيل تتسم بخصوصية لا يمكن تجاهلها. وتتمثل هذه الخصوصية في عدد من السمات لهذه العلاقات؛ فهي علاقات محورية بين إسرائيل من ناحية وأكبر دولة عربية من ناحية أخرى ، وأن أى انهيار في هذه العلاقات قد يعنى إعادة فتح باب الصراع العربي الإسرائيلي.

وإذا كان تقديري أن خصوصية هذه العلاقات هي التي أدت إلى صمود هذه العلاقات طيلة ربع القرن الماضي، فإن انفراط عقد هذه العلاقات لن يعيد المشهد في المنطقة إلى ما كان عليه عام ١٩٧٩، لأن جميع المعطيات الإقليمية والعالمية قد تغيرت. تتمثل الخصوصية أيضا في مركزية العلاقات الإسرائيلية مع العالم العربي من خلال مصر، وبغير مصر ينهار سياق العلاقات الإسرائيلية على الأقل مع الدول التي تقاطع إسرائيل إكراماً للعالم العربي. والخصوصية من طرف ثالث تتمثل في أن فكرة السلام الاستراتيجي بين البلدين قد فسرها كل بطريقته؛ ففهمت مصر السلام الاستراتيجي على أنها ضمنت الجبهة الإسرائيلية وأنها تستطيع أن تتفرغ لقضاياها المباشرة دون أن تتورط في صراعات أخرى مع إسرائيل.

من ناحية رابعة، وهو الأهم، فإن العلاقات المصرية الإسرائيلية قد أصبحت هي العلاقات الأساسية منذ ١٩٧٩ بعد أن كانت العلاقات المصرية الأمريكية هي الأساس. فقبل عام ١٩٧٩ كانت الولايات المتحدة تلعب دور الوسيط بين

الطرفين، وكان تدهور العلاقات المصرية الإسرائيلية المنعدمة أصلاً لا يؤدى إلى أى أثر في العلاقات المصرية الأمريكية. أما بعد ١٩٧٩ فقد حدث تطوران خطيران نتيجة فهم مصر لعلاقاتها بإسرائيل على أنها الوجه الآخر للعلاقات المصرية العربية، وخيرت نفسها أو أجبرت على الاختيار بين إسرائيل والعالم العربي ؛ ذلك أن منطق المعونة الأمريكية لمصر في أول مذكرة قدمت لوزارة الخارجية الأمريكية إلى الكونجرس تنص على تبرير لهذه المعونات على أن هدفها هو أن تستغني مصر عن المعونات العربية، أى اختزلت العلاقات المصرية العربية في بند واحد وهو المعونة. كما أشارت المذكرة إلى أن الهدف الآخر للمعونة هو تشجيع مصر على الصمود في عملية السلام مع إسرائيل ، وأن تشجع مصر الدول العربية الأخرى على الانخراط في عملية السلام . أي أن المعونة كانت مساندة لمصر في خلافها مع العالم العربي رغم أن واشنطن كالعادة شجعت العالم العربي على مقاطعة مصر بقدر تقارب مصر مع إسرائيل ، فلم يعد ممكناً في الصيغة الأمريكية الجمع بين مصر وإسرائيل والدول العربية إلا في سياق واحد هو دخول الجميع إلى قفص التسوية السلمية .

ولذلك يجب أن نلاحظ في الخطاب السياسي الأمريكي أن واشنطن تحث مصر على المزيد من الدور في عملية السلام، أي تشجيع الدول العربية على التطبيع مع إسرائيل. وبذلك أصبحت المعونة مقابل استمرار مصر في خندق السلام مع إسرائيل وبالشروط الإسرائيلية ،وأن تقوم مصر بدور في السلام بين إسرائيل والدول العربية، وأن تقوم بأدوار بين إسرائيل والفلسطينيين لتحقيق أهداف إسرائيل، أي أن مصر انتقلت من مرتبة المساند للقضية الفلسطينية، إلى مرتبة الوسيط بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

أما النتيجة الثانية الخطيرة فهي : أن الولايات المتحدة قد قضت تماما على فرص

العمل العربي المشترك بقيادة مصر ، لأنه في نظر واشنطن كان موجهاً ضد إسرائيل، فأقامت واشنطن علاقات ثنائية حديدية بين واشنطن وكل دولة عربية على حده، ولذلك فإن الحديث في ظل هذا الوضع عن تضامن عربي أو موقف عربي ينطوي إما عن جهل بهذه الحقيقة أو لحفظ ماء الوجه، وينطبق ذلك بداهة على الجامعة العربية. بعبارة أوضح، فإن مصر منذ عام ١٩٧٩ قد استراحت لحقيقة بدأت وتضخمت، وهى أن الأصل هو العلاقات المصرية الإسرائيلية، وأن الفرع والنتيجة هو العلاقات المصرية الأمريكية ، فإن رضيت إسرائيل رضيت أمريكا، وإن غضبت إسرائيل غضبت أمريكا.

ولذلك لست مندهشاً من تدهور العلاقات المصرية الأمريكية، ولكنني أقدر لمصر طموحها في محاولة أن تجمع بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ولكن المعالجة الجذرية لهذه المشكلة لن تتم إلا بإعادة ترتيب رؤية مصر لعلاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية كأصل ومحاولة تحيد العامل الإسرائيلي في هذه العلاقات وهو أمر بالغ الصعوبة ولكنه ممكن التنفيذ. وما لم يتم إجراء هذا الإصلاح الجوهري، فإن العلاقات بين مصر وكل من إسرائيل والولايات المتحدة من ناحية أخرى، ستشهد فصولاً جديدة من التوتر والتدهور.

أما الأزمة الأخيرة، فإن نقلها من دائرة التسوية الودية إلى دائرة الصحافة، ومجاهرة إسرائيل بأنها هي التي حرضت واشنطن على مصر، رغم أنها تحرضها دائماً وهى التي سممت دائماً العلاقات المصرية الأمريكية، فهي تعكس رغبة إسرائيل في الضغط على مصر وإحراجها بشكل علني. وتفسير هذا المسلك الإسرائيلي يحتاج إلى مجهود كبير، ولا أظن أن بعض التفسيرات التي ذهبت إلى أن موقف وزيرة الخارجية لا يقصد به مصر وإنما نتيجة صراع سياسي مع باراك هو تفسير معقول.لوحظ أيضاً أن الصحف الإسرائيلية تهاجم مصر هجوماً حاداً كما يهاجمها السياسيون بينما اتسمت الصحافة

المصرية «بالترفع» عن مهاجمة إسرائيل وخاصة الصحف القومية.

من ناحية ثالثة، لوحظ أن مصر تحاول بكل الطرق إرضاء إسرائيل وأن النقد الإسرائيلي العلني كان صدمة «للعشم» المصري في إسرائيل، أي أن هناك دائرة ضيقة تسمح للطرفين بالعتاب الرقيق حتى لا ينقطع حبل الود الذي يحرصان عليه رغم خلو قلبهما من الحب المتبادل، ورغم أن مصر قررت أنها فعلت كل ما تستطيع لترضية إسرائيل فيما شكت منه. وهذا يشير إلى حرص مصر على عدم استمرار الجدل مع إسرائيل دون أن ندرى متى تتوقف إسرائيل عن الشكوى، ولا نعلم لماذا جهر الكونجرس هذه المرة بموقف بالغ الإحراج.

لا أظن أن حل هذه المشكلة بين مصر من ناحية وأمريكا وإسرائيل من ناحية أخرى يمكن أن يتم عن طريق المسكنات، مادام الخلل الهيكلي في العلاقات الثلاثية قائماً. كما لا نظن أن الحل الراديكالي يمكن أن يحقق المصالح المصرية، وذلك بقطع العلاقات مع إسرائيل ورفض المعونة من الولايات المتحدة. ولكن لفت النظر في النهاية أن المطالبة بقطع العلاقات مع مصر قد صدرت هذه المرة، ولأول مرة من الجانب الإسرائيلي، مما يعنى أن إسرائيل تعتبر الآن أن علاقاتها مع مصر أصبحت لصالح مصر، وأن قطع هذه العلاقات تعتبر عقوبة لمصر. أما مطالبة المصريين بقطع العلاقات مع إسرائيل وإنهاء اتفاقية السلام معها فإنه ينطوي على مدلولات أخرى تتعلق بأملهم في أن تكون مصر كما كانت قلعة العروبة والاستقلال والدور وعدم الخضوع لأحد، كما تنطوي هذه المطالبة على رفض المسلك الإسرائيلي مثلما تنطوي في النهاية على رغبة الجمهور المصري في ألا تستفيد إسرائيل من وضع العلاقات في الحالة المريحة تماماً بالنسبة لها، والذي يجعل مصر شيئاً غير مذكور في القرار الإسرائيلي، بينما يجعل رغبات إسرائيل قيداً صارماً على القرار المصري.

12 مصر وحزب الله

اللافت للنظر أن مصر الرسمية مصرة على اتخاذ موقف من حزب الله لا يتسم بالعداء بقدر ما يتسم بالنقد المستمر والمتكرر. وكانت الإشارات الأولى عندما أعلن الرئيس مبارك خلال العدوان الإسرائيلى على لبنان فى يوليو ٢٠٠٦ نقده لعملية خطف الجنديين الإسرائيليين من جانب مقاتلى حزب الله. وأوضح الرئيس مبارك فى تصريحات متفرقة أن الحزب جزء من التشكيلة الوزارية اللبنانية، وأنه اتخذ قرار خطف الجنديين وهو يعلم بالآثار والرد الإسرائيلى ومع ذلك لم يتشاور مع بقية أعضاء الحكومة حتى يمكن اتخاذ الترتيبات اللازمة لإعداد البلاد لهذه الآثار المدمرة. كان واضحاً أن نقد الرئيس للحزب ينصب أساسا على فداحة الدمار الذى لحق بلبنان، وعدم التناسب بين خطف جنديين وبين كل هذا الدمار، وهو نقض كان يجب أن يوجه إلى إسرائيل وليس لحزب الله. وافترض الرئيس أن الحزب أقدم على الخطف وهو مدرك لا حتمالات الرد الإسرائيلى، خلافاً لحالات الخطف السابقة، ورغم تأكيد السيد حسن نصر الله أمين عام الحزب الذى أعلن مرات عديدة أن سياسة الحزب هى اللجوء إلى الخطف لكى يبادل المخطوفين مع الأسرى الذين أمضوا عقوداً فى السجون الإسرائيلية والذين تضم قائمتهم لبنانيين وفلسطينيين وعرباً آخرين غيبتهم ظلمات هذه السجون والتعذيب الوحشى لهم، وليسوا على أجندة أحد فى العالم العربى وكأن قضيتهم أمر مشين للعالم العربى ويسيء إليه وأنه من العار الحديث عن هذه القضية.

ولكن الرئيس مبارك كرر موقفه دون أن يبدو أنه أخذ فى الاعتبار إيضاحات الحزب، وربما كان بذلك يرد على الملاحظات القاسية ضد بعض الزعماء العرب. ولكن القضية فى ظنى ليست رد الرئيس أو تأكيد موقف لأن مصر دولة كبرى ولابد أن يحظى موقفها بالتحليل المنطقى وأن تتحدد المصلحة الوطنية وراء هذه المواقف.

فى نفس الاتجاه تواترت تصريحات وزير الخارجية المصرى التى تنتقد حزب الله على أساس أن الحزب ينفذ أجندة أجنبية بعيدة عن المصالح اللبنانية، وأن خطف الجنديين كان خطأ مقصوداً ويهدف إلى أن يفلت الحزب من استحقاق نزع سلاحه فى إطار الحوار الوطنى وأضاف إلى ذلك أن حزب الله تسبب فى المزيد من احتلال الأراضى اللبنانية أى أن تصرف الحزب سبب العكس من منظور المصلحة اللبنانية.

هذا الموقف الرسمى المصرى يسانده موقف فكرى وثقافى لعدد من الكتاب من بينهم مفكرون لهم علاقات دافئة مع الولايات المتحدة، وبعضهم ينتقد الحزب من موقع طائفى، أو من موقع علمانى يعادى الخط الدينى الإسلامى أصلاً. على الجانب الآخر يقف الشارع المصرى كله تقريباً مع حزب الله ويصدق بياناته. هذا التقابل التام بين الموقف الرسمى وبعض المواقف الفكرية المحدودة للغاية فى مصر لابد له أسبابه التى يتعين تحليلها فى هذه المقالة.

أما الموقف الرسمى المصرى، فمن الواضح أنه لم يتفادى اتهام الحزب صراحة بأنه ينفذ أجندة محددة سورية أو إيرانية، وهو يقدح بذلك فى وطنية الحزب ولبنانيته. من الواضح أيضاً أن مواضع النقد المصرى للحزب تكرار للموقف الذى تؤكده قوى ١٤ آزار فى لبنان، كما تلتقى بغير تفصيل كثير مع بعض المواقف الرسمية العربية. من الواضح ثالثاً أن الموقف الرسمى المصرى أدان العدوان الإسرائيلى والدمار الذى سببه، وطالب بالوقف الفورى لإطلاق النار، كما بادرت

مصر إلى إصلاح الخلل الذى اعترى قرار مجلس الأمن ١٧٠١ وطالب الجميع باحترامه على أية حال طلبا للهدوء فى لبنان، كما تبدى مصر الرسمية قلقها على تطورات الوضع الداخلى للبنان حتى قبل العدوان وكان لها بعض المساعى لإنجاح الحوار الوطنى وتجنب الحدة التى قد تشعل الحرب الأهلية من جديد.

من الواضح رابعاً أن موقف مصر يؤثر بشكل ما حتى فى ظل انسحاب الدور المصرى وانكماشه وانكفائه على نفسه، ولسوء الحظ فإن موقف مصر مع دول أخرى منذ يوم ١٣/ ٧/ ٢٠٠٦ أى اليوم التالى للعدوان الإسرائيلى، كان له أبلغ الأثر على الموقف الإسرائيلى والأمريكى فى الحرب، بل تجاسرت إسرائيل على البوح بأن زعماء عرباً اتصلوا بها لتشجيعها على سحق حزب الله.

فالثابت حقاً أن هذا الموقف استفز الشارع العربى والإسلامى وأشار بأصابع اتهام ظلت تكبر كلما أمعنت إسرائيل فى عدوانها، وعانت من صمود الحزب وانهيار المخطط الإسرائيلى. الثابت أيضاً أن إسرائيل التى أوهمت نفسها بأن المواقف الرسمية العربية تؤيد عدوانها وتباركه أوهمت نفسها أيضاً بأن حزب الله مكروه ومعزول فى العالم العربى، وأن سحقها له هو فرض كفاية عن هذا العالم العربى الذى يقدر لها حسن صنيعها ويدخلها إلى قلوب العرب بهذا العمل القدرى. والذى لابد أن تعلمه إسرائيل جيداً هو أن حسن نصر الله تحول إلى أيقونة ورمز وتحول الحزب خارج لبنان إلى رمز للصمود فى مواجهة غطرسة القوة والإذلال والتواطؤ المكشوف بين إسرائيل وأمريكا. وإذا كان المقام لا يتسع لتحليل مدلول بعض المواقف العربية، فإنه تكفى الإشارة إلى أن فشل إسرائيل فى توظيف قوتها العسكرية والغطاء الدبلوماسى الهائل والذى توفر لها واعتراضها منذ البداية بأنها تنفذ خطة مدبرة وأنها أصبحت مؤهلة لكى تنفذ فى حزب الله قرارات مجلس الأمن الذى لم تحترمه يوماً قد أشعل

الحماس فى الشارع العربى والإسلامى للحزب وأمينه العام وهو يلحظ بالإساء للسكوت العربى الشامل، حتى خرجت من هذا الشارع كل صور الإدانة والاتهام للحكومات العربية واستعلى هذا الشارع على بعض التلميحات الطائفية الصادرة عن بعض الحكومات العربية، واستغربت أن تدين هذه الحكومات المؤامرة الأمريكية الطائفية فى العراق فى الوقت الذى تمارس نفس الشيء مع حزب الله.

ولكن الذى يهمنا فى هذه المقالة بشكل محدد تلك الأسئلة المنحة فى تحليل الموقف المصرى من حزب الله. فلماذا تعادى مصر حزب الله وتدخل نفسها طرفاً فى صراع لبنانى داخلى وأين مصلحتها فى ذلك؟ ولماذا يؤيد الشارع المصرى وجميع القوى السياسية المصرية بلا استثناء، بينما تقف الحكومة موقفاً معاكساً؟

هذا السؤال يطرح بإلحاح على الحكم فى مصر حتى يوضح للشعب هذا الفارق الضخم فى الموقف من حزب الله. ألا يدافع الحزب عن أرض لبنانية وألا يدافع ضد أعتى آلة حربية معتدية إسرائيلية، وألا يسعى الحزب إلى تحرير الأسرى العرب؟ وحتى لو التقت المصالح السورية والإيرانية مع حزب الله ضد إسرائيل والولايات المتحدة، أليس ذلك أمر يتعلق بمعركة واشنطن وإسرائيل مع أعدائها؟. ولماذا تنكر مصر أن يتلقى حزب الله اللبنانى المساندة من سوريا وإيران وحتى من الشيطان مادام يدافع عن أرضه، بينما لم تنكر تبجح أمريكا بمساندتها لإسرائيل فى عدوانها بكل أنواع الأسلحة المحرمة والعالم كله يتفرج على هذا المشهد المخزى. وألا تدرك الحكومة المصرية أن موقفها بعيد للغاية عن موقف شعبها، وهل كانت مصر الرسمية تأمل حقاً أن تنتصر إسرائيل وتسحق حزب الله وتحتل لبنان حتى يقال أن نقد الحزب فى البداية نابع من بعد النظر والحكمة، وأن الحزب لم يحسب للأمر حسابه وأن طيشه واندفاعه أعمياه عن جدية تحليل النتائج المختلفة. وهل تحرص مصر الرسمية على المخطوفين الإسرائيليين

بينما لا يهمها الأسرى العرب مادام الحديث عن هؤلاء الأسرى سيقلب المواجع على أسرانا الذين أعدموا وهم أمانة فى يد القوة الغاشمة الآسرة دون أن تحرك مصر ساكناً، أم أن إرغام حزب الله إسرائيل على اتباع قواعد لعبة مختلفة معه قوامها الجدية يحرج الحكومات العربية جميعاً وبشكل أخص مصر الرسمية التى تتسامح بشكل لافت مع العبث الإسرائيلى المتكرر بأرواح جنودنا داخل منطقة الحدود المصرية الإسرائيلية. وما هى المصلحة التى تعود على مصر من موقف مصر الرسمية من حزب الله ومواصلة نقده فى هذا الظرف الدقيق الذى يوزع فيه الحزب اهتمامه على الحملة الدولية ضده لإضعافه وتحجيمه ومنعه من الرد على تطاولات إسرائيل وتماديها ضد لبنان كما يركز اهتمامه على الساحة الداخلية بعد أن أدى تدويل المسألة اللبنانية خاصة بعد العدوان الأخير إلى خلط الأوراق الداخلية والدولية لصالح إسرائيل.

وما هى مصلحة مصر فى نزع سلاح حزب الله، كما أننا نتساءل أيضاً عن مصلحة مصر فى الاشتراك فى الحملة الدولية لحصار الشعب الفلسطينى وإسقاط حماس لصالح فتح وتدهور الأوضاع ودخولها إلى حرب أهلية. إذا كانت مواقف مصر الرسمية تعبر عن مزاج شخصى فلا نظن أن هذه المسألة يصح فيها العفوية والتعبير التلقائى عما تكنه قلوب الساسة، أما إن كانت المواقف مدروسة فإننا نأمل بصدق أن يتفضل الحكم بتوضيح الاعتبارات والمصالح التى جعلت موضوع حزب الله الشاغل اليومى تقريباً لوزير الخارجية. وإذا كان مفهوما، وإن لم يكن مقبولا، أن يفسر موقف الحكم من حماس بمقاييس المسرح الداخلى المصرى وعليه لاعب جديد هو الإخوان المسلمون، وعلاقة الإخوان بحماس، فهل نفس المقاييس هى نفسها التى تدفع إلى الخشية من أن ارتفاع أعلام الحزب ترفع أعلام الإخوان فى مصر والتيار الإسلامى عموماً؟. وهل لو كان حزب الله حزباً مسيحياً وتصادف جدلاً أن كان حليفاً لأمريكا ويدافع عن لبنان ضد إسرائيل، فهل موقف مصر الرسمية سوف يتغير؟.

13 لقاء مبارك أولمرت ومصير القضية الفلسطينية

اللقاءات التى تمت بين بوش وأولمرت فى واشنطن أوضحت أن الإدارة الأمريكية مقتنعة بخطة أولمرت وتحديد حدود إسرائيل وفق المعايير الإسرائيلية، ولكن بوش شدد على ضرورة وجود شريك فلسطينى وأن هذا الشريك هو أبو مازن مقابل تضييق الخناق على حماس وإسقاطها قولاً وفعلاً، والذريعة أن حماس لا تقبل ما قررته اللجنة الرباعية والعالم العربى ومجلس الأمن وكلهم مجمعون على طلبات إسرائيل وأن يكون المقابل الذى تقدمه إسرائيل لهذه الطلبات هو قبول إسرائيل بشريك فلسطينى يشاركها من خلال المفاوضات بالطريقة الإسرائيلية خطة أولمرت. فالشراكة فى هذا المقام هى اتفاق وإقرار بخطة أولمرت التى تبتلع الأراضى الفلسطينية. ويبدو أن استعداد إسرائيل لقبول الشريك الفلسطينى وهو أبو مازن إمعاناً فى عزل حماس، وقبولها أيضاً تجرى لقاءات ومفاوضات بين الطرفين فى إطار عملية سلام هو كل ما التزمت به إسرائيل، ولكنها تطلب مقابلاً آخر ليس فقط تسليم الجانب الفلسطينى بخطة أولمرت وأن يشكر الله أن كسر أولمرت عزلة الجانب الفلسطينى، وهذا المقابل هذه المرة هو من العالم العربى. ولذلك كنت قد توقعت أن تبدأ واشنطن جهودها لدى الدول العربية لقبول خطة أولمرت وإنهاء المبادرة العربية، ولذلك يبدو أن لقاء خادم الحرمين الشريفين قبل لقاء مبارك بأولمرت يوم ٤/ ٦/ ٢٠٠٦ فى شرم الشيخ هدفه تنسيق الموقف وإن كان المثلث قد

تعطل أحد أضلاعه وهو سوريا التى تواجه ظروفاً خاصة فى هذه المرحلة. والمؤكد أن أولمرت طلب الموافقة العربية على خطته، ولكنه إمعاناً فى تضليل المواطن العربى اشترط أولاً قيام أبو مازن، حتى يوافق على مجرد لقائه وأن ينزع سلاح حماس وبقية الفصائل إن كان يريد الانضمام حقاً إلى خطة السلام التى ينفذها والتى لن تبقى بحول الله من أراضى فلسطين بعد اكتمالها بما فيها خطط الاستيطان والجدار العازل إلا النزر اليسير. أى أن أولمرت يريد مزيدا من الفوضى فى الساحة الفلسطينية لعل الفرقاء فيها يقضى كل منهم على الآخر فلا يحتاج إلى شريك فلسطينى فى تطبيق خطته.

نحن إذًا أمام هجوم «السلام» الإسرائيلى، حيث يرفع أولمرت خطته فى يد وقوته باليد الأخرى، مقابل تأكيد مبارك – عبدالله – على خطة السلام العربية التى أقرتها خطة بيروت ٢٠٠٢ دون أن يكون وراء هذه الخطة أوراق للقوة. ولكن يكون هناك ورقة ولو ضعيفة أو إزالة ورفعاً للحجة الإسرائيلية للتخفيف عن حماس، طلب مبارك ـ عبدالله ـ من حماس أن تعترف بالمبادرة العربية للسلام التى لا تعترف بها إسرائيل، فكأن التمسك بالمبادرة العربية اليوم هى خط الدفاع ضد الهجمة الدبلوماسية الأمريكية والإسرائيلية لقبول العالم العربى بخطة أولمرت. ولذلك كان تأكيد الرئيس مبارك فى المؤتمر الصحفى مع أولمرت قاطعاً وهو المطالبة بأن تنفذ إسرائيل التزاماتها أولاً فى المشروع العربى، وعند ذاك سيكون كل العالم العربى مستعداً للاعتراف بإسرائيل. فإذا كان الاعتراف يأتى فى إطار تسوية، وإذا كانت حماس قد أعلنت أنها سوف تقبل المشروع العربى، فكيف يلزم العالم العربى حماس بالاعتراف بإسرائيل ابتداء دون أن تقبل إسرائيل حتى التفاوض على أساس هذه الخطة علماً بأن الحديث الآن عن خريطة الطريق لا يعنى سوى حرب أهلية فلسطينية دون مقابل أيضاً. وأخيراً، هل تنتصر خطة أولمرت وتهمل الخطة العربية؟ هذا ما تشير إليه التطورات.

14

أيهما أخطر على العالم العربي إيران أم إسرائيل؟

لوحظ أن بعض التعليقات العربية على الأزمة النووية الإيرانية أنها تحذر من مخاطر الطموحات النووية الإيرانية على العالم العربي وخاصة منطقة الخليج ، فيما عمدت تعليقات أخرى إلى المقارنة بين الخطر الإيراني والخطر الإسرائيلي، وخلصت صراحة إلى أن إسرائيل لا تمثل خطورة على العالم العربي بسلاحها النووي، بينما إيران هي الأخطر، وحجتها في ذلك هي نفس الحجة الأمريكية، وهي أن إسرائيل نظام يتسم بالرصانة، ولا يمكن أن يستخدم هذه الأسلحة، بينما نظام إيران الإسلامي متطرف ويمكن أن يهدد المنطقة بهذه الأسلحة.

ويلاحظ أن المقارنة بين إيران وإسرائيل في هذا السياق تفترض أن إيران تحوز أسلحة نووية مثل إسرائيل، وهو أمر نفته إيران وقررته الوكالة الدولية ومراكز الأبحاث النووية العالمية. وإذا كان بعض الذين يرون إيران أخطر من إسرائيل خلال الأزمة النووية يتخذون هذا الموقف انسجاما مع الموقف الأمريكي، فإن بعض الكتابات الثقافية العربية قد جعلت إيران مساوية لإسرائيل في خطرها على المنطقة العربية، وكان ذلك خلال الحرب العراقية الإيرانية، وهو خطر أكدته بغداد حينذاك حتى تجند العالم العربي ضد إيران، خاصة وأن بغداد كانت ترى أنها رأس الحربة العربية والدولية لمهاجمة إيران. وكان هذا الخط يرضي واشنطن وتشجع عليه، لأنه يؤدي إلى تخفيف الكراهية العربية لإسرائيل وتوزيع الكراهية على إيران

أيضا. وبعد غزو العراق للكويت التزمت واشنطن خطا مدروسا يقضي بالقول بأن الأمن القومي العربي لم يمنع غزو العراق للكويت بل إن هذا الغزو قد تم باسم العروبة، مما يعني أن العروبة أصبحت خطرا على الدول العربية نفسها، كما كانت بالأمس خطرا على الدول المجاورة عندما قام صدام حسين بحجة حماية البوابة الشرقية للعالم العربي بغزو إيران. ثم تقدم هذا الخط خطوة أخرى وهي أن الخطر ليس إسرائيل، وإنما يكمن الخطر في العراق وإيران ولذلك فإن احتواء واشنطن لكليهما ضمن سياسة الاحتواء المزدوج هو خير ضمان للدفاع عن دول الخليج. ومؤدى هذا الخط أن الأمن القومي العربي القائم على قدرة العالم العربي على ضمان أمن أعضائه، وأن هذا الأمن يعتبر إسرائيل هي المهدد له، قد انتهى، كما أنه لم يعد هناك أمن عربي، وإنما لكل دولة أمنها ومهددات مختلفة لأمنها بحيث أصبحت واشنطن هي الحامي لدول الخليج ضد إيران والعراق.

وخلال الأزمة النووية الأمريكية الإيرانية ألمح المعلقون إلى أن الخطر الإيراني يتطلب باستمرار الوجود والالتزام الأمريكي بحماية دول الخليج ومواردها النفطية على أساس أن واشنطن وإسرائيل ودول الخليج في خندق واحد، فلم تعد إسرائيل هي العدو إلا في سجلات الماضي العربي، وهذه الفرضية هي التي تشجع واشنطن وإسرائيل الآن على الفصل بين القضية الفلسطينية من ناحية، وبين العلاقات العربية الإسرائيلية وفك الارتباط بينهما، بحيث لكل اعتباراته ودواعيه. يضيف المعلقون المتأمركون أن إيران أخطر من الولايات المتحدة لأن إيران جزء من المنطقة بينما القوات الأمريكية سوف ترحل إن آجلا أو عاجلا.

في ضوء ما تقدم تبدو القضية بأبعادها جزءا من الحوار في العالم العربي، ولذلك فمن المهم مناقشة هذه القضية بطريقة موضوعية.

لعل النظر إلى مصدر الخطر على العالم العربي يرتبط بمدى تأثر المصالح الأمنية والسياسية العربية بمصدر هذا الخطر. فمن الناحية التاريخية كانت إسرائيل هي المهدد الأكبر ليس فقط للمصالح العربية وإنما للوجود العربي، وذلك نظرا لأنها كيان زرع على حساب شعب فلسطين ولا يزال يتمدد حتى يبتلع كالتنين أرض فلسطين. ثم إن إسرائيل ومشروعها الصهيوني تسعى إلى فرض الهيمنة السياسية والاستراتيجية على المنطقة العربية بالقوه العسكرية وبالاستعانة بالولايات المتحدة لتفكيك الروابط بين الدول العربية واختراقها، فضلا عن سعي إسرائيل إلى تعويق المصالح المشتركة العربية الأمريكية وسائر العلاقات العربية الدولية. يكفي أن الصراع العربي الإسرائيلي صار محور حياة العالم العربي وعلاقاته الخارجية منذ قيام إسرائيل وأحدثت طريقة التعامل مع إسرائيل داخل العالم العربي انقساما حادا كلف مصر والعالم العربي معا عشر سنوات من القطيعة، بينما تزدهر إسرائيل.

خلاصة القول : أننا لا نوافق على أن الصراع بين العرب وإسرائيل هو صراع ديني وليس صراعا حضاريا، ولكنه صراع بين قوم يعيشون في ديارهم وكائن سياسي استعماري طرأ عليهم تتناقض طبيعته مع حياة العالم العربي وثبت أنه لا يريد أن يقنع بمعظم فلسطين، وتسبب الصراع معه في زيادة ملايين من العرب والفلسطينيين ضحايا الصراعات المسلحة غير المتكافئة والإبادة الإسرائيلية المنظمة للشعب الفلسطيني حتى تخلص لإسرائيل بقية أرض فلسطين. كذلك أصبحت إسرائيل بحكم طبيعتها شريكا للولايات المتحدة في تمزيق العالم العربي وبدأت بالعراق وتثير الأزمات مع سوريا وداخل لبنان وليست بعيدة عن الحرب الأهلية في العراق وربما في أوطان عربية أخرى قادمة، يساعدها في ذلك أوضاع التدهور السياسي وانعدام الديمقراطية وعجز النظم العربية عن إدارة المجتمعات واحتواء أبنائها فتلعب إسرائيل على هذه المتناقضات العربية.

يترتب على ما تقدم أن إسرائيل بحكم مشروعها الصهيوني المتوجه إلى المنطقة العربية، هي المهدد الدائم للوجود العربي وأن أي تسوية معها لن تكون دائمة وكل تراجع عربي أمامها بدعوى الواقعية يتلوه تراجع أكبر حتى نهاية المشروع الصهيوني، وهو تجسيد للصراع بين هجمة توسعية استيطانية استعمارية خارجية وبين العالم العربي بذرائع دينية وتاريخية ساذجة.

أما إيران فهي جزء من تاريخ المنطقة في العصور القديمة والحديثة وهي جزء من المنطقة بثقافتها واندماجها وطموحاتها وصراعاتها، وليس كيانا وافدا على المنطقة كما أنها قوة إقليمية وإن أفقدتها ظروف الجغرافيا السياسية المحيطة بها ممارسة دور سواء في آسيا أو في الخليج والمنطقة العربية. ولا شك أن إيران تتمتع بنزعة قومية جارفة وسبب ذلك تاريخها كقوة عظمى في عصور ما قبل الإسلام ، أو بسبب مكانتها في الاستراتيجية الأمريكية في مرحلة وراثة بريطانيا في الخليج وضد الاتحاد السوفيتي طوال الحرب الباردة حتى قيام الثورة الإسلامية في طهران عام ١٩٧٩.

على الجانب الآخر، عندما ظهرت القومية العربية كحركة تحررية لكل المنطقة العربية حصل احتكاك وعداء بين القوميتين خاصة عندما وصلت القومية العربية إلى سواحل الخليج العربي، حيث قامت السياسات الناصرية على أساس أن طهران قبل الثورة كانت حليفا للغرب وهي استمرار للوجود الغربي وأن الأقليات الإيرانية في الخليج تهدد الخليج وتهدد عروبته. وبينما خبت الروح القومية بعد ١٩٦٧ ثم بعد الغزو العراقي للكويت، توثبت الروح القومية الإيرانية في عهد الشاه ثم توهجت بشكل أكبر بعد الثورة الإسلامية، وزاد التوهج خلال حصار العالم كله لإيران أثناء الصراع المسلح مع العراق، ولا يزال هذا الشعور يزداد ثقة وتوهجا بظهور طموحات إيران النووية، وكذلك كلما تجدد الحديث عن حصار

إيران وضرب منشآتها النووية. فما هي المخاطر التي تمثلها إيران على العالم العربي قبل تحولها إلى دولة نووية، ثم بعد تحولها إلى هذا المستوى سواء بشكل مستقل عن مقارنتها بإسرائيل أو بالمقارنة بإسرائيل.

لم يسبق أن استخدمت الثورة الإيرانية بعد الثورة ضد المنطقة العربية، وليس عليها من مأخذ سوى موقفها المتعنت من الجزر العربية الثلاث في الخليج وإصرارها على ضمها ورفض أي طريق للتسوية السلمية للنزاع حولها. ويرى البعض أن التحالفات الأمريكية مع دول الخليج كان سببا في تأرجح العلاقات الإيرانية الخليجية ولكن هذه العلاقات على الجملة، ظلت بعد الثورة وحتى بعد موجتها الأولى ودعاوى تصدير الثورة ، عند مستوى معقول من الاستقرار مع مثابرة طهران على منع دول الخليج من الوقوع تحت التأثير الأمريكي في الأزمات السياسية المتلاحقة بين إيران والولايات المتحدة. كذلك قطعت العلاقات الدبلوماسية بين إيران ومصر وتونس وموريتانيا والجزائر بسبب اتهامات أمنية، وكذلك موقف مصر من شاه إيران عقب الثورة وتناقض الموقفين المصري والإيراني من سبل التسوية السلمية مع إسرائيل. فإذا توصلت إيران إلى الطاقة النووية السلمية وحتى لو توصلت إلى سلاح نووي فماذا تريد إيران أن تحققه في الدول العربية بالسلاح النووي لم تحققه بدون هذا السلاح.

الغريب أن الذين قارنوا بين إيران وإسرائيل ومخاطرهما على العالم العربي، عمدوا إلى الإشادة بالقوة الإسرائيلية وتبرير أسلحتها النووية ، وهو ما ينطوي على سياسات التوسع والإبادة الوحشية التي تمارسها ضد أصحاب فلسطين لاقتلاعهم منها، بل إن هؤلاء ساقوا الخطر الإيراني كي يبرروا استمرار الوجود العسكري الأمريكي كضمان لأمن دول الخليج، فماذا لو تقاربت واشنطن وطهران، وماذا عن

المخطط الأمريكي الذي لم يرحم من يدعي أنه يقدم لهم الحماية وهو المتربص بهم والمتحالف مع دولهم. وأخيرا فإن هؤلاء يركزون في كتاباتهم على استهداف العروبة والإسلام معا، تحت ستار ما يسمونه «الإسلاموية» و« القومجية» وكانوا أبواق الغزو الأمريكي لتحطيم الرموز القومية والإسلامية وتعميم أزمة الفريقين. فإذا كانت بعض الرموز القومية قد أفسدت، وإذا كان بعض الرموز الإسلامية قد ضلت، فلا تزال العروبة والإسلام هما الأساس للحكم ولا يجوز القول بأن الممارسة حجة على الأصل، فليس فساد النطق بالعربية دليلا على فساد اللغة العربية ولكنه محنة الناطقين بها، كما أن الممارسات الخاطئة لبعض المسلمين ليست حجة على الإسلام، فهم أتباع الدين الخاتم الذين ضلوا وأضلوا ولكن الإسلام نفسه بخير في حفظ إلى يوم الدين.

وأخيرا فإن حقد هؤلاء المتأمركين المتأسلمين المستعربين على الإسلام دفعهم إلى اعتبار حزب الله حوتا التهم الدولة اللبنانية، فانضموا في هجومهم إلى إسرائيل وأمريكا دون تقديم تحليل موضوعي لموقفهم، كما دفعهم نفس الدافع إلى إدانة حماس وكل ذنبها أنها تتحلى برومانسية وسط جو الفساد والتعفن السياسي العربي، كما أدانوا البعث لكي يبرروا غزو العراق . فكيف بهذا المنطق يمكن لهؤلاء أن يسوقوا مقولة أن إيران أشد خطرا على العالم العربي من إسرائيل إلا أن يكون هدفهم القول أن إيران أشد خطرا على المشروع الأمريكي وأنها لو تحالفت مع العرب لحررت المنطقة من الصهيونية والاحتلال وفي هذا الجو الملتبس الذي يتشابه فيه الذئب مع الحمل نضرع إلى الله ألا يزيغ قلوبنا بعد هدايتنا وأن يقيض لنا من أمرنا رشدا. وتجدر الإشارة إلى أن المفاعل النووي السلمي لكل من إيران وإسرائيل من أسباب المخاطر البيئية فإذا كانت إيران سوف تضر ببيئة الخليج خاصة وأن

الضمانات النووية في الصيانة وغيرها ليست مؤكدة، مما يبرر المخاوف التي تعبر عنها دول الخليج ، رغم تسليمها بحق إيران في التمتع بالطاقة النووية السلمية، فإن مفاعلات إسرائيل تشكل خطرا على مصر وفلسطين، خاصة وأن لدى إسرائيل نفايات وصناعات نووية بالفعل لكل هذه الأسباب وغيرها، تمسكت الدول العربية بتحرير المنطقة كلها من الطاقة النووية السلمية والعسكرية حفاظا على استقرارها وأمنها، ولكن تحيز الولايات المتحدة لإسرائيل كان أحد أسباب ظهور الطموحات النووية إلى العلن. ولا نشك فى أن ظهور هذه الطموحات الإيرانية دليل على فشل سياسة الانتشار النووى الأمريكية. ولذلك يجب أن تفكر الولايات المتحدة بطريقة منطقية حتى تضمن الأمن للجميع دون تمييز، وألا تتلاعب بالورقة النووية الخطيرة التى سوف يترتب عليها انتشار كل أنواع الأسلحة فى المنطقة وأن تتجنب السياسة الانتهازية التى تبرر بها وجودها فى المنطقة، حتى لا تفقد السيطرة بعد ذلك على أطراف هذه اللعبة.

15

مصر
بين واشنطن وحماس

تقوم السيدة كوندليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية من حين لآخر بزيارة للمنطقة، تختار منها فى كل مرة عدداً من الدول بما يتفق مع جدول أعمالها وأهدافها. ولذلك شملت جولتها الأخيرة فى الأسبوع الثالث من فبراير ٢٠٠٦ كلاً من مصر والسعودية والإمارات، ثم لبنان التى أضيفت فيما يبدو إلى القائمة، ولم تشمل إسرائيل والسلطة الفلسطينية معاً. والملاحظ أن زياراتها السابقة كانت تشمل مصر أو تتجاهل مصر إذا كانت تقصد عقابها، أو إظهار الجفاء لها، وكان ذلك دائماً بسبب أيمن نور، الذى أصبح فى ميزان العلاقات المصرية الأمريكية أحد العوامل الأساسية التى تنهض عليها هذه العلاقات، وهذا يدل على هشاشة هذه العلاقات، ورؤية واشنطن لها، خلافاً لما يراه البعض ممن يؤكدون فى كل مناسبة على متانة العلاقات المصرية الأمريكية، وكأن بحث هذه العلاقات أصبح من المحظورات، ويدخل فى دائرة الخيانة الوطنية. مثلما يرى البعض، أن توثق هذه العلاقات يعتبر هو الآخر خيانة وطنية.

والواقع أننا يجب أن نفصل مقاييس الوطنية عن مؤشر هذه العلاقات، بحيث يكون مقياس الوطنية هو التمسك بالمصالح المصرية والعربية والإسلامية فى مواجهة الإملاءات الأمريكية. والمعلوم أن أيمن نور لا يزال سجيناً، وهو أمر يُشعر الولايات المتحدة بوخز الضمير لتخليها عمن تعلن أنهم تحت حمايتها، وهو أمر أضر به كثيراً،

وحمله تاريخياً ربما لم يقصده أو يريده، وهو يعلم أن واشنطن تناهض مصر فى شخصه دون ذنب اقترفه. ولذلك، فإن زيارة رايس لمصر هذه المرة تحتاج إلى تأمل أكبر.

فقد سجلت على مصر أنها أجلت من خلال البرلمان الذى يسيطر على أغلبيته الحزب الوطنى انتخابات المجالس المحلية دون إبداء أسباب واضحة، اللهم إلا إذا كان ذلك خوفاً من فقدان الحزب الوطنى السيطرة المطلقة على هذه المحليات، وهو أمر يتعلق بالترشح للرئاسة. ولكن كوندليزا رايس ركزت على قضية حماس وإيران، وحفزت مصر على الاقتراب من الموقف الأمريكى بصدد هذين الملفين، فأطلقت تصريحات «مشرقة» تنطوى على إغواء واضح لمصر.

ففى الوقت الذى تسجل فيه الإدارة الأمريكية تحفظاتها على الانتخابات التشريعية المصرية مقابل ثنائها على نزاهة الانتخابات الفلسطينية، فهى لاتزال تتحفظ على مستقبل الانتخابات الرئاسية فى مصر فى ظل المادة ٧٦ المعدلة، وهو تحفظ له ما يبرره من الناحية العملية. وقد أعلنت رايس عن أملها فى أن تقود مصر المنطقة نحو الديمقراطية، ثم تردد أنها برررت ذلك فى لقائها الخاص مع بعض النشطاء، بأنها قصدت فقط تشجيع المضى فى الإصلاحات التى وعد بها الرئيس. ويبدو أن مصر لم تقدم لها ما كانت تتوقعه أو تأمله بالضبط، وإنما اقتربت مصر كثيراً من الموقف الأمريكى على الأقل فى قضية حماس. أما فى قضية إيران، فلا يجوز أن تفوت علينا إشارة هامة، وهى تصريح السفير الأمريكى فى القاهرة قبيل الزيارة، الذى تضمن أن واشنطن تحث إسرائيل على الانضمام إلى اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية، وهو موقف مخادع، لأن من شأنه تسهيل اقتراب الموقف العربى من الموقف الأمريكى، وحشد العالم العربى ضد إيران. ويجب أن ننوه إلى أن الكثير من الكُتاب العرب يتمنون انضمام إسرائيل إلى هذه الاتفاقية، وهذا خطر كبير، لأن إسرائيل قوة نووية، وأن مركزها فى ظل الاتفاقية ستكون أفضل مما هو خارجها،

وسيكون بوسعها الرقابة على منع الدول غير النووية من حيازة الأسلحة النووية، والمشاركة فى القرار النووى، وهو أعلى درجات قرارات الأمن الدولى.

أما أن موقف مصر قريب من الموقف الأمريكى، فهو يتضح من إعلان وزير الخارجية السيد أحمد أبو الغيط من أن السلطة الفلسطينية سوف تتطور develop evolve، ولا يجوز استباق الأمور. هذا الموقف فُسر عند البعض على أنه رفض مهذب للموقف الأمريكى، وفُسر عند البعض الآخر على أن مصر لم ترفض حرمان السلطة من المعونة من حيث المبدأ، وإنما تعول على تغير موقف حماس صوب الشروط الإسرائيلية والأمريكية. أى أن الخلاف بين الموقفين المصرى والأمريكى ينصب على توقيت حرمان السلطة وليس على مبدأ الحرمان، وما لم تتغير حماس يكون الحرمان وارداً ومشروعاً. وكلا التفسيرين واردان، خصوصاً وأن إغواء مصر كان يخشى معه أن يقترب موقف مصر بشكل أوضح من الطلبات الأمريكية، ويحتمل أن تكون واشنطن قد عاتبت مصر على اقتراح مبكر أعلنته، وهو أن تقوم إيران بتعويض السلطة الجديدة فى فلسطين ما تفقده من وقف للمعونة الأمريكية والأوروبية، لأن واشنطن طلبت أيضاً عدم تمويل السلطة أو قبول التمويل الإيرانى.

وقد رافق جولة رايس تصعيد إسرائيل لبرنامج تصفية زعماء المقاومة بما فى ذلك حماس، ولذلك لا يمكن تفسير ذلك إلا فى إطار أن هذا البرنامج هو الرد العملى على تردد مصر فى تنحية حماس أو مناهضتها صراحة، وهو يسد المسافة الفاصلة بين الموقف الأمريكى والموقف المصرى، كما أنه هو الحل الإسرائيلى الذى تشعر واشنطن أنه يكتسب مشروعيته من فشل واشنطن فى تعديل الموقف المصرى. معنى ذلك أن الموقف الأمريكى لا يزال على إصراره، وأن الموقف المصرى قابل للتطور فى ضوء معطيات ومتغيرات كثيرة. ولذلك أرادت رايس أن تزيل أى شبهة فى أن واشنطن ليست أقل رحمة من العالم الإسلامى على الفلسطينيين، فأعلنت أن المعونات الإنسانية للشعب

الفلسطيني سوف تستمر، بينما سوف تتوثق صور المعونة الأخرى. وكان الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودى أكثر تحديداً عندما قال باللغة الإنجليزية ما معناه أن السعودية لن تقطع المساعدات لاعتبارات إنسانية فقط، ومن السابق لأوانه القفز فوق الأشياء، وقال: «نأمل ألا نربط العون الدولى للشعب الفلسطينى باعتبارات أخرى بخلاف حاجتهم الماسة للعون الإنسانى». وقد فُهم هذا التصريح أيضاً بطرق مختلفة لكن حده الأدنى – بصرف النظر عن تبرير القرار السعودى – هو أن الرياض سوف تستمر فى دعم السلطة مادياً، دون أن يحمل ذلك على أنه تحد للسياسة الأمريكية.

وفى تقديرى أن واشنطن سوف تصر من خلال مختلف الطرق بما فيها الضغط الميدانى الإسرائيلى على احتواء حماس أو عزلها، وأن واشنطن لا تحتمل من حلفائها العرب أى موقف «غير إنسانى» أى سياسى مساند لحماس، باعتبارها خيار الشعب الفلسطينى. ولعلها تذكرهم بأن الصمت العربى العام على وصف حماس بالإرهاب، ووضعها على القائمة السوداء للمنظمات الإرهابية كان إقرارا بهذا الوصف، وتدرك واشنطن أن حلفاءها ليسوا قادرين على مصارحة واشنطن بما يعتقدون، فهم لا يصرحون بأن حماس منظمة إرهابية، ولا أنها منظمة فدائية تقاوم الاحتلال، ولذلك فإن صمتهم على المواقف الأمريكية شجع واشنطن على أن تستخلص لنفسها الموقف العربى الذى تريد، وهذا يشكل فشلاً كبيراً من جانب واشنطن فى استقراء الموقف العربى حسبما أشار بتريك سيل فى مقالته بالحياة يوم ٢٤ فبراير ٢٠٠٦. وقد شجع واشنطن على اتخاذ هذا الموقف أن أحداً فى العالم العربى لا يعترض على إبادة زعماء المقاومة بالصواريخ، بينما يتسابق الحلفاء إلى إدانة أى رد يصيب بالأذى أى هدف إسرائيلى.

فهل يظل العالم العربى متمسكاً بهذا «الغموض البناء» أو «السكوت الدبلوماسى» فى مواجهة واشنطن وإسرائيل، أم أنه يرى أن هذا الموقف يحقق الهدف دون أية تكاليف فى نسيج العلاقات العربية الأمريكية المختلة فى الأصل؟

16 مصر واتفاقية السلام على ضوء حادث رفح

فى الأسبوع الثانى من نوفمبر ٢٠٠٤ أطلقت دبابة إسرائيلية النار من مدفعها على عدد من جنود الأمن المركزى المصرى فى نقطة رفح الحدودية، فقتلت ثلاثة منهم، ويبدو أن هذا الحادث وقع فجر ذلك اليوم، ولم تصدر عن الجانبين المصرى والإسرائيلى أية أنباء سوى فى الساعة الحادية عشر صباحاً، حيث لوحظ أن الجانب الإسرائيلى خلال ساعة واحدة كان قد أعلن عن الحادث على لسان كل المسئولين الإسرائيليين المعنيين، وجاء اعتذارهم جميعاً بنبرة عالية للغاية، بدأت ببيان نائب وزير الدفاع الإسرائيلى عن الحادث، وتصريحه بأن هذا القتل جاء خطأ لاعتقاد طاقم الدبابة الإسرائيلية أن القتلى يحاولون تهريب الأسلحة إلى إسرائيل. كذلك اعتذر المتحدث الرسمى باسم الخارجية الإسرائيلية فى حديث مع قناة الجزيرة باللغة العربية، كما اختار هذه القناة أيضاً نائب رئيس الوزراء أولمرت المعروف بمواقفه المعادية للعرب، وكتاباته فى الصحف ضد الإسلام والمسلمين، وقدم اعتذاراً مماثلاً. كذلك اعتذر وزير الخارجية رسمياً عن هذا الحادث، وأخيراً اتصل إيريل شارون رئيس الوزراء بالرئيس مبارك ظهر ذلك اليوم فسارعت الصحف الإسرائيلية إلى الإشارة فى مواقعها على شبكة الإنترنت إلى ما زعمت أنه قبول من جانب الرئيس مبارك لاعتذار إسرائيل، غير أنه فى الثالثة والنصف من بعد ظهر ذلك اليوم أعلنت وزارة الخارجية المصرية أنها كلفت البعثة المصرية فى تل أبيب بأن

تقدم احتجاجاً حازماً إلى وزير الخارجية الإسرائيلية، تصف فيه سلوك إسرائيل بأنه يفتقر إلى المسؤولية، وتطالب بإجراء تحقيق فورى وشامل ودقيق، وأن يحاط الجانب المصرى بنتائج هذا التحقيق. ومعنى ذلك أن مصر لم تقبل اعتذار إسرائيل، وخلال زيارة وزير الخارجية المصرى مع مدير المخابرات العامة إلى إسرائيل فى أول ديسمبر تمت إثارة هذا الموضوع، وبعدها بساعات أعلنت إسرائيل أن التحقيق الذى تم إجراؤه، والذى طالبت به مصر بأن توافى بنتائجه قد تم إبلاغها للوفد المصرى، وهى تبرئ طاقم الدبابة الإسرائيلية من أى مخالفة، كما أعلنت إسرائيل أنها لن تقدم أى تعويض للضحايا.

والحق أن إسرائيل قد أوضحت أن تحقيقاتها قد أثبتت عدم ارتكاب جنودها لأى مخالفات، وهذا صحيح تماماً ولم يكن بحاجة إلى تحقيق لسبب بسيط، هو أن العمل الإسرائيلى متعمد، مما يناقض اعتذار إسرائيل وادعاءها بأنه خطأ، وذلك أن الدبابة تقوم بوظيفتين هما: تصوير ورصد الهدف، وفى حالة إسرائيل فإن ذلك يتم بأجهزة متقدمة لا تترك مجالاً لأى خطأ. والوظيفة الثانية، هى تنفيذ التعليمات من القيادة الأعلى التى نقلت إليها هذه الصورة والمعلومات، ومعنى ذلك أن جنود إسرائيل قاموا بإطلاق النار على الموقع المصرى الرسمى، وعلى أعضاء يؤدون واجبهم الرسمى فى الإدارة المصرية وبملابسهم المصرية. وإذا انتهينا كما هو واضح إلى أن الحادث مدبر، فإن الذهن يتجه مباشرة إلى دوافع إسرائيل من الحادث، ودلالة هذا الحادث فى سياق الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة لاتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية المبرمة عام ١٩٧٩.

فالحادث اعتداء صارخ على سيادة مصر وسلامة أراضيها من جيش رسمى يتبع دولة يفترض أنها فى حالة سلام معها، وأن اتفاقية السلام التى كانت جائرة بالنسبة

لمصر لم تحافظ على أمن مصر ولم تقم إسرائيل لها وزناً، فإذا أضفنا إلى هذا الحادث حادث خطف ستة من الشبان المصريين وكلهم طلبة فى الجامعات من العريش، وادعاء إسرائيل بأنهم كانوا يحاولون التسلل إلى الأراضى الفلسطينية للانضمام إلى المقاومة الفلسطينية، وحادث تفجير الفندق المصرى فى طابا الذى راح ضحيته عدد من الإسرائيليين، وسلسلة طويلة من المخالفات الإسرائيلية تشير كلها إلى أمرين:

الأول، أن شارون لا يهتم بالاتفاقيات، وأن اتفاقية السلام لم تعد رادعة لإسرائيل. والأمر الثانى، أن عين شارون على سيناء خصوصاً وأنه صدرت من إسرائيل تصريحات تؤكد صراحة على أن سيناء المنزوعة السلاح قد أصبحت خطراً يهدد إسرائيل، مع عجز مصر عن الدفاع عن نفسها مما يتطلب إما تولى إسرائيل مسؤولية تأمين نفسها من المخاطر والسيطرة على سيناء، وإما التعاون مع مصر فى هذا المجال. إذا أضفنا إلى ذلك أن إسرائيل تزعم استخدام عدد من المهاجرين إليها، لاتضح لنا خطورة المخططات الإسرائيلية على مصر. وتجدر الإشارة فى هذا المقام إلى عدد من الحقائق التى تتصل بترتيبات السلام بين مصر وإسرائيل. أول هذه الحقائق: أن القوات المتعددة الجنسيات فى سيناء تتخذ من الأراضى المصرية وحدها مسرحاً لها، ورغم أن هذه القوات تختص بمراقبة تنفيذ الطرفين لالتزاماتهما لاتفاقية السلام، إلا أنه من الناحية العملية تقوم هذه القوات بمراقبة مصر وحدها. والحقيقة الثانية: هى أن واشنطن كانت قد وقعت مع إسرائيل عام ١٩٧٩ مذكرة تفاهم أكدت فيها واشنطن أنها تضمن إسرائيل ضد أى انتهاك مصرى للاتفاقية، وقد رفضت واشنطن فى ذلك الوقت الاحتجاج المصرى على هذه المذكرة.

فى ضوء ما تقدم فإننا نقترح أن تتخذ مصر موقفاً حازماً فى مواجهة إسرائيل، لكى تشعرها بأنها مدركة لتصرفاتها، ولكى تضعها مع الولايات المتحدة أمام

مسؤوليتها، ولذلك فلا مفر من مطالبة إسرائيل بتقديم تعهد باحترام اتفاقية السلام، والمطالبة بمراجعة هذه الاتفاقية على ضوء خبرة السنوات الماضية، وعلى ضوء انتهاكات إسرائيل لهذه الاتفاقية. وفى نفس الوقت فإن مصر لابد أن تطالب الولايات المتحدة بأن تقدم لها تعهداً مماثلاً لذلك الذى قدمته لإسرائيل، حتى تكون واشنطن حكماً بين الطرفين.

وعلى أية حال فإن مصر لابد أن تراجع وضع القوات المتعددة الجنسيات التى تساهم الولايات المتحدة بثلثى أعدادها، على أساس أن هذه القوات تقوم بعملها لصالح إسرائيل ضمن التعهد الأمريكى الإسرائيلى. إن موقف مصر فى هذه القضية يجب أن يعكس المخاوف الحقيقية من مخططات إسرائيل، والحقيقة القائلة بأن إسرائيل تنظر إلى اتفاقية السلام على أنها قيد على مصر وإضعاف لقدراتها، ولا يمكن القبول بأى تفسير إسرائيلى يخالف هذا التحليل، بل إن رفض إسرائيل لإدانة طاقم الدبابة، ورفضها تقديم التعويضات للحكومة المصرية ولأسر الضحايا يمكن أن يدفع مصر لأن تقاضى إسرائيل أمام محكمة دولية مختصة، ليس فقط بسبب هذه المخالفات القانونية البسيطة، ولكن بسبب تعمد إسرائيل انتهاك سيادة مصر وسلامة أراضيها. وتعلم إسرائيل قطعاً أن تبرير جريمتها على أنها قتل عن طريق الخطأ هو استخفاف بعقول المصريين، لأن الجنود المصريين كانوا يؤدون واجبهم داخل الأراضى المصرية. وحتى لو افترضنا أنهم كانوا يقومون بأعمال التهريب فإن المسؤولية عن هذه الأعمال إذا كانت مجرمة حقاً وهو أمر مشكوك فيه، يجب أن تخاطب بشأنها الحكومة المصرية. ويجب أن يكون واضحاً أن التزام مصر باتفاقية السلام تجاه إسرائيل يقتصر على عدم انتهاك الاتفاقية، أى لا تأتى الحكومة المصرية بأعمال تعتبر مخالفة لالتزاماتها للاتفاقية بالمفهوم الدقيق للكلمة.

وإن شئنا الدقة فإن تهريب الأسلحة من مصر إلى فلسطين لصالح المقاومة الفلسطينية يجب أن يكون عملاً مشروعاً، لأنه مقاومة لعمل غير قانونى وهو الاحتلال وسياسات الإبادة، مما تعدم معه إسرائيل أى أساس لإدانة مصر.

وأخيراً، فإن مصر هى المسؤول الوحيد عما يحدث فى أراضيها، وهى الأقدر على تحديد مناط هذه المسؤولية، رغم أن مصر فى هذه المرحلة تتعاون مع إسرائيل تعاوناً تاماً فى منع التهريب، اعتقاداً من مصر بشكل - لا نوافق عليه - بأن مثل هذه الأنشطة تتناقض مع التزاماتها فى اتفاقية السلام، مما يجعل حادث رفح مكافأة لإخلاص مصر فى هذا الصدد، وعلامة استفهام كبيرة ترسم على مستقبل اتفاقية السلام على ضوء هذا الحادث الذى إن مر على مصر مرور الكرام، فإنه لن يكون كذلك عند إسرائيل، وسوف يكون مؤشراً جديداً لإسرائيل على المضى قدماً فى تنفيذ مخططاتها فى سيناء. ويعزز هذا الاعتقاد لدينا موافقة مصر على إطلاق سراح الجاسوس الإسرائيلى عزام عزام مقابل إطلاق سراح الطلبة المصريين الستة، وتحول موقف الرئيس مبارك تحولاً جذرياً من شارون الذى كان يعتبره بحق رجلاً لا يصلح للسلام، بينما يعتبره الآن أقدر من يأتى بالسلام فى المنطقة، وهو موقف يتطابق مع موقف الولايات المتحدة من شارون، ونخشى أن ترشحه مصر وواشنطن لنيل جائزة نوبل للسلام. والحق أن هناك فرقاً كبيراً بين حقيقة شارون، وهى أنه لن يقدم ما يمكن أن يمس بأمن إسرائيل ومصالحها، وبين التعامل مع شارون على خلفية هذه الحقيقة، ولذلك نرجو أن تساعد دراستنا حول الفكر الصهيونى فى مذكرات أنشتاين وشارون على إدراك هذه الحقيقة، فمن حق الرئيس مبارك أن يتصرف مع شارون على النحو الذى يراه، ولكنه لا يستطيع أن يغير الوصف التاريخى لشارون الذى كتبه بخط يده.

17 لماذا يدعو البعض إلى التطبيع مع إسرائيل

منذ اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل ١٩٧٩ لم يعد هناك حرج من أن يطالب البعض علناً بالصلح مع إسرائيل، بعد أن كان مجرد الهمس بهذا الحديث من الخطايا الدينية والجنائية والسياسية والاجتماعية. ولمزيد من تصور الموقف فإن الأفواج الأولى من العاملين في السفارة المصرية في تل أبيب قد وجدوا مع جيرانهم وأقاربهم في مصر حرجاً ومقاطعة ومخاصمة حقيقية لقبولهم العمل «عند العدو». ومعلوم أن الاستماع إلى راديو إسرائيل طوال الخمسينات والستينات كان يستوجب العقاب في القانون المصري. أما الذين تنسب لهم إجراء محادثات من كبار السياسيين فكانوا خونة في حق الأمة. ولذلك لاتزال إسرائيل تحاول أن تلوث صورة جمال عبد الناصر التي تزداد نصاعة مع تدهور الأوضاع العربية أمام إسرائيل بخلق معلومات عن اتصالات كانت تجري معه من أجل إبرام الصلح معها خاصة بعد النكسة الكبرى عام ١٩٦٧.

هذا هو المناخ العام الذي ساد عام ١٩٧٧ عندما فاجأنا الرئيس السادات بزيارته للقدس، وسوف يظل الخلاف إلى قيام الساعة بين مختلف الفرق، فمن قائل أن السادات كان بعيد النظر ولو ظل مربوطاً بالعالم العربي لظلت سيناء حتى الآن في يد إسرائيل، علماً بأن هذا الطرح غير دقيق من وجهة عملية كما أن ما قام به السادات هو الذي مكن إسرائيل من بقية فلسطين والأراضي الفلسطينية وقلب

معادلة القوة العربية. الفريق الآخر يرى أن السادات خائن وعميل لأنه ضرب الآمال العربية في الصميم ومكن السرطان الصهيوني من الجسد العربي، بينما رأى فريق ثالث أنه جاهل بحقيقة المشروع الصهيوني الذي لا يقبل بسلاماً طبيعياً لأن المشروع بطبيعته هدفه تمزيق الأمة وتفتيتها فلا يمكن التعايش معه والصراع معه معادلة صفرية: إما نحن وإما هم، وهذا ما تكشف خلال الثلاثين عاماً التالية حيث تدهورت مصر داخلياً وإقليمياً بما أعطى هذا المشروع المزيد من أوراق القوة بعد تخدير رأس الجسد العربي وقيادته.

هذه المناقشة بالتحديد هي نفسها التي تدور اليوم مع تجاسر أنصار التطبيع وتولي معظمهم مقاليد الأمور في مصر إعلامياً وسياسياً ثم ثارت الضجة أخيراً بمناسبة استقبال رئيس تحرير مجلة الديموقراطية سفير إسرائيل في مكتبه في الأهرام، وهي واقفة في ذاتها وتوقيتها تعني أكثر من رسالة، الأولى أن السفير ليس معزولاً في مصر كما يشاع بل له أصدقاء يتباهون بصداقته وأن الدولة المصرية نفسها هي التي رتبت اللقاء في مكتب الأهرام بما يتطلبه ذلك من إجراءات أمنية، وأن قيادة الأهرام ورئيس نقابة الصحفيين هم من الشخصيات المؤيدين تماماً للتطبيع، وربما لهذا السبب أساساً تقلدا هذه المناصب بعد أن تم إقصاء كل الوطنيين المعارضين للتطبيع من القيادة بكل مستوياتها. وقد سمعت تبريراً ظريفاً من صديق وهو : أن الدولة تعمدت في زخم معركة فاروق حسني في اليونسكو أن ترسل رسالة لإسرائيل والمنظمات اليهودية المعارضة له حتى تطمئن إلى أنه ليس ضد التطبيع وأن الدولة لديها المزيد من صور التطبيع وكأن ما تقوم به في معبر رفح وبيع الغاز وخسران مبالغ طائلة من فرق الأسعار وارتباط ذلك كله بعمليات فساد معقدة ليس النظام بعيداً عنها، لم تكف إسرائيل.

عند هذا الحد يمكن أن نحدد دوافع مؤيدي التطبيع وهي ستة: الدافع الأول:

هو أن البعض يعتقد أن مساندة التطبيع هو كلمة السر إلى مناصب القيادة والرضا، الدافع الثاني: هو اقتناع البعض بأن المقاطعة لن تجدي أمام قوة إسرائيل، الدافع الثالث: هو الاعتقاد بأن الليبرالية تفرض المرونة في سبيل شيء وكسر اللاءات المقيدة للحركة. الدافع الرابع: الذي رآه البعض مؤخراً بشكل واضح هو أن الانفتاح على إسرائيل يكسبنا أرضية جديدة عند النخبة الإسرائيلية، رغم أنه يدرك أن منظمات السلام وغيرها تعمل على امتصاص الثقة من المشروع، وهي تعمل في إطاره وليس خارجه. الدافع الخامس: هو قناعة البعض بأنه إذا كان الاعتراف قائماً فإن التطبيع تحصيل حاصل، وأن معارضة التطبيع هو نفاق لا يحتمل، ورقص في منتصف الطريق. أما الدافع السادس: فهو تجنيد إسرائيل لبعض الشخصيات لدفع التطبيع قدماً خاصة في مجال العمل العام الذي يؤثر على قبول إسرائيل.

والطريف أن الدعوة إلى التطبيع تنتعش في الأوقات التي تتعرض فيها إسرائيل في الغرب للنقد خاصة بعد محرقة غزة وربما كان الهدف هو تحقيق الضغط على إسرائيل وصرف الانتباه عن معركة العالم كله مع انحطاط الأخلاق الصهيونية.

والطريف أيضاً أن كل المؤيدين للتطبيع بلا استثناء مؤيدون أيضاً للسياسات الأمريكية ويعتبرون واشنطن قبلتهم، ومن أشد المهاجمين للمقاومة ويدينونها في كل مناسبة. وقد أتيح لنا أن ندرس هاتين النقطتين بشكل استقصائي بحيث تأكد لنا أن المطبع أمريكي الهوى، خانق على المقاومة مشفق على جرائم إسرائيل تتقطع نياط قلبه مع كل نقد لها حتى من خارج المنطقة.

وسواء دعي سفير إسرائيل إلى الأهرام أو إلى غيره من مكاتب الكتبة الذين تضمهم الدولة، فسوف يظل سفير مشروع سرطاني يسهر هو نفسه على أن يقضي على الجسر العربي، وتلك أمانيهم ولكن الله ينصر من ينصره وهو الغالب على أمره.

18 هدية مصر لإسرائيل في «عيد ميلادها» الستين

استعدت الأوساط الصهيونية فى العالم لإحياء الذكرى الستين لقيام إسرائيل وشكلت لجانا ليكون هذا الاحتفال لائقا بدولة زرعت على جثث شعب وفرضت نفسها على جسد أمة ودخل السرطان فى هذا الجسد رغم كل المقاومات وراح السرطان ينخر فى هذا الجسد حتى أصبح سلوك الجسد سرطانيا، أى يأكل بعضه بعضا وتهاجم أعضاؤه أعضاءه الأخرى .

وكان واضحا أن حارس هذا الجسد العربي هو مصر ولكن العملية الجراحية التى أجريت لها على مستوى القرار واستأصلت منها على هذا المستوى معايير التمييز بين ما ينفعها وما ينفع الفيروس المهاجم لها، ونقصد بها اتفاقية السلام عام ١٩٧٩، قد تفاعلت وآتت أكلها وكنت أشعر دائما أن الخضوع المصري الكامل لنزوات إسرائيل والحديث فى نفس الوقت عن دور مصرى تسمح به

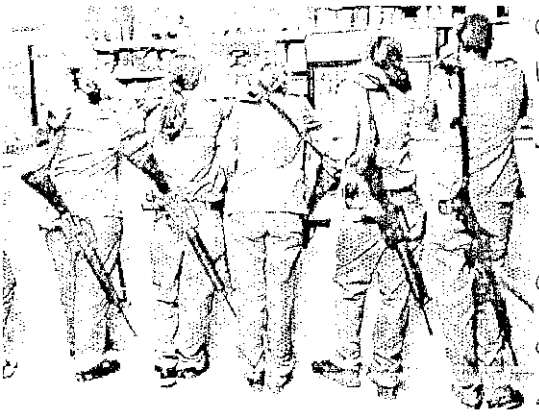

إسرائيل لمصر وحالة الذل التى يشعر بها كل المصريين لا تكفى، وإنما تفكر مصر فى مكافأة إسرائيل بمناسبة ميلادها الستين وبلوغها سن النضج، وهى التى تتمنى

وتسعى بكل شر لمصر وللمصريين وأسعدها كثيرا أن ترى هؤلاء الأعداء الأشرار الضحايا فى الواقع يسقطون ضحايا رغيف الخبز بدلا من الاستشهاد ودفاعا عن الكرامة ضد إسرائيل .

ولم يخب ظني فقد ادخرت الحكومة الهدية الكبرى وهى الغاز الذى يضخ إلى إسرائيل مع بدء الاحتفال بعيدها الستين، فى الوقت الذى تعانى فيه أحياء فى العاصمة ومدن وقرى فى مصر من الحرمان من الكهرباء والغاز وتستورد مصر أنواعا من الغاز ، وتمارس إسرائيل ضد غزة إبادة من كل صنف بما فى ذلك قطع الطاقة والكهرباء التى تزودها مصر بمقومات إنتاجها .

والطريف أن الغاز يباع لإسرائيل بربع تكلفة إنتاجه أى أن مصر تدعم المواطن الإسرائيلي بخمسة دولارات فرق سعر البيع عن تكلفة الإنتاج مضروبا فى ٢ مليار متر مكعب كل عام أى ١٠ مليار دولار سنويا أى ٢٠٠ مليار دولار خلال مدة العقد وهو عشرون عاما .

بل إن المبلغ يضرب مرة أخرى فى ٩ دولارات الفرق بين تكلفة الإنتاج وسعره فى السوق العالمي اليوم أى أن مصر تدفع لإسرائيل نقدا ما يساوى ٢٨ مليار دولار فى العام أى ٥٦٠ مليار دولار خلال العشرين عاما القادمة .

هذه الصفقة مسكونة بآلاف الأسئلة الحرجة أقلها التواطؤ مع العدو الصهيوني من قوت الشعب المصرى وهذه جريمة تحتاج إلى توصيف قانونى جديد بعد أن تلاشت الجرائم العظمى من قاموس التعامل بين مصر وإسرائيل .

فأيهما قدم الهدية الأجمل والأكثر فائدة : مصر أم أمريكا، التى اكتفى مجلسي الكونجرس فيها بتهنئة إسرائيل وشعبها على الصمود فى وجه البرابرة، ولكن الكونجرس الأمريكى يعلم أن ما قدمته مصر مضاف إلى ما قدمته واشنطن لأنه

لولا واشنطن وعلاقات مصر الاستراتيجية معها لما قدمت مصر هذه الهدية التى لا تقدر بثمن .

هل يمكن أن تفسر لنا الصفقة تصريح أولمرت، الذى نقلته كل الصحف العبرية، وهو يوبخ وزيرة خارجيته التى قررت منع أبو الغيط من دخول إسرائيل، وأنه شديد الامتنان لمبارك ويريد له طول البقاء، ولا يدرى ماذا كانت إسرائيل ستفعل لو لم يكن طوال هذه الفترة على رأس مصر .

وما دامت تلك هى مشاعر القيادة السياسية المصرية إزاء إسرائيل فماذا سيقول التاريخ بعد زوال إسرائيل إن عاجلا أو آجلا؟

رحم الله الزمن الذى كان الاستماع فيه إلى إذاعة إسرائيل من جرائم أمن الدولة.

19 هل يزور وزير الأوقاف المصري الأقصى امتثالاً لاتفاقية السلام؟

الحديث عن زيارة المسلمين من خارج فلسطين للمسجد الأقصى لدعم الشعب الفلسطيني وصموده تواتر طوال العقد الأخير من القرن الحالي، تارة من جانب الشيخ طنطاوي شيخ الأزهر السابق، أو من جانب د. زقزوق وزير الأوقاف المصري منذ سنوات. ثم دخل مجمع البحوث الإسلامية على خط جدار مبارك الفولاذي فأعلن برئاسة الشيخ طنطاوي أن هذا الجدار مطابق لأحكام الشريعة الإسلامية ومن نكره كان آثما قلبه. وقد علقت على مثل هذه المواقف في حينها، وكان رأيي أن المشايخ لا يدركون المدلولات السياسية الخطيرة للأحداث، وعليهم أن يظلوا بالدين بعيداً عن التورط بالجهل أو بالإيحاء في مواقف سياسية شائكة. ولكن الأمر أحياناً يتعدى مجرد الاجتهاد السياسي لرجل الدين، خاصة كلما تعلق الأمر بإسرائيل، فكلما كانت علاقة إسرائيل حميمة مع مصر وهي كذلك للحق منذ سنوات قليلة على الأقل في الممارسات الرسمية وبشكل أخص منذ توحش إسرائيل وتسريع وتيرة الاستيطان والتهويد والاقتراب من الأقصى ومقدسات الخليل ثم استهداف قطاع غزة بمحرقة العام الماضي، كلما كانت مواقف المشايخ وقادتهم محل شك، إذ من الوارد أن تكون هذه المواقف طلباً مباشراً من الحكومة وليس مجرد اجتهاد أغرتهم به دقة المواقف وخطورتها.

وبالنسبة لوزير الأوقاف بالذات، فإن الرجل درس في ألمانيا ونال قسطاً من الثقافة السياسية بزواجه أيضاً من ألمانية ومشاركاته بحكم دراسته في محافل ألمانية

وأوروبية تعصمه من الاتهام بعدم الإدراك السياسى. ولكن مقارنته فى سبيل تسويق فكرته بين إسرائيل وكفار مكة، وبأن الرسول الكريم لم يجد حرجاً فى استئذانهم لدخول مكة، وأن حصول الوزير على تأشيرة إسرائيلية ليس عيباً مادامت هى صاحبة المكان، هذا التشبيه الذى سيق على سبيل تبرير الزيارة أو تسويقها ينطوى على مخاطر عظيمة:

أولها: أن الوزير لم يكتف بأنه مقتنع أو مقنع بالزيارة وأن هدفها هو مصلحة الفلسطينيين، وإنما فى تشبيهه إغواء للعامة وكسر لحاجز الرفض وتمثل برسول الله فى سابقة تشبه فتوى شيخ الأزهر أيام السادات عندما شبه معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل بصلح الحديبية.

وثانى هذه المخاطر: أن التشبيه يعطى إسرائيل من وزير فى الحكومة المصرية الحق التاريخى والمطلق، فالكفار هم أصل مكة وأما المسلمون الذين يقابلهم فى المثال الفلسطينيون هم الوافدون المحدثون بدعواهم، فأساء المثال بذلك إلى الرسول وإلى القضية فى آن واحد، خاصة وأنه عند العامة من العلماء وقيادات الرموز الدينية والإسلامية، وهو بعد ليس شيخاً معمماً يلتبس عليه الموقف، ولكنه أستاذ للفلسفة الإسلامية ومدرك للنظر العقلى عند ابن رشد وغيره، فيكون التشبيه فى حالته بعيدا عن العقوية.

الخطر الثالث : هو أنه يأتى فى وقت يلعن فيه وزراء إسرائيل أقرانه فى حكوماتها المتعاقبة العرب والمسلمين ويدعون الحق فى كل فلسطين.

الخطر الرابع: أن هذا الموقف بالذات وهذا التشبيه بعينه ينسجم مع الحالة السياسية فى بعض الدول العربية فى وقت يتم فيه تصفية القضية، فيصبح التشبيه أداة على الأقل عند إسرائيل التى احتفت به وأثنت على السيد الوزير للتأكد من أنها تسير على الطريق الصحيح. فهل خدم الوزير القضية بمجرد التصريح والتبرير أم أنه مصر على الزيارة

كفاتح للقدس ومخلص لها من الأوثان. وهل سيكون الوزير أسعد حظاً من أحمد ماهر وزير خارجية مصر السابق عندما ضرب بالنعال فى المسجد الأقصى وكاد يقضى لولا أن لله رأياً آخر وضنا عليه من أن يشرف بالموت فى رحاب المسجد الأقصى المبارك.

إننى أخشى أن يبرر وزير الأوقاف زيارته للأقصى بأنها هى الأخرى من التزامات معاهدة السلام مع إسرائيل بعد أن أسرفت حكومة مصر فى رد كل تصرفاتها فى الداخل والخارج إلى هذه المعاهدة المقدسة؟!.

يجب أن نميز بين المواقف الرسمية وغير الرسمية فيما يتعلق بفكرة الزيارة، فيظل الكاتب صاحب رأى نختلف حوله مؤيدا أو معارضاً مادام قد تنزه عن الهوى السياسى أو الأيديولوجى أو المادى، ولكن موقف الوزير له على ما ذكرنا مخاطره وإغواءاته.

فقد أيد البعض مثل د. حسن حنفى مثل هذه الزيارة وربما يؤيدها غيره ولايعد ذلك كفراً بالقضية، ولكنها رؤية قد تخطئ وتصيب، أما أن يصر عليها الشيخ الهباش وزير أوقاف السلطة، ووزير أوقاف مصر، فإن الأمر يختلف جذرياً خاصة أن موقف الحكومتين فى مصر ورام الله متوافق تماماً عندما يتعلق الأمر بإسرائيل وبحماس. فلايجوز أن يتم فرز المواقف الأخرى غير الرسمية على أنها دعم لحماس أو لفتح، وإنما يجب على المؤيدين للزيارة تقديم إيضاح تفصيلى بمزاياها. وقد سبق أن جوزت مثل هذه الزيارات إذا كانت تتم مع عمان وبتنسيق بين الأردن وإسرائيل للدخول من مطار عمان وصولاً إلى الأقصى ودون ترتيب للزيارات الرسمية مع الجانب الإسرائيلى فهل يلبى هذا الحل رغبة وزيرى الأوقاف فى رام الله والقاهرة، أم أنهما يصران على إعطاء إسرائيل مزايا وبركات تكون تصريحات الوزير المصرى فيها أخطر علينا وعلى القضية من الزيارة نفسها .لقد ذهب الطنطاوى إلى رحاب ربه ليحاسبه على ما أخفت نفسه وليت الأموات يرسلون إلى الأحياء لعلهم بلقاء ربهم يوقنون.

20 أركان الظاهرة الإسرائيلية وتداعياتها الإقليمية والدولية

يفتح سلوك إسرائيل مع واشنطن مرة أخرى ملفاً خطيراً نطلق عليه الظاهرة الإسرائيلية، وهى ظاهرة يسهل تشخيصها وتأصيلها بلا لبس بعد ستين عاماً من الملاحظة والأدب القانونى والسياسى المكثف الذى كشف عن عناصرها ومخاطرها. هذه الظاهرة تثير خياراً حاداً فى العالم وفى العالم العربى بشكل خاص يتعلق بخيار السلام المطروح إسرائيلياً وأمريكياً فى مسلسل مكشوف لم يعد ينطلى على أحد ولايستر الحقيقة الساطعة وهى أن علاقة واشنطن بإسرائيل هى السبب الأساسى فى هذه الظاهرة، وأن رهان العرب المخادع على واشنطن هو كلمة السر التى غلفت حتى الآن الموقف العربى الذى يحتاج إلى مكاشفة. وقبل تحليل عناصر الظاهرة الإسرائيلية يجب أن نشير إلى أن ملامح هذه الظاهرة كانت بادية فى الكتابات الغربية وحتى اليهودية التى تصورت عالماً خاليا من إسرائيل وشرقاً أوسطًا متحررا من العقدة الإسرائيلية التى ولدت حلقات متتابعة من التوتر والقلق والإبادة والإرهاب للمنطقة والعالم، مما طرح سؤالا بالغ الأهمية فى العالم العربى وهو : هل يمكن حقاً تحقيق التعايش بشكل ما مع هذه الظاهرة دون مضاعفات خطيرة على سلام هذا العالم؟

كان طبيعياً لمشروع استعمارى إحلالى يتشح بذرائع وأوهام دينية وتاريخية ويكشف صراحة عن وجهه وسلوكه المعتمد على التطهير العرقى الشامل أن يحدث

تداعيات فى كل ما يتصل به، ولذلك لخص آباؤنا المسألة بأن الصراع مع هذا الكيان هو صراع على الوجود، وأن الاستعمار الغربى أبي أن يغادر المنطقة قبل أن يستبدل وجوده المباشر بهذا الأخطبوط السرطانى الذى صار الآن يهدد العالم كله.

وقد بلغ من حسن نية العرب أن قدموا مبادرة للسلام مع هذا الأخطبوط بل وسعوا إلى الضغط عليه حتى يتجاوب مع المبادرة، فإذا بالأخطبوط يبحث عن طرق للالتفاف والهروب من التزامات المبادرة وقنص مزاياها، بحيث يبدأ بالمزايا على سبيل التشجيع حتى يصبح فى حالة نفسية طبيعية تمكنه من التفكير فى التجاوب المدروس.

تتكون الظاهرة الإسرائيلية من ثمانية عناصر:

العنصر الأول: مشروع سياسى تم تسويقه وتسويغه بأساطير تاريخية ودينية ثم بناء توافق دولى على إنزاله على أرض فلسطين.

العنصر الثانى: هو ضمان علاقة عضوية بين هذا المشروع والولايات المتحدة التى تقدم له الدعم المادى والمعنوى والحماية الدولية وتفتح له آفاقا واسعة فى الحركة فى كل اتجاه.

العنصر الثالث: فى هذه الظاهرة هو أن هذا المشروع الذى ولد خارج رحم القانون الدولى قد دأب على امتهان قانون الأمم وحفظت واشنطن له حرية العبث بكل قواعد هذا القانون، ولذلك لا يكترث المشروع بقياس العالم سلوك هذا المشروع على قواعد هذا القانون. فلاتعترف واشنطن بأن إسرائيل محتلة لأراضى الغير، كما تعترف واشنطن لإسرائيل بحق ابتلاع فلسطين وقهر الدول المجاورة وممارسة الجريمة والإبادة لأنها كيان استثنائى. وقد عبر أوباما عن ذلك صراحة خلال لقائه مع نتانياهو في واشنطن فى نهاية الأسبوع الأول من يوليو ٢٠١٠ كما منح إسرائيل ما أسماه بالاستثناء النووى، والاستثناء فى عدم الخضوع لأحكام

القانون الدولى، والاستثناء فى أن تمارس ما تشاء من جرائم مادام حقها فى الدفاع عن النفس لامعقب عليه.

العنصر الرابع: هوالطابع الاستثنائي للظاهرة . فالمشروع الصهيونى يعتبر إسرائيل كمنولث يهود العالم لذلك فإنها بيت اليهود وأنه يتعين تثبيت الاعتقاد بأن فلسطين هى أرض إسرائيل وأن اليهود يستردون ملك أجدادهم وأنهم جنس متفوق وهو شعب الله المختار، وهذا سبب التميز والاستثناء فلا تخضع إسرائيل لما يخضع له غيرها من قواعد السلوك.

ولهذا السبب شعرت إسرائيل بالدهشة من غضب العالم من جريمتها ضد أسطول الحرية ومن مطالبة العالم استنقاذ غزة من قبضة إسرائيل، ومن استهجان العالم لمحرقة غزة لأن إسرائيل تعتبر إحراق الفلسطينيين من الطقوس الدينية مثلما يحث رجال الدين عندهم الجيش على التنكيل بالعرب باعتبار ذلك من الشعائر الدينية التى يتقربون بها من الله. وقد بالغ رجال الدين اليهود فى الربط بين السلوك الإجرامى الإسرائيلى وبين العمل الصالح فى التوراة مما يدفع بالعامل الدينى فى الصراع إلى أوسع ساحاته.

العنصر الخامس: هو أن شعور إسرائيل بأنها ظاهرة استثنائية قائمة على أساس التميز العرقى، دفعها إلى التعالى على الأعراق الأخرى وفى مقدمتها الشعوب العربية وخاصة الشعب الفلسطيني. وترتب على ذلك ظهور نظريات السلام والحرب فى هذه المنطقة. إذ تدرك إسرائيل أنها غاصبة وأنها مكروهة وأن زفرات الوسط المحيط بها كان كفيلاً بإحراقها لولا الحماية الخارجية واختراقها للوسط العربى بكل السبل الممكنة فأضعفت مقاومة الجسد العربى وتوحشت كلما لعقت المزيد من الدماء العربية.

العنصر السادس: هو أن هذا المشروع القائم على الغصب الاستعمارى والاستعلاء الدينى والعرقى بدأ يصوغ نظرية القومية اليهودية وأن وجود إسرائيل كساحة ليهود العالم ووكيل الدم عن كل اليهود فى جميع العصور هو تجسيد لحق اليهود فى تقرير مصيرهم، ويرتبط هذا المصير بأعلى درجات استقلال القرار وأن الدعم الخارجى لهم هو فرض سياسى لاتدفع إسرائيل له مقابلاً من هذا الاستقلال، ولذلك تستبيح إسرائيل الاغتيال والتجسس على أخلص الحلفاء وتشهد على ذلك آلاف القضايا المنشورة بين أمريكا وإسرائيل.

العنصر السابع: هو أن هذا المشروع الصهيونى كان قد وصل إلى حد إدانته دولياً بوصفه مشروعاً إجرامياً يقوم على التطهير العرقى ولذلك ساوت الأمم المتحدة بينه وبين العنصرية، وهى من جرائم النظام العام الدولى. ولكن واشنطن تمكنت من قلب الصورة، فأصبحت الصهيونية فى مرتبة الحماية والتقديس يعاقب كل من يجرؤ على المساس بها.

العنصر الثامن: هو أن امتهان إسرائيل للقانون الدولى ومؤسسات المجتمع الدولى واتساع نطاق الجرائم التى ترتكبها قد أشاع حالة من الاستخفاف بهذا القانون وسوف تتسع دائرة الفوضى خاصة فى مجال استخدام القوة والوسائل والأسلحة غير التقليدية مع انكشاف عدم مشروعية الظاهرة الإسرائيلية وخطورتها، فأصبح العالم مترددا بين الشعور باحترام القانون والعدالة خاصة الجنائية فى الدول الديمقراطية وبين مجاراة السلوك الإجرامى لإسرائيل مما فتح الباب أمام ارتباك الحكومات الأوروبية أمام قضائها، واضطرار هذه الحكومات إلى سيادة حالة من الخنوع التشريعى للظاهرة الإسرائيلية التى تعطل حرية الفكر والتعبير وقيم العدل كلما تعلق الأمر باليهود. ولعلنا لاحظنا كيف أصيبت الحكومة

البريطانية بالحرج عندما تم التحايل على القانون وترحيل ليفنى خفية حتى لاتقع تحت طائلة القانون الدولى فى بريطانيا بسبب دورها فى محرقة غزة. ورغم حالة النفاق التى يتسم بها سلوك الغرب مع الظاهرة الإسرائيلية إلا أن الحد الأدنى المتاح فى سلوك الحكومات والقضاء يكفى لفضح ممارسات هذه الظاهرة، وهو ما بدا بشكل ظاهر فى اغتيال الشهيد المبحوح في دبي في يناير ٢٠١٠ وتوابع هذه الجريمة وتداخل هذه الظاهرة مع الأفق الوطني لسيادة الدول الخليفة لإسرائيل،حيث تتوالى حلقات التوتر بين إسرائيل واستراليا وبريطانيا وألمانيا والسويد وكندا وغيرها رغم التعاون الأمني والاستخباراتي بين إسرائيل وهذه الدول.ولكن يبقي المجرمون طلقاء وأن سيادة الإمارات العربية قد انتهكت وأن إسرائيل فعلت ما تريد. ويبدو أن الإعلان عن تورط عناصر الموساد مع هذه الدول قصد بها أن تكون ترضية لدبي بديلا عن ممارسة القضاء الإماراتي لاختصاصه الثابت في هذه القضية.

هذه الظاهرة الإسرائيلية التي ظهرت مع قيام إسرائيل دفعت المحيط الإقليمي والدولي إلى تكييف مواقفها وفق إملاءات المشروع ولذلك فإن أخطر ما يهدد هذه الظاهرة هو التماسك العربي وتحدي عناصر هذه الظاهرة خاصة إظهار الجسارة في تأكيد الحقوق العربية وعدم الاستسلام لابتزاز هذا المشروع.أما ارتباك الدعم الامريكي لإسرائيل فهو من أخطر دواعي إضعاف الظاهرة واضمحلالها فهذا المشروع يتغذي على الضعف العربي أكثر من اعتماده على واشنطن.

الفصل الثاني

تنازلات مصر لإسرائيل

1 هل تفرض معاهدة السلام أيضًا انحناء مصر أمام أذى إسرائيل؟

السؤال المطروح حقاً هو: لماذا تتعمد إسرائيل رد الإحسان المصرى بالإساءة المستمرة دون حياء؟

يلفت النظر أن الحكومات الإسرائيلية ورموز المجتمع الصهيونى لايتركون مناسبة دون تعمد الإساءة إلى مصر ومصالحها ورموزها، كان أبرزها تصريحات ليبرمان الذى عين وزيرًا للخارجية بأمله فى إغراق مصر بعد ضرب السد العالى بالقنابل الذرية وإساءته إلى الرئيس مبارك، ثم عتاب الرئيس لتسيبى ليفنى بأنها تجاوزت كل الخطوط الحمراء معه رغم حرصه وفق عبارته على العلاقات مع إسرائيل. ولا أظن أننى بحاجة إلى سرد كل الأحداث التى أحسنت فيها مصر إلى إسرائيل وخفضت لها جناح الذل من التودد والصداقة وتلك الأحداث المؤلمة والممارسات الدموية ضد المصريين والمخططات الإقليمية الهادفة إلى إحراج الحكومة المصرية والإضرار بكل الحقد بمصر. لكنى أردت أن أتوقف فقط عند أحداث العدوان السافر من جانب الجيش الإسرائيلى على الجنود المصريين بملابسهم الرسمية وفى أوقات خدمتهم الرسمية وداخل الأراضى المصرية. من المناسبات التى حفرت فى قلوبنا ندوبا ونوهنا إليه فى حينه قتل ثلاثة من جنود الأمن المركزى فى رفح عبر الحدود بقذيفة دبابة إسرائيلية، وحاولت مصر يومها أن تبتلع الإهانة فادعت أن شارون قد اتصل بالرئيس مبارك واعتذر له حتى يهدئ الرأى العام،

ولكن إسرائيل كذبت هذا الخبر، وعندما طلب وزير الخارجية المصرى بلهجة صارمة أن تجرى إسرائيل تحقيقاً واستجابت إسرائيل فرح الناس فى مصر أن إسرائيل امتثلت لأوامر مصر مرة .

ولكن سرعان ما أعلن شارون نفسه أن التحقيق الذى أجراه الجيش أثبت أن إطلاق النار على الجنود الثلاثة داخل الأراضى المصرية كان بتعليمات رسمية لأنهم كانوا يقومون بتهريب أسلحة للمقاومة عبر الحدود وسكتت مصر وضاعت دماء جنودها. ولما طلب أهالى الشهداء من شارون أن يقدم تعويضاً لهم رد فى فظاظة حاقدة أنهم لا يستحقون التعويض لأنهم إرهابيون وجنبت مصر عن تكريم شهدائها، وتذكرت يومها الفيلم الذى أظهر وزير البيئة التحتية الإسرائيلى وهو يعترف مع شارون باغتيال عشرة آلاف جندى مصرى أسير ولم تتحرك الحكومة خوفاً من إغضاب إسرائيل رغم غليان الشعب المصرى الذى لم يتوقف غليانه واستغرابه لموقف حكومته من عدو يريد استئصال مصر وبدا ذلك مما فعلته إسرائيل فى مصر وأبنائها خلال إحراق غزة، وما أظهره موقف مصر يومها وأسطورة معبر رفح مما يعرفه الجميع ولا يحتاج إلى تكرار.

وعندما أعلن فاروق حسنى أنه قدم ترشيحه مديراً عاماً لليونسكو سارعت إسرائيل إلى إعلان عن رفضها وتعهدها مع واشنطن إحباط مساعيه وبقية القضية معروفة للقراء. وأريد اليوم أن أضيف فى نفس سلسلة الاستخفاف بمصر وأبنائها وانحناء حكومتهم دون أن نفهم شيئاً موضوع الغاز الذى يفتح إلى إسرائيل وعندما تصدى السفير إبراهيم يسرى بحكم قضائى تعمدت الحكومة الزراية بالجميع والخروج بتفسير جديد لأعمال السيادة وكأن هذه الأعمال المخالفة للقانون من ابتداع مصر وحدها، فكل انتهاكات لصالح إسرائيل تعتبر من أعمال السيادة التى

لايجوز للقضاء أن يبسط رقابته عليها، وانتهى الأمر بها لاقاه السفير من أعمال البلطجة والتهديد والمحاصرة والتضييق والغرامات المالية بأحكام قضائية.

وفى ١٦/ ٨/ ٢٠٠٩ نقلت جميع الصحف خبراً بقتل إسرائيل جندياً مصرياً آخر وقال الجيش الإسرائيلى أنه بطريق الخطأ كما قيل أن الجيش ظن الجندى هدفاً معادياً فقتله هكذا داخل الأراضى المصرية، وفى رواية أخرى ظنه يقوم بتهريب المخدرات، ولكن الجندى الذى أفلت من الموت روى القصة كاملة مما زادنا حنقا على هـ الملف الغريب.

أكتب هذه السطور لكى يقدم أحد النواب ممن يشعرون بالكرامة الوطنية المهدرة استجوابا للوزير المختص لنعرف فقط أسباب انحناء مصر أمام إسرائيل. وأرجو أن يوضح السيد الوزير أيضاً إن كان هذا الانحناء المخزى فى كل العصور هو أحد التزامات مصر فى معاهدة السلام مع إسرائيل حيث درجت الحكومة على التستر بالمعاهدة لتبرر عناصر هذا السلوك حتى أساءت الحكومة إلى المعاهدة وحملتها بكل الأوزار ولم يبق سوى اتهام المعاهدة وأنها السبب فى انفلونزا الطيور والخنازير والفساد، فإذا هب الشعب مطالباً بإلغاء المعاهدة تصدت له الحكومة بمبررات الإبقاء عليها، حتى أن العاقل يستحيل أن يتابع موقف الحكومة وهو فى كامل قواه العقلية.

نرجو أن تكون العبارات الطيبة ووصف الرئيس مبارك فى واشنطن لنتانياهو بأنه رجل سلام وبأن الجندى شاليط هو فى نفس إعزاز جنودنا كافية لكى تتوقف إسرائيل عن إحراج الحكومة «الصديقة» التى لم تسئ إلى إسرائيل يوماً، وتتفنن فى إرضائها حرصاً على العلاقات الأخوية الحميمة حيث يبدو أن تفسر لهجة مصر تجاه نتانياهو هو انقلاب دبلوماسى لعل صاحبنا يفهم هذه الرسالة.

2 الدور المصري في أحداث غزة وتداعياته ومستقبله

أثار الدور المصرى جدلاً واسعاً فى العالم العربى وخارجه وتتراوح تفسيره بين متواطئ وضحية البراءة وحسن النية فى التعامل مع إسرائيل، وفى كل الأحوال فإن هذا الدور حاسم لاشك فى إنقاذ الموقف أو تركه يتدهور. فمن المعلوم أن مصر قد فقدت تأثيرها لدى إسرائيل وفى المنطقة بفقدان دورها الإقليمى منذ أن قررت أن تتولى إلى الظل بحجة أنها قد أرهقت من المواجهة مع إسرائيل وأنها قدمت ما يكفى من التضحيات للقضية الفلسطينية بينما اكتفى العالم العربى ببعض المساندة المالية أو الشماتة فى بعض الأحيان فيما لقيت مصر من عثرات.

من المعلوم أيضاً أن معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩ قد عقدت تتويجاً لتجنيد أمريكى وصهيونى لتحقيق هذا الهدف وهو عزل مصر عن محيطها العربى تحت عنوان السلام الذى تقوده مصر بصرف النظر عما يردده البعض من أن السادات كان يريد سلام شامل لكل العالم العربى وللفلسطينيين ولكن العالم العربى وللفلسطينيين خذلوه وأصبح سيداً بعد زيارته للقدس ولم يعد يمثل إلا نفسه فى الحسابات الإسرائيلية مما دفع إسرائيل إلى التعامل معه بشكل منفرد بل إن شامير رئيس وزير إسرائيل قد أكد حقيقة أخرى فى نفس السياق خلال مؤتمر مدريد يومى ٣٠ و ٣١ أكتوبر ١٩٩١ وهى أن إسرائيل تعتبر سيناء التى ردتها معطوبة قانونياً ومعرضة للاستيلاب النهائى من مصر مرة أخرى هى كل ما لدى

إسرائيل من أراضى عربية واستحالة رد شبر واحد من فلسطين بل العكس المطلوب هو إخلاء كل فلسطين من سكانها «المغتصبين»، وقال شامير صراحة أن الجشع العربى دفع العرب إلى ظلم إسرائيل بالمطالبة بأراضى محتلة وهم يملكون ١٤,٥ مليون كم بينما لا تزيد مساحة كل فلسطين على ٣٠٠٠٠كم أى أقل من نصف مساحة سيناء. هكذا خرجت مصر من السباق بحجة أنها أنهكت وأن ما تنفقه على المواجهة مع إسرائيل يوفر عليها ما يلزم للتنمية والازدهار كما يقيها ذل السؤال من عالم عربى لا يقدر تضحيات مصر!.

أما عن الجانب الآخر فقد زالت العقبة الكبرى التى كانت تحمل المشروع العربى رغم انكساره وتعثره منذ عام ١٩٦٧ فى مواجهة المشروع الصهيونى الذى يتحدى المشروع العربى فى ركنين أساسين : الركن الأول : هو التهام جزء استراتيجى من الجسد العربى ثم أعطاب الجهاز المناعى للجسد العربى كله وصولاً إلى تبديد حلم الوحدة العربية الشاملة ولذلك استمر المشروع الصهيونى فى مسيرته واعتبر زعماء إسرائيل بما فيهم أولمرت أن معاهدة السلام لا تقل أهمية عن قرار التقسيم وإنشاء دولة إسرائيل لأنه لا عبرة لاستمرار دولة فى محيط عربى تقوده مصر حرمها من التواصل مع العالم الخارجى ومنح الشرعية لوجودها فى البيت العربى. بل الأدهى من ذلك أن مصر مبارك فقدت الإرادة السياسية الكاملة تجاه إسرائيل ليس فقط فى مواجهاتها ولكن الأخطر أن هذه الإرادة انعدمت فى الشعور بإهانات إسرائيلية وافتراءاتها المتكرر على مصر ومصالحها وسيادتها.

ولذلك فإن العلاقات المصرية الإسرائيلية قد دخلت فى نفق مظلم جعل مصر فى مركز التابع ودفعها إلى أدوار لخدمة المشروع الصهيونى لا يليق بحجمها وتاريخها وما حباها الله من مكانة وموقع فى التاريخ والجغرافيا والسياسة والحضارة، وهو

وضع يشبه مع بعض الفوارق موقع صدام حسين فى العراق مع الفارق الكبير بين وزير مصر فى كل المنطقة العربية ووزن العراق والذى تم تحجيمه فى معظم الأوقات.

يدخل فى هذا السياق تلك الصفقات المشبوهة التى أبرمتها الحكومة المصرية مع إسرائيل مثل اتفاق تصدير الغاز المصرى لإسرائيل واتفاق الكويز وغيرهما وما ارتبط بصفقة الغاز من فضائح أشارت صراحة إلى ذلك اللغز فى علاقة مصر مبارك بإسرائيل وفسر البعض ذلك تفسيراً لايشفى الغليل يذهب إلى أن استغراق مبارك فى توريث نجله قد دفعه إلى التعامى عن المصالح الوطنية الظاهرة وعن النقد العنيف الذى يوجه له من كل صوب وربط البعض بين هذا اللين النادر نحو إسرائيل وتجاوزاتها فى حوادث مشهورة مثل قتل بعض الجنود المصريين فى رفح بمدافع الدبابات الإسرائيلية وتأكيد شارون عام ٢٠٠٥ بأن القتلى إرهابيون يهربون السلاح إلى المقاومة الفلسطينية وكذلك تصريح الرئيس مبارك للإعلام المصرى والإسرائيلى بأن وزيرة الخارجية ليفنى قد تجاوزت جميع الخطوط معه ولكنه حريص شخصياً على العلاقات مع إسرائيل وما تبع ذلك من تصريحات من وزير الخارجية المصرى الذى تعمق هذا الخط وبلغ الأمر وضع وزير الخارجية المصرى على القائمة السوداء فى إسرائيل رغم أنه يحاول فى كل مناسبة أن يظهر جدارته برضى إسرائيل، وهذا هو مدخلنا إلى تحليل الدور المصرى.

طبيعة الدور المصرى وخصائصه :

هناك نظريات ثلاث:

النظرية الأولى : ترى أن مصر لعبت دوراً تتسم بالتآمر لصالح إسرائيل والدلائل على ذلك كما تسوقها هذه النظرية كثيرة أهمها أن مصر الرسمية التى تختلف اختلافاً

مطلقاً عن مصر الشعبية قد ارتبط ارتباطاً مصلحياً يرتبط من الارتباط الشخصى بإسرائيل لدرجة أن أولمرت خلال الأزمة التى أثارتها ليفنى مع الرئيس ووزير الخارجية فى مصر قال بالحرف : لقد من الله علينا فى إسرائيل بوجود مبارك ولا ندرى ماذا كان حالنا لو لم يكن الرئيس مبارك رئيساً لمصر ولذلك نتمنى له طول العمر ونشعر بالقلق عند الحديث عن مصر ما بعد مبارك.

يسوق أنصار هذه النظرية دليلاً آخر إلى جانب التسامح التام من جانب مبارك فيما تقترفه إسرائيل من آثام وما تستخلصه من مصالح خصوصاً الغاز الذى يضيع على مصر يومياً ٥٥ مليون جنيه وهو ما يعكس حجم العلاقة بين الرئيس وإسرائيل، حجة أخرى وهى أن الرئيس يخشى من الإخوان المسلمين على عملية التوريث بسهولة ويعتقد أن حماس امتداد للإخوان.

يرتبط بهذه الحجة حجة ثالثة وهى أن حماس منظمة إسلامية وأن نجاحها فى السلطة أولاً حيث فشلت التجربة منذ بدئها فى ٢٧ يناير ٢٠٠٦، ثم فى غزة بانفراد حماس بحكمها منذ ١٥ يونيو ٢٠٠٧ سوف يشجع على تولى التيار الإسلامى الحكم فى معظم الدول العربية وفى ذلك انتزاع للحكم من يده وخليفته، وتجسيد للعداء الإسرائيلى والولايات المتحدة مما خلق مصلحة مشتركة بينه مع غيره من بعض الحكام وبين إسرائيل والولايات المتحدة على ضرب تجربة حماس. وهذا هو السبب فى نظر هذا الفريق فى الانحياز الكامل لأبو مازن ومنهجه.

بل إن هذا الفريق يؤكد أيضاً فى حجة رابعة أن الصراع فى المنطقة هو صراع بين مشروع المقاومة ومشروع الاستسلام للهيمنة الإسرائيلية الأمريكية ومصر تقود المشروع الثانى الذى يسمى بمعسكر الاعتدال ومن الطبيعى أن تساعد مصر إسرائيل على التصدى لحماس باعتبارها جزء من معسكر المقاومة مثلما ساعدت

التصريحات المصرية إسرائيل وذلك باعتراف إسرائيل نفسها على التصدى لحزب الله عام ٢٠٠٦ مما جعل اندحار إسرائيل عام ٢٠٠٦ نكسة للدوافع المصرية.

أما الدليل الخامس: على تورط مصر فى مساندة الهجوم الإسرائيلى على غزة فهو زيارة وزيرة الخارجية الإسرائيلية لمصر وإعلانها عن تفاصيل الحملة الإسرائيلية على غزة وتصريحات وزير الخارجية فى المؤتمر الصحفى مع ليفنى ومع أبو مازن يوم ٢٥ و ٢٨ ديسمبر أى بعد يوم واحد من بدء حملة الإبادة فى غزة حيث حمل الوزير المصرى حماس صراحة مسؤولية الهجوم الإسرائيلى وكأنه يقول أن ما تقوم به إسرائيل هو جزء عادل بسبب رفض حماس تحذيرات مصر من عدم تجديد الهدنة رغم أن حماس أثارت الكثير من التحفظات على موقف مصر وأهمها أن مصر لم تلتزم بالنزاهة الواجبة فى مسألة الحوار الفلسطينى وأنها انحازت تماماً لأبي مازن، وأن حماس تشعر فعلاً بأن هناك جفاءً من جانب مصر نحوها. وقد استعانت وزارة الخارجية الإسرائيلية بهذه التصريحات وأوردتها على موقعها الإلكترونى باعتبارها مسوغاً للهجوم على غزة وهو نفس الرأى الذى أجمع عليه الكتاب المصريون والعرب.

يضاف إلى ذلك الصور التى ظهر فيها الرئيس مبارك وكذلك وزير الخارجية مع ليفنى خاصة صورة الوزير معها وهو يشد بحرارة على يدها والحبور يقفز من عينيه حيث علق أحد أساتذة الطب النفسى على هذه الصورة بأنها دليل قاطع على ما دار فى الغرف المغلقة خاصة وأن ليفنى جاءت لكى تعلن الحرب من القاهرة على غزة لتكتسب شرعية عربية ضد حماس. يعزز هؤلاء رأيهم بالحملة الصحفية المركزة فى الصحف المصرية والسعودية واستكتاب عدد ممن لا علاقة لهم بالكتابات السياسية لكى يهاجموا حماس وتشويه صورتها أمام الرأى العام تماماً مثلما حدث مع حزب الله

خلال التصدى للعدوان الإسرائيلى بعد أن اعتبره الرئيس مبارك مغامراً مما استندت إليه إسرائيل فى التدليل على أن العالم العربى يريد أن يتخلص من حزب الله وأنها تقوم نيابة عنه بهذه المهمة.

أما الدليل السادس : فهو مساهمة مصر فى الحصار على غزة بإغلاق معبر رفح رغم أن مصر ملتزمة بفتحه وفق اتفاق التهدئة مثلما تلتزم إسرائيل بفتح معابرها هى الأخرى، وقد رفضت الحكومة المصرية جميع محاولات الحملة الشعبية لإنقاذ غزة، فلا هى أنقذتها ولا هى سمحت بإنقاذها فى الوقت الذى بذلت فيه كل جهد لدعم إسرائيل ومدها بالغاز اللازم وحرمان غزة بل وقرى مصرية من هذا الغاز وبأسعار تصل إلى درجة الهدية، والتصدى للقضاء الإدارى المصرى وتحقير شأنه لأنه تجرأ على الحكم بفسخ العقد وإبطال التصرف والتأكيد على اغتصاب الحكومة المصرية لسلطة مجلس الشعب الدستورية وتفضيلها للمصلحة الإسرائيلية على مصالح الشعب المصرى فيما يتعلق بالموارد الطبيعية ورفض دفوع الحكومة بأن تصدير الغاز لإسرائيل يعتبر خدمة للأمن القومى المصرى أو أنه من أعمال السيادة التى لا يجوز للقضاء أن يبسط رقابته عليها. يضاف إلى ذلك شكوى الدول العربية التى أرسلت المعونات إلى غزة عن طريق العريش من بطء إجراءات الموافقة على نقل الشاحنات إلى غزة.

الدليل السابع : هو عرقلة مصر عقد القمة العربية دون تدبر لتداعيات هذه الخطوة ودون أن يكون لهذه الخطوة أى عائد سياسى للعلاقات المصرية التركية حتى أن بعض المعلقين يرون أن مصر استنجدت بتركيا لمداراة التورط المصرى وآثاره وردود فعله المخيفة فى الشارع العربى على مستوى العالم والذى دفع المتظاهرين إلى هتافات وتحرشات للبعثات المصرية.

أما النظرية الثانية : فترى أن ارتباك الأداء المصرى وعدم كفاءته قد دفع إسرائيل إلى الاستخفاف بمصر بناء على دراسة متأنية مضمونة للدور المصرى ورد فعله طوال السنوات الثلاثين الماضية. خلاصة هذه النظرية أن إسرائيل كعادتها قد استغلت السذاجة المصرية التى لا تتفق مع لئام الذئاب الإسرائيلية وصارت كالأيتام على مآدب اللئام. وقد وجد بعض المسؤولين فى الحزب الوطنى فى مصر أن هذه النظرية هى أخف الأضرار وهى أفضل من اتهام مصر بالتواطؤ مع إسرائيل خاصة وأن الحزب الوطنى يستعين بعدد من الأبواق الإعلامية فى الصحف القومية الذين يهاجمون دون دليل ويتهمون دون سند مما جعل صورتهم أمام القراء بالغة السذاجة.

أما النظرية الثالثة : ترى أن مصر هى التى غررت بإسرائيل لكى تقوم بما أسمته مصادر إسرائيلية المهمة القذرة ضد حماس وتحمل المسؤولية الباهظة أمام الضمير والرأى العام، كما أن هذه المهمة تتفق مع استراتيجية إسرائيل فى التخلص من حماس كطرف فى المعادلة حتى يسهل على أبي مازن أن يتفاوض على تسوية نهائية مريحة لإسرائيل. ترى هذه النظرية أيضا أن مصر وبعض الدول العربية قد عانت من الإحراج بسبب تخليها عن المقاومة وانضمامها إلى معسكر السلام الإسرائيلى ولذلك اعتقدت أن تصفية حماس أسهل على يد إسرائيل من الحوار الوطنى الذى كانت مصر قد بدأت الإعداد له وكانت تأمل أن يتم احتواء حماس فى خط أبو مازن فى إطار هذا الحوار لأنه لا يمكن الجمع بين ما يسمى فى الأدب السياسى العربى مؤخراً بخط المقاومة وخط التسوية. ولا شك أن الموقف المصرى قد سمح بتجميد رد الفعل العربى سواء بالعجز أو بالتواطؤ أو بالتوافق أو بالتوازى، كما أعطى إشارة الأمان لإسرائيل لكى تستمر فى تنفيذ مخططها فى غزة خاصة وأن السلطة

الوطنية فى الضفة الغربية تحرص إسرائيل من أى عمليات فدائية إنطلاقاً من الضفة وتعتقل المجاهدين وتحبط عملياتهم وتفخر بذلك.

يترتب على هذا الدور المصرى اختفاء الدور العربى، وإزدياد توحش إسرائيل، ولذلك فإن هناك ثلاثة احتمالات يتطور الموقف المصرى والمشهد فى غزة:

الاحتمال الأول : أن تنجح إسرائيل فى السيطرة على غزة بعد تدميرها وإسقاط سلطة حماس وإنهاء المقاومة ثم تسليمها لقوى دولية بضمانات حتى تعود لسلطة أبو مازن محملة بهذه القوى وضمانات عدم عودة المقاومة إليها. هذا الاحتمال هو ما تريده مصر وبعض الدول العربية حيث يتم فى المرحلة القادمة إنهاء القضية الفلسطينية وإبرام إتفاقية سلام مع أبي مازن ثم فتح الباب أمام بقية الدول العربية لتطبيع علاقاتها مع إسرائيل وبذلك تبدأ إسرائيل المرحلة الثالثة فى تطبيق المشروع الصهيونى، مما سيؤدى إلى صدام حتمى بين مصر وإسرائيل لأن سيناء سوف تكون جزء أساسى من تداعيات هذا المشروع.

الاحتمال الثانى : أن تتمكن حماس من الصمود بأى ثمن مما يؤدى إلى إنكسار الحملة الإسرائيلية وهو ما يؤدى بدوره إلى تأثيرات خطيرة على الحكومة الإسرائيلية والإنتخابات وربما بعض الدول المجاورة لإسرائيل.

الاحتمال الثالث : أن تصمد حماس ولكن يتم التوصل إلى تسوية تعيد الهدنة مرة أخرى بشروط إسرائيلية مما يعد انتصاراً لمعسكر الاعتدال وعودة أخرى إلى جذور الصراع فى الوقت الذى تبدأ فيه جهود إعادة إعمار غزة بأيدى عربية بعد أن يتأكد أن العالم العربى لا يزال حياً ولكن فى مساندة إسرائيل، وتحول وظيفة العالم العربى إلى مساندة أعداءه وتكريس هذه الثقافة من خلال الإعلام العربى.

3 هل تلتزم مصر قانونًا بفتح معبر رفح أم إغلاقه ؟

لم أكن أشأ أن أعالج هذه النقطة تحديداً لولا أن البعض مما يروجون لمواقف معينة في السوق السياسية الرائجة في مصر جزموا بأن مصر ملتزمة بموجب اتفاق السلام مع إسرائيل أن تغلق المعابر في وجه الفلسطينيين ويؤسفني القول أن من هذا السلام مع إسرائيل تفسر في مصر لسخاء غريب لا تحلم به إسرائيل والسبب ليس فقط محاولة مجاملة إسرائيل ضمن صفقات المجاملة الكثيرة ومن ثم إرضاء واشنطن واستدرار عاطفتها وتليين قلبها القاسي جداً، ولكن السبب يرجع أيضاً إلى الجهل بأحكام المعاهدة التي أدعو الأحزاب السياسية أن تنظم دورات لشرحها ودراسة ظروفها ومضمونها وإجراء البحوث اللازمة لشأنها.

كما أنني أري سبباً ثالثاً وهو أن انعدام الإرادة السياسية المستقلة يدفع الحكم إلى التماس الأعذار والتعلق بأي سبب حتى يفلت من المأزق. ثم عاد هؤلاء العباقرة ليجدوا سنداً آخر للالتزام المصري للإغلاق وهو اتفاق المعابر ولكن مصر ليست طرفاً في اتفاق انتهى بعد عام على الأكثر أي عام ٢٠٠٦ كما أن ظروفه قد تغيرت جذرياً بدخول حماس إلى السلطة في يناير ٢٠٠٦ ثم سيطرتها على غزة في يونيو ٢٠٠٧ أي بعد أن ساد الفراغ القانوني مسألة المعايير، مؤدى ذلك أن مصر ليست ملتزمة مطلقاً بأن تغلق المعابر في وجه الفلسطينيين ويبقى بعد ذلك احتمالان : الاحتمال الأول هو : أن مصر حرة في أن تفتح المعبر أو تغلقه وهو احتمال يستند إلى

سيادة الدولة على أراضيها ومن حقها أن تفتح مع الدول المجاورة أو أن تغلق وهذا يخضع لمحض تقديرها لمصلحتها. ولكن يرد احتمال ثالث وهو أن مصر ملتزمة بفتح المعابر للفلسطينيين وأن هذا الالتزام قانوني وأخلاقي وسياسي وأمني وتحصل أسس هذا الالتزام فيما يلي :

الأساس الأول: هو أن إغلاق المعابر في وجة الفلسطينيين في وقت يتعرضون فيه لإبادة حقيقية منظمة ومقصودة من جانب إسرائيل يعتبر انتهاء لالتزمات الدولة الوحيدة المجاورة لفلسطين وفق أحكام القانون الدولي الإنسان والقانون الجنائي الدولي وتعتبر مصر شريكاً على الأقل وفق المعيار المادي للعمل الإجرامي وإن كنا نشك في توفر الركن المعنوي وهو تعمد مصر إغلاق المعابر لاستكمال وإنجاح مخطط الإبادة الإسرائيلي ولكن ينال من هذه البراءة أن مصر ترى بكل عيونها ما يحدث وتدرك أبعاده وترى آثاره.

معني هذا الأساس الأول أن فتح المعابر ليس مكرمة أو نوبة ونفحة من نفحات العطاء للشعب الفلسطيني كما يصوره كهنة المعبد في مصر.

الأساس الثاني: يتعلق بالأمن القومي المصري، لأن إغلاق المعابر يؤدي إلى إنجاح خطة إسرائيل في إبادة الشعب الفلسطيني وإخضاعه وهذا يناقض وأنا على يقين لو كان السادات حياً لما استمرت معاهدة السلام بهذا الوضع يوماً واحداً ولعله تعيش في فترة لما آل إليه حالاً لم يكن يقصد إليه تماماً مصلحة مصر في ألا تسيطر إسرائيل وتستقر في فلسطين حتى لا تتفرغ بعد ذلك تماماً لمواجهة مصر .كذلك فإن فتح المعابر يحبط مخطط الإبادة ويستبق ما سيحدث حتماً وهو انفجار سكان غزة على حدود مصر مما يحدث تبعات لا حدود لها من جميع النواحي.

الأساس الثالث : أخلاقي وهو أن العالم العربي وفي مقدمته الشعب المصري

لا يمكن أن يسعد بمناظر الإبادة اليومية للشعب الفلسطيني وذلك بمنع مقومات الحياة عنه ، ثم الإغارة عليه بالقوة للإجهاز عليه.

لا أبالغ إذا قلت أن العالم كله متواطئ في هذه الجريمة النكراء مع إسرائيل ، هذا العالم فقد الاعتبار والضمير ولا يحق له أن يتحدث حديثاً مكرراً عن القمم الإنسانية بينما جزء من هذه الإنسانية يتعرض أمام عينيه للإباده ،فضلاً عن أن هذا العالم لا يزال يدفع ثمن أعمال الإبادة اليهودية المبالغة فيها والتي كانت مجرد حادثة وليس سياسة رسمية لدولة عضو في المجتمع الدولي.

والأغرب من ذلك أنه رغم كل ذلك تجد سياسة الاختراق الإسرائيلية أرضاً خصبة في العالم العربي الذي انتصر لغاصبيه وضحي بجزء عزيز من جسده.

والخلاصة : أن مصر ليست ملزمة قانونياً بإغلاق المعابر ،وليست حرة تماماً في فتحها أو إغلاقها ولكنها يقينًا تلتزم قانوناً بفتحها لإحباط المخطط الإجرامي الإسرائيلي ويكفي أنه إذا كان فتح المعابر سوف يوفر للفلسطينيين مصادر الحياة ، فإن إسرائيل تكفلت بأعمال الإبادة العسكرية وفرض الموت في كل ساعة والهدف هو إما أن يموت الفلسطينيين في أرضهم أو أن يقرروا الفرار في آخر موجات الهجرة إلى سيناء ولو كانت مصر هي نفسها التي عرفناها منذ ربع قرن لما جرؤت إسرائيل على أن تعمل بحرية كاملة في أهم النطاقات الجغرافية للأمن القومي المصري.

4 عندما تتحدث الرويبضة رجال الصهيونية في مصر

من علامات الساعة فى حديث نبوى شريف : «**أن تتحدث الرويبضة**» وهم سفهاء القوم يتصدرون المجالس والمعوقون عقلياً يتصدرون المنصات.

فلا خلاف على أن الحركة الصهيونية قد تغلغلت فى مصر، وهو ما كشفت عنه صحف مصرية كثيرة، بحيث تولى الكثير من المناصب الهامة شخصيات ليس لديها مؤهلات هذه المناصب، فركزت على الدفاع عن المصالح الإسرائيلية. ولحسن الحظ فإن الصحف الكبرى التى ينتشر فيها هذا الفريق وهى صحف ارتبطت بضمير مصر وكفاحها قد كشفت هذه العورات، وظن هؤلاء أنهم يؤثرون على الرأى العام أو أنهم يتخذون الدعوة للصهيونية قرباناً للحكم فى مصر. وقد يلتبس الأمر على القارئ العادى فيتساءل هامساً حول حقيقة موقف النظام من الصهيونية واعتماده على هذا الفريق الصهيونى خاصة وأن مواقف النظام تجاه الضغوط الصهيونية تثير هذا التساؤل. وربط الناس بين هذا التساؤل وبين ظهور خط فى الموقف الرسمى يتحامل على حماس ويفضل أبو مازن، أو فى أحسن الفروض يجعل موقف النظام من قضية غزة والمعابر مرتبكاً ومائعاً مما سمح للفريق الصهيونى أن يطالب النظام بقولة واحدة من حماس.

والحق أن أحداث الحدود خلال الأسبوع الأخير من يناير والأول من فبراير قد سمحت بمساحة واسعة لكى يسبح هذا الفريق مع أطروحاته القائلة بأن حماس

هى سبب الداء وبغيرها يبرأ الفلسطينيون من العدوان والحصار، وأن إسرائيل مستعدة للسلام لكن حماس وصواريخها تستفز إسرائيل دون أن تلحق بها ضرراً يذكر، وعلى حماس أن توقف كل شيء وأن تنصاع لتعليمات أبو مازن حتى تلحق باجنة التى تعيش فيها الضفة الغربية بفضل حكمة أبو مازن ومهارته. بل إن صواريخ المقاومة ضد إسرائيل قد أصبحت سبباً آخر للهجوم على المقاومة والاستخفاف بها، حتى أن الخط الرسمى المصرى يهاجم هذه الصواريخ على أساس عدم التناسب بين إضرارها بإسرائيل وبين إضرار إسرائيل بغزة. فهل يسوى هؤلاء بين صواريخ المقاومة ووسائل الإبادة الإسرائيلية فى المشروعية الأخلاقية، وهؤلاء لا يتورعون عن الحديث عن وقف إطلاق النار، وهى نفس المواقف والمصطلحات الإسرائيلية، التى تسوى بين النار الفلسطينية والجحيم الإسرائيلى. ولو سلمنا مع هؤلاء الحكماء بأن سبب الجحيم الإسرائيلى هو صواريخ المقاومة فلماذا لم يتوقف الجحيم حين لم يكن هناك صواريخ؟

وعندما التزمت المقاومة بهدنة من طرف واحد لمدة ١٨ شهراً، بل بلغ الموقف بهؤلاء حد القول كما تقول إسرائيل بأن جحيمها دفاع شرعى ضد صواريخ المقاومة. وهل هذا الفريق الحكيم واثق أن أبو مازن بحكمته وإفلاسه السياسى يمكن أن ينتزع حقوقاً فلسطينية من إسرائيل، أم أن استسلام حماس وإنهاء المقاومة رسمياً سوف يجعل أبو مازن جديراً بمكافأة على جهوده فيقدم رأس حماس قرباناً لصداقته مع إسرائيل. والغريب أن هذا الفريق الحكيم هو نفسه الذى أصبح صهيونياً أكثر من إسرائيل لعل عمله يحسب فى ميزان حسناته البائسة فى سجلات البيت الأبيض عندما أصروا حتى الآن على أن «عدوان» حزب الله ومغامراته ضد إسرائيل فى صيف ٢٠٠٦، كان هو السبب فى استفزاز إسرائيل ودعوتها لتدمير لبنان، وأن حزب الله ظل مستمتعاً بالدمار ورفض وقف صواريخه حتى لا توقف

إسرائيل الدمار، فكأن الحزب هو الذى استدرج إسرائيل إلى حفل التدمير وهو الذى أغراها بالاستمرار باستمراره فى ضرب مدنها بالصواريخ. وأظن أن هذا الفريق الحكيم يضلل ويكشف خططه فى التضليل لأن تقرير فينوجراد نفسه أكد أن العدوان الإسرائيلى كان مخططاً له منذ مدة وأن خطف الجنديين كان ذريعة لبدء فى تنفيذ المخطط، وأن صواريخ حزب الله كانت رداً على وحشية الإبادة الإسرائيلية للبنان.

إن إسرائيل و خطط الإبادة فى غزة قد تكفلت بإفشال خطة الفريق الصهيونى فى مصر عندما أدى استمرار خططها إلى بقاء الحقيقة الساطعة: شعب فلسطينى يتعرض للإبادة، ومصر على المقاومة رغم انعدام إمكانياته، لأن المقاومة رمز لرفض الظلم، وشعب مصر الأصيل يعلم بحاسته أن الشعب الفلسطينى يحارب نفس العدو الذى لن يفلح فى أن يزرع بيننا هذا الفريق مهما كثر عدده وتعاظم حجمه ولكنه كغثاء السيل وزبد يذهب جفاء أمام طوفان الحقيقة.

لقد خصص أحد هذه الرويبضة أعمدته التى لا يقرأها أحد ولا يقوى هو على تحريرها بنفسه لكى يقدم تفسيراته العبقرية فاكتشف العبقرى أن حماس هى التى اتفقت مع إسرائيل على خطة إبادة غزة، فأوعزت إلى السكان باقتحام الحدود المصرية فى عمل مرتب سلفا، وذلك حتى يحول اهتمام المجتمع الدولى عن قضية فلسطين إلى أزمة الحدود والمعابر وحتى يشغل أبو مازن عن فتوحاته مع إسرائيل حيث كانت مفاوضاته قد اقتربت من استعادة القدس وفلسطين بحدود ١٩٦٧ وبحق اللاجئين فى العودة وقهر إسرائيل على وقف الاستيطان وتفكيكه وعلى التسليم بعبقرية أبومازن فوجدت فى خطتها مع حماس مخرجاً من هذا المأزق اللعين.

5 عندما يصبح ارتكاب الجرائم الدولية عملاً من أعمال السيادة في مصر

أكد الأمريكيون والإسرائيليون على الأقل أن مصر تقيم بمساعدة شاملة من الجانب الأمريكى جداراً طوله عدة كيلو مترات وبعمق ١٨ متراً ومن الفولاذ.

من الجانب المصرى لم يتأكد صراحة وإنما تأكد ضمناً، وأما أسباب بناء الجدار كما أوضحها المصريون فهى منع التهريب بين مصر وغزة. أما حق مصر فى بناء الجدار داخل أراضيها فقد أوضحه السيد وزير الخارجية وأكد أنه قرار سيادى يعود إلى مصر وأمنها القومى. وأود فى هذه المقالة أن أناقش بهدوء هذه الأقوال من وجهة نظر قانونية خالصة.

فمن حق أى دولة أن تفعل ما تشاء داخل حدودها لتأمين نفسها من جيرانها، ولكن القاعدة المستقرة فى القانون الدولى هى أن حق هذه الدولة مقيد بالتزام عدم الإضرار بشكل غير مشروع بالدولة المجاورة أو الإقليم المجاور. وفى تحليل عن الجدار سوف أنحى تماماً المقولات والأوصاف التى تطلق من مصر أو صوب مصر حول التضامن العربى، أو أن فلسطين فى كبد كل مصرى أو أن الفلسطينيين مسلمون ويجب إنقاذهم، لأنها أوصاف لم تعد تلامس الواقع بل تستفز القارئ ولكنى أركز فقط على حق مصر الذى أكدته فى خطابها الذى باحت به حتى الآن بشأن الجدار.

عندما يتعلق الأمر بغزة التى يحدها شمالاً البحر المحاصر وعلى طول حدودها الشرقية والجنوبية إسرائيل التى تحمل مشروعاً صهيونياً هدفه القضاء على الشعب

الفلسطيني والتربص الدائم بغزة وإعلانه إقليماً معادياً تجيز فيه كل ما يحظره القانون الدولي، فإن الحد الغربي لغزة وهو مصر يصبح هو محط الأمل من الناحية النفسية ليس فقط لإنقاذ غزة من الوحش الصهيوني ولكن لإمداد غزة بكل مايلزم من ضرورات البقاء وهي في الظروف العادية مسألة اقتصادية إذا حسنت النوايا وهي مصدر للربح بالنسبة للجانب المصري.

ولكن لأسباب كثيرة لاداعي لإقحامها في هذا السياق رأت مصر أن تقيم عازلاً صلباً بينها وبين هؤلاء «الأعداء» الذين يتربصون بها الدوائر ويغيرون عليها من حين لآخر ويسببون لها الإحراج مع إسرائيل، ومصر تظن أن هذا القرار مصدره الشعور المصري الخالص دون إملاء من أحد بهذه المخاطر.

لكن على الجانب الآخر، فإنه لما كان القانون الدولي يعتبر غزة أرضاً محتلة وأن حصارها من الجرائم ضد الإنسانية، وإبادة جماعية لسكانها، فضلاً عن كونها جرائم حرب بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، فقد أوجب القانون الدولي على الدول أطراف المعاهدات التي تجرم هذا العمل أن تسعى إلى فك هذا الحصار وإنقاذ السكان وكفالة الحد الأدنى من الظروف الإنسانية لبقائهم. أما بالنسبة لمصر، وبسبب وضعها كمنفذ وحيد على الجانب الآخر لغزة فقد رتب القانون الدولي عليها التزامات أقسي وهي ضرورة فتح معبر رفح وكافة منافذ الحدود الأخرى لإنقاذ غزة من مخطط الإبادة الإسرائيلي. أما إحكام الحصار عن طريق إغلاق المعبر ورفض تمرير المؤن اللازمة، فقد أدى إلى إنشاء الأنفاق وهي منافذ للنجاة من هذا المخطط، فيكون إغلاقها هي الأخرى، ومنع الهواء من المرور إلى غزة عن طريق جدار فولاذي تفننت إسرائيل والولايات المتحدة في صناعته لينقل حدود إسرائيل مع غزة شرقاً وتحل محل حدود مصر مع غزة غرباً بأيدي مصرية وبأمن مصري،

فهو عمل بعيد عن الأوصاف العاطفية التي لم يعد لها معنى مع مصر الرسمية في هذه المرحلة الخطيرة من حياة مصر، يجعل بناء الجدار جريمة مركبة بامتياز. فالهدف المعلن هو الإمعان في خنق سكان غزة، ومعاقبتهم لذنب لم يرتكبوه وإرهابهم إلى حد الموت لقاء تمسكهم بنظام أحبوه أو كرهوه، اختاروه أو فرض عليهم ليس لأحد التدخل فيه مهما كان رأيه فيه من الناحية السياسية. فالهدف السياسي لا قيمة له لأن القانون يعول على النية الإجرامية وهي إبادة السكان بقطع النظر عن الدوافع. كما أن الجدار نفسه يعني أن مصر تخلت عن التزاماتها القانونية الدولية لصالح سكان غزة المحاصرين وتعاونت مع إسرائيل على إحكام الجريمة. وقد سبق للأستاذ ريتشارد فولك مقرر مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للأراضي المحتلة أن أشار في تقريره حول محرقة غزة إلى جريمة حرمان أهل غزة من حق الفرار من الهلاك، فما بالنا وأن الجدار يجعل الهلاك محققاً ويزيل كل احتمال لتحقيقه.

إن مشاركة مصر مع إسرائيل والولايات المتحدة في إبادة سكان غزة مهما كانت مبرراته لدي كل هذه الأطراف يضع مصر تماماً في دائرة التجريم، ناهيك عن أن هذه المشاركة هي امتثال مصري لاتفاق أمريكي إسرائيلي سبق لمصر أن اعتبرته تدخلاً سافراً في شئونها وغضبت لأنه ينفذ على أراضيها دون مشاركتها ويبدو أن زوال بوش، ومشاركة مصر قد صحح هذا الموقف الذي لن يغفره التاريخ أبداً، كما أن له ما له يوم يقوم الحساب. لقد نظرت مصر إلى جانب واحد وغابت عنها أهم الجوانب خاصة وأن هذه الجرائم لا تسقط بالتقادم.

تلك رؤية قانونية خالصة لا أثر فيها للجوانب الإنسانية أو القومية أو الدينية أو الأمن القومي الصحيح، ويكفي أنها أكبر خدمة تقدم للمشروع الصهيوني سيدفع ثمنها أجيال مصر في عصور لاحقة.

الفصل الثالث

جرائم إسرائيل ضد مصر

1 هالات الخطر على سيناء

عندما وقعت تفجيرات طابا وشرم الشيخ ثم تزامنت تفجيرات دهب مع الحوادث الطائفية فى الإسكندرية استدعت ذاكرتي في قلق شديد سلسلة المقالات التي نشرها أستاذنا المرحوم د. حامد ربيع في مجلة الأهرام الاقتصادي في أوائل الثمانينات وعقب اغتيال الرئيس السادات وعنوانها« مؤامرة على عقل مصر» وعلقت يومها بأن اتفاق السلام كان مؤامرة على عقل الأمة وقلبها وهي مصر وقد صدق ذلك تماماً. والخطير في الأمر أن مقالات د. حامد ربيع رصدت بالوثائق مؤامرة لتقسيم مصر واستلاب سيناء التي لم يكن الحبر الذي وقعت به اتفاقية السلام قد جف. فالمؤامرة على الإنسان والأرض وتمزيق الوطن، وتجزئته واستلابه. وعندما بدأت إدارة بوش تتحدث عن مخطط لتفكيك العلاقات العربية- العربية بدءاً بمصر ثم بتفتيت العراق والسودان اقترب الخطر وارتفعت وتيرة القلق. وبعد تفجيرات طابا وشرم الشيخ ودهب وجب التوقف أمام ثلاثة ظواهر خطيرة: الأولى : ضعف الدولة المصرية وتآكل هيبتها وظهور أعراض تفسخ في قيم وروابط المجتمع المصري مع انغلاق آفاق الأمل والتلاعب بمصير الوطن بعناوين زائفة مع استمرار عجز الدولة عن القيام بمهامها، وآخرها وضوح المخطط الأمريكي الصهيوني في مصر بالتوازي مع استمرار تجسده في ابتلاع فلسطين.

منذ أن تابعت بذور المشروع الصهيوني و موقع سيناء منه وأهميتها الأمنية

والاستراتيجية والاقتصادية لإسرائيل أدركت أن إسرائيل تضع عينها على سيناء بالغزو العسكري عام ١٩٥٦، ١٩٦٧. وفي الحالتين كان الدفاع الشرعي عن النفس هو الذريعة القانونية للغزو. واستخدمت إسرائيل سيناء كأضعف حلقة ضد مصر وحصلت من مصر على مخطط إسرائيل الذي شرحه شارون في مذكراته التي قدمتها عام٢٠٠٣ وهو نفسه بطل المواجهات مع مصر طوال أكثر من ٥٠ عاماً منذ حصار الجيش المصري في الفالوجة. ثم كان شارون هو بطل أحداث فبراير ١٩٥٥ في غزة والعدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ واحتلال سيناء. وعندما أُعيدت سيناء ١٩٥٦ حصلت إسرائيل على حرية الملاحة في خليج العقبة. أما احتلال سيناء عام ١٩٦٧ فكان يهدف إلى الحصول من مصر على ثمن باهظ وهو تخلي مصر عن المشروع العربي، وأن ينتهي دورها في المنطقة، وأن تتخلى مصر عن المطالبة بتسوية القضية الفلسطينية على أساس زوال إسرائيل.

وفي اتفاق السلام وافقت مصر على طمأنة إسرائيل بنزع سلاح سيناء كما حصلت إسرائيل على اعتراف مصر وهى أكبر الدول العربية وتصدي مصر للدول العربية الأُخرى، وفرض الصلح مع إسرائيل عليه مما كسر العزلة الدولية على إسرائيل. وأدركت إسرائيل أن مصر لم تعد طرفاً في ميزان القوى والصراع ومن خلفها الدول العربية، ففتح ذلك المشروع الصهيوني على مصراعيه. هكذا دفعت مصر مقابل سيناء ثمناً باهظاً، ومع ذلك فإن إسرائيل فيما يبدو تخطط للاستيلاء على سيناء وربما تخطط لتقسيم مصر. ولعل إسرائيل ترى أن مصر بهذا العدد الكبير والمساحة الواسعة تعتبر خطراً كبيراً عليها. ولعل وقوع التفجيرات في مناسبات وطنية تتصل بإسرائيل، ومعرفة إسرائيل المسبقة بهذه التفجيرات، والتي تريد أن تدفع إلى الاعتقاد بأن سيناء قد عادت مرة أُخرى خطراً أمنياً على إسرائيل وأن

المنظمات الإرهابية المختلفة تتجمع في سيناء وتقوم بتهريب الأسلحة، وأن ذلك كله يمثل خطراً شديداً على إسرائيل. وقد أكدت التعليقات الإسرائيلية أن التفجيرات لم تفاجئ إسرائيل وأجهزتها الأمنية، وأن مصر فشلت، وأن هذا الفشل جعلها تقع الآن في بؤرة الاستهداف بعد كل هذه التفجيرات. ويقول المعلق العسكري لصحيفة معاريف الإسرائيلية أن سبب الفشل المصري هو انصراف الأمن في مصر للدفاع عن القاهرة ونظام الحكم دون أن تدرك المخابرات المصرية هذا التحول الخطير في خريطة سيناء الإرهابية. ثم أوضحت التعليقات الإسرائيلية .

المحور الثاني في مخططها ضد سيناء وهو اللعب بورقة البدو. وقد أشار زائيف شيف في صحيفة هآرتس أن مصر بذلت جهوداً جبارة لإيجاد فرص عمل لبدو سيناء للحيلولة دون استمرار نجاح تنظيم القاعدة في تجنيد خلايا إرهابية بين صفوفهم. ولاشك أن إسرائيل تجيد استخدام هذه الورقة وتعمل لها حساباً كبيراً منذ أن كانت تحتل سيناء لمدة ١٢ عاماً، كما يسعدها كثيراً أن تتعامل السلطات المصرية بهذه القسوة مع بدو سيناء وتتهمهم في وطنيتهم.

أما المحور الثالث فهو التأكيد على قضية السلاح في سيناء من مصادر متعددة وخاصة إيران ولبنان وتهريب السلاح إلى غزة وإسرائيل والإشارة إلى ظهور مجتمعات بدوية متطرفة في سيناء.

يضاف إلى ما تقدم أن السلطات المصرية لم تتوصل إلى خط يساعد على الكشف عن مرتكبي هذه التفجيرات. ولذلك فإن إسرائيل تخطط هذه المرة عن طريق إظهار مصر عاجزة عن مقاومة الإرهاب في سيناء، وتفاقم خطر الإرهاب على إسرائيل، مما يفتح الباب أمام الاستيلاء على سيناء بهذه الحجة، خاصة وأنها حجة مقبولة لدى الولايات المتحدة، وأن تكرار عجز مصر عن وقف الإرهاب لابد أن يكون له نهاية.

تلك هى هالات الخطر التي تمر فوق سيناء والتي نحذر من خطورتها على سيناء مما يتطلب من مصر وعياً حقيقياً بهذه القضية الخطيرة. وقد يكون تعمير سيناء هو أكثر الطرق فاعلية لتحصينها ضد الأطماع الإسرائيلية، كما أن اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل تفرض التزامات على إسرائيل فى مجال الأمن فى سيناء وتمنع كلا من الدولتين من الإساءة إلى أمن الدولة الأخرى. وفى ضوء هذه المخاطر قد يكون من المفيد التقيد بأحكام هذه الاتفاقية، دون أن تكون أحداث سيناء ذريعة لمخطط إسرائيلى لم تعرف قسماته النهائية حتى الآن وإن كانت كل النذر قد أصبحت تبعث على القلق من هذه المخططات.

2
تفجيرات دهب
من يقف وراء الإرهاب في سيناء؟

عندما وقع التفجير الأول فى فندق طابا السياحى تم القبض على عدد ممن اشتبهت فيهم سلطات التحقيق المصرية، وحدث الشيء نفسه بعد تفجيرات شرم الشيخ الأكثر عنفا وضراوة. وقد اختلف موقف السلطات الرسمية حول علاقة من قاموا بالتفجيرين، فقيل يومها أن بعض من لم يقبض عليه فى تفجيرات طابا هو الذى أسهم فى تفجيرات شرم الشيخ وبعدها خرجت مصر كلها تندد بالإرهاب وتعلن العزم الشعبى والرسمى على مناهضته. ووسط هذا الغليان أدخلت بعض الأوساط الأجنبية فكرة تلقفتها أجهزة الإعلام المتعطشة للمعلومات و الإثارة وهى الإشارة بالاتهام إلى منظمة القاعدة، لكن لم تلبث سلطات التحقيق أن استبعدت هذه الفرضية بعد أن ألمحت إلى استحسانها، ربما دون أن تدرك مخاطر الموافقة عليها، فتوجه التحقيق صوبها. وافترض الرئيس مبارك فى تصريحات عقب تفجيرات شرم الشيخ أن الإرهاب لا يتجزأ وأياً كان المكان الذى يقع فيه.

ولعل الأسئلة التى أثيرت بعد التفجيرين لاتزال تلح، حيث أجبنا عليها فى مقال نشر عقب التفجيرات بأيام، وأول هذه الأسئلة: هل هناك علاقة بين التفجيرين؟ والآن هل هناك علاقة بين هذين التفجيرين وتفجير دهب؟ كانت الإجابة على العلاقة بين تفجيري طابا وشرم الشيخ بالإيجاب، وعلى سلطات التحقيق أن تقدم الإجابة الفنية عن السؤال. أما السؤال الثانى فيتعلق بالصلة بين هذه التفجيرات

وبين ظاهرة الإرهاب فى مصر. وقد اتخذت الإجابة خطين، خط يرى أن ما حدث فى شرم الشيخ يعتبر جيلا جديدا من الإرهابيين وموجة متجددة من موجات الإرهاب لأنها تستهدف الشعب المصرى كما تستهدف الدولة المصرية. أما الخط الآخر الذى بدا مقبولا فهو أن الإرهاب فى مصر قد انتهى، دون أن تنتهى دواعيه والمطالب التى قدمها، وأن اختفاء الإرهاب فى مصر يرجع ليس فقط إلى المعالجة الأمنية وحدها، وإنما يعود فى الأساس إلى رفض المجتمع المصرى تعرض أفراده لأضرار فادحة فى حياته وأنه رفض الإرهاب الذى تذرع بأنه يستهدف إجبار الحكومة على التفاوض حول طلبات الجماعات الإرهابية، برغم أن هذه الطلبات هى نفسها طلبات المجتمع المصرى. لقد سلم المجتمع فى مصر بأن أخطاء الحكومة قد أضيف إليها مآسى الإرهاب، فوجد المجتمع نفسه، بشكل ما، فى نفس الخندق الذى تقف فيه الحكومة، رغم تحفظاته على العديد من القضايا والسياسات. وخلصنا إلى أن الإرهاب فى سيناء ملف جديد تجب دراسته بالذكاء الواجب، كما يتعين الإجابة عن السؤالين مرة أخرى مضافا إليهما حادث دهب، وما إذا كان حادثا منفصلا أم أنه جزء من مسلسل بدأ فى طابا. بصرف النظر عن المنظمة التى سوف تعلن مسؤوليتها عن حادث دهب، يبدو أن هذه الأسماء وهمية لاتفيد التحليل أو التحقيق.

وأقدم ملاحظاتى على حادث دهب فى سياق الافتراض بأن إسرائيل ليست بعيدة عن هذا الحادث، حتى وإن عرضت على السلطات المصرية المساعدة فى عمليات الإنقاذ، بل إن هذا الطلب نفسه محاط بالشكوك.

الملاحظة الأولى: أن مصر أعلنت عن لقاء فى شرم الشيخ بين الرئيس مبارك وأولمرت رئيس وزراء إسرائيل الجديد فى وقت تتعرض فية حكومة حماس لأقسى

الضغوط من كل اتجاه لإسقاطها نكاية فى الخط السياسى الذى رفعته واتهامها بإغفال الواقع. تؤدى هذه الملاحظة إلى الافتراض بأن من قام بالتفجيرات لايريد إتمام هذا اللقاء مما يعطى انطباعات مناقضة للسياق العام، خاصة وأن هذا اللقاء يمكن أن يساعد على تسوية بين إسرائيل وحماس، كما يمكن أن يجرى فى إطار شرح إسرائيل لوجهة نظرها من حماس.

الملاحظة الثانية: أن تفجيرات دهب هى الحلقة الثالثة على التوالى فى سيناء بعد تفجيرات طابا وشرم الشيخ وكلها مدن سياحية وفى ذروة المواسم السياحية. فإذا كان الهدف هو ضرب السياحة، فقد لوحظ أن السياحة المباشرة من الخارج إلى خليج العقبة لم تتأثر، وكان يخشى ضربها بعد حادث شرم الشيخ وهو الأخطر والأكبر خاصة وأن المدينة أصبحت عاصمة مصر الدبلوماسية ومقر الإقامة المعتادة للرئيس مبارك، ولكن السياحة انتظمت بعد هزات خفيفة.

الملاحظة الثالثة: أن كل هذه التفجيرات اتهم فيها بدو سيناء، وتردد أنهم تعرضوا للكثير من المتاعب والاحتجاز والتعذيب والضرر خلال عملية التحقيق، ومع ذلك لم تسفر التحقيقات عن نتيجة صالحة للإعلان، أو حتى كى تقود القيادة السياسية إلى منفذ التفجيرات. بل إن الحديث عن تورط بدو سيناء قد ارتبط بالتشكيك فى وطنيتهم خاصة خلال الاحتلال الإسرائيلى لسيناء رغم عرض بعض النماذج الوطنية التى قبعت عقودا فى سجون الاحتلال الصهيونى، وهذا بدوره كفيل بتحول ولاء البدو نحو إسرائيل. وكان علاج ذلك كله هو تعمير سيناء، ولكن هذا المشروع القومى الذى نقلت من أجله مياه النيل فى ترعة السلام قد تعطل لأسباب لا يذكرها ولا يناقشها أحد. فهل تعمير سيناء تعارضه إسرائيل حتى لا تنشأ كتلة بشرية وتجمعات سكانية مرتبطة بالأرض وتشكل خط الدفاع

الأول إذا عادت لإسرائيل غريزة التوسع فى سيناء بعد أن قامت بغزو سيناء مرتين عامى ١٩٥٦ ، و١٩٦٧، فيصعب اجتياح سيناء خاصة بعد أن أصبحت منزوعة السلاح والوجود العسكرى المصرى، بصرف النظر عن الجدل العقيم الذى تمسك به البعض لتبرير هذا الوضع غير المتكافئ؟ إذا صح هذا الافتراض، فلماذا وافقت الحكومة المصرية على رغبة إسرائيلية تثير الشك فى أطماع إسرائيل فى سيناء؟

الملاحظة الرابعة: وهل من قبيل الصدفة المحضة أن تقع التفجيرات كلها بالتحديد فى مناسبات قومية يحتفل بها المصريون وتتصل بسيناء؟ فقد وقع تفجير طابا بينما مصر كلها تحتفل بانتصار جيشها الباسل فى معركة تحرير سيناء من الاحتلال الإسرائيلى وفى ذكرى ذلك اليوم من عام ٢٠٠٤. وفى ذكرى ثورة ٢٣ يوليو من عام ٢٠٠٥. وقعت تفجيرات شرم الشيخ المروعة التى هزت مصر ولكنها لم تؤثر على سياحة البحر الأحمر. وفى ذكرى تحرير سيناء هذا العام ٢٠٠٦. وقعت تفجيرات دهب، فهل ننتظر فى هذه المناسبات وقوع هذه التفجيرات؟

إذا أضفنا إلى هذه الملاحظة انطباعات أخرى متصلة بها حول أطماع إسرائيل فى سيناء فقد تقترب الصورة الخاصة بعلاقة إسرائيل بهذه التفجيرات، دون الالتفات فى هذا التحليل إلى بعض الضحايا من إسرائيل، لأن المخططات الكبرى لابد أن يكون لها بعض الضحايا. فقد أكدت إسرائيل دائماً أن سيناء كانت مسرحا لتهديدها ولم يحدث أن هوجمت إسرائيل من أى اتجاه، وأن سيناء تكون خطراً كلما كانت حكومة القاهرة جزءاً من المنظومة العربية ولها دور عربى ظاهر، فتسعى إسرائيل إلى وضع مسافة بين القاهرة والقضية الفلسطينية وقد نجحت فى ذلك ، كما أصرت على تحييد سيناء وذلك بنزع سلاحها ورفض الوجود العسكرى المصرى فيها على النحو الذى أوضحته اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل. ولكن إسرائيل لاتقصر نظرها

إلى سيناء على الجوانب الأمنية، وإنما تنظر إلى سيناء من منظور شامل يتصل بجوانب المشروع الصهيونى. فإسرائيل تردد دائماً بأنها تعانى من صغر المساحة وانعدام الموارد الطبيعية ولديها مشروع طموح لطرد كل الفلسطينيين من الأراضى الفلسطينية، لأنها تريد الأرض بلا سكان، حتى تصبح دولة إسرائيل دولة يهودية خالصة ربما بحلول عام ٢٠٢٠. تدرك إسرائيل كذلك أهمية سيناء ومواردها الطبيعية والمائية، وهى التى استخدمتها من قبل، كما تلحظ أن مصر لم تستفد بها بالشكل المطلوب منذ استردادها، وتشعر بأن إسرائيل هى الأجدر بحيازتها واستغلالها بدلا من تركها.

من ناحية أخرى تهدف إسرائيل من شيوع الإرهاب فى سيناء إلى الإيحاء بأن الفراغ الأمنى المصرى قد ملأه الإرهاب فى سيناء وهو خطر على أراضيها مما يدفعها إلى اقتراح التعاون مع مصر والولايات المتحدة فتصبح سيناء مسرحاً للحملة الأمريكية لمكافحة الإرهاب بما يمكن إسرائيل من السيطرة عليها فى هذا الإطار، وليس عن طريق الغزو والاحتلال. ويكفى أن يعود القارئ إلى كلمة شامير رئيس وزراء إسرائيل خلال مؤتمر مدريد للسلام فى أكتوبر ١٩٩١ ونظرته إلى سيناء ومقارنته بين المساحة الصغيرة لإسرائيل مقابل أكثر من ١٤ مليون كيلو متر مربع فى العالم العربى.

يضاف إلى ماتقدم أن لدى إسرائيل برنامج استقدام عدد من يهود العالم خلال المرحلة القادمة لتبرير التوسع الإسرائيلى. ولعلنا نلاحظ أن إسرائيل تعتقد أن ظروف مصر والمنطقة العربية والنظام الدولى تشكل وضعاً مثالياً لتنفيذ أطماعها مما يجعل تفجيرات دهب دليلا جديدا على صحة هذا التحليل، كما أنه يدق ناقوس الخطر على سيناء التى لم تتوقف إسرائيل عن اختبار ردود الفعل المصرية فى شأنها،

دون أن تتوقف لحظة واحدة أمام بعض الأصوات المتشنجة التى تطغى على التفكير الهادئ، بشأن قدرة مصر على صد إسرائيل، لسبب بسيط وهو أن إسرائيل لا تريد سيناء عن طريق الغزو كما حدث فى المرتين السابقتين، ولكن فى إطار جديد عنوانه مكافحة الإرهاب والتعاون من أجل السلام (الإسرائيلى طبعاً).

وأخيرا، فإنه إذا كان المقصود من هذه التفجيرات هو إظهار عجز مصر عن حماية سيناء من الإرهاب مما يشكل خطراً على الأمن الإسرائيلى من جهة مصر، فإن تصوير حادث كنيسة الإسكندرية على أنه دليل على عجز الدولة المصرية عن تحقيق التعايش بين أبناء المجتمع المصرى، وهو ما أكده الخطاب القبطى خلال هذه الأحداث، أمكن تصور الصلة بين من يريدون المساس باستقلال مصر فى إدارة المجتمع المصرى، وبين من يريدون المساس بسيادة مصر على سيناء، وكلا الهدفين يتحققان بمثل هذه الأحداث.

3
تفجيرات دهب ولغز الإرهاب في سيناء

هناك إشارات تحتاج إلى إيضاح أول هذه الإشارات أن تفجيرات طابا وشرم الشيخ ودهب وقعت كلها في سيناء خلال عامين من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٦.

وثاني هذه الإشارات هى أن التفجيرات تمت بنفس الطريقة في الحالات الثلاث، وهى ثلاث تفجيرات خلال دقيقتين.

وثالث هذه الإشارات هى أن هذه التفجيرات تقع في أعياد قومية مصرية متصلة بسيناء، فكانت تفجيرات طابا في ذكرى حرب أكتوبر، وكان تفجير شرم الشيخ في ذكرى الثورة المصرية، ثم كان تفجير دهب في ذكرى تحرير سيناء.

ورابع هذه الإشارات أنه في كل مرة وقبل وقوع التفجير بأسبوعين تحذر أجهزة الإعلام الإسرائيلية رعاياها في سيناء من تفجيرات مقبلة، ومع ذلك تحدث التفجيرات ولا تلتفت سلطات الأمن المصرية إلى التحذيرات الإسرائيلية، وفي كل مرة أيضاً لم تعلن سلطات الأمن المصرية شيئاً عن هذه التحذيرات، ولكن النتيجة كانت دائماً أن هذا التحذيرات موجهة عبر أجهزة الإعلام إلى الرعايا الإسرائيليين، ويبدو أن المرتين السابقتين على دهب لم تكونا كافيتين لكى تتنبه أجهزة الأمن المصرية إلى جدية هذه التحذيرات. وكان واضحاً أن التحذيرات الإسرائيلية عن مسارح التفجير تثير الشك، فإما أن إسرائيل تعرف أن هذه التفجيرات ستقع، وإما

أن إسرائيل طرف في الترتيب في هذه التفجيرات.

هذه الإشارات الأربع، يضاف إليها أن سلطات الأمن المصرية لم تعثر على أى أثر أو دليل يضيء لها الطريق حول منفذ هذه التفجيرات،مما يرسم علامات استفهام أشد إلحاحاً حول ما يجب على سلطات الأمن أن تتخذه من احتياطات، بل إن سلطات الأمن لم تتوصل إلى يقين بالنسبة لطريقة التفجير وهل هى عن طريق أعمال انتحارية أو عن طريق التفجير الآلى.

هذا المشهد يضع علامات استفهام كثيرة أولها يتعلق بمدى قدرة أو كفاءة إجراءات الأمن المصرية في سيناء. ولا عبرة لما يتردد من أن الإرهاب يتحدى كل إجراءات الأمن، فهذه حجة تبرر الركون إلى الكمال الموهوم في هذه القضية الخطيرة. ويقول العارفون بهذه المنطقة أن الأمن المصري كثيف حول هذه المواقع وأن التفتيش في بوابات الدخول لا يترك مجالاً لأى عمليات. وليس معنى ذلك أن الأمن متواطئ مع المتآمرين، ولكن الحقيقة هى أن الأمن يعلم أنه يفعل كل ما هو ممكن دون حاجة إلى مزيد. أما التساؤل الثانى فيتصل بحقيقة أن هذه التفجيرات تقوم بها جهة واحدة. وقد ترددت أسماء لمنظمات معروفة وغير معروفة في التفجيرات السابقة، ثم انسحبت هذه الإشارات ولم يسجل التحقيق شيئاً في هذا الشأن.

في ضوء ما تقدم، فإنه من المستساغ أن نستخلص عدداً من الافتراضات التى تقترب من المنطق.وهذه الافتراضات قائمة على الحقائق السابقة، بصرف النظر عن معرفة السلطات المصرية بها.

الافتراض الأول : أنه لا علاقة بين إرهاب سيناء والإرهاب الذى ضرب مصر طوال الثمانينات و التسعينات من القرن الماضي، ولذلك فان بعض الاجتهادات القائلة بأن الإرهاب في سيناء هو جيل جديد من المجموعات الإرهابية قول يتطلب

الكثير من الإثبات والتوثيق.

أما الافتراض الثاني : فهو أن هذا الإرهاب الذي يتزامن مع أحداث وطنية يعنى أن مدبر هذه التفجيرات يهدف إلى إشعار مصر بأن المناسبات التى تعتز بها قد تحولت إلى مآسي قومية وجنازات جماعية.

والافتراض الثالث : هو أن مصر، بعد كل هذه التفجيرات، عجزت عن الوصول إلى المدبر الحقيقي لها، مما يعنى أن الإرهاب قد تمكن من سيناء فأصبح اللاعب الوحيد في تقرير مصيرها. وصاحب هذه النظرية هو إسرائيل التى تشيع أن سيناء قد أصبحت خطراً على أمنها وأن استمرار هذه التفجيرات دون أن تقدر مصر على منعها يتطلب البحث في تعاون مصري إسرائيلي لمصلحة الأمن المشترك للبلدين، وهو يعنى المزيد من التطبيع بين مصر وإسرائيل، وفتح مجال جديد للتطبيع في مسائل الأمن، وهو ما يناقض شعور مصر بأن أمنها لا يتحقق بمساعدة إسرائيل.

الافتراض الرابع : هو أن إسرائيل هى الطرف الرئيسي في كل هذه التفجيرات حتى تشعر مصر بأن استردادها لسيناء لا يعنى أن تصبح سيناء خالصة لها، وأن سيناء قد أصبحت منتجعاً سياحياً عالمياً مما يكرس الوجود المصري في سيناء، وهى نتيجة يبدو أن إسرائيل تشعر بالانزعاج منها بعد أن حاولت في اتفاقية السلام أن تقلص الوجود العسكري المصري في سيناء. وإذا كان هذا النص في اتفاقية السلام قد فُهم على أنه دليل على أن مصر لا تريد أن تستخدم سيناء في أى مواجهة مع إسرائيل،فقد أصرت إسرائيل على إدخال هذا النص على أساس مفهوم دعائي وهمي لم تكترث مصر له كثيراً في هذا الوقت، وهو أن سيناء مسرح لتهديد الأمن القومى الإسرائيلي، وهذا هو السبب في أن إسرائيل احتلت سيناء مرتين عام ١٩٥٦وعام ١٩٦٧ على سبيل الاحتراز. وهذا القول يتناقض تماماً مع الحقيقة

القائلة بأن إسرائيل لم تتعرض في كل تاريخها لأى هجوم قبل العمليات الاستشهادية التى قامت بها المقاومة الفلسطينية، كما أن إسرائيل احتلت سيناء عام ١٩٥٦ في إطار المؤامرة الثلاثية على مصر في ذلك الوقت، حتى تمكنت إسرائيل من أن تحصل على مقابل انسحابها على تنازل كبير من مصر، وهو السماح لها بالمرور في خليج العقبة. أما في عام١٩٦٧ فإن احتلال سيناء والأراضي العربية الأُخرى كان مخططاً وبفضله تمكنت إسرائيل من تغيير معادلة الصراع العربي الإسرائيلي، فبدلاً من أن يطالب العرب بعد هذا الاحتلال بزوال إسرائيل، بدأ العرب يطالبون فقط بإزالة آثار العدوان الإسرائيلي على أراضيهم، فأمنت إسرائيل بذلك الاعتراف بها حتى تنتقل إلى مرحلة جديدة من المشروع الصهيونى.

وإذا كانت أصابع الاتهام وفقاً لهذا التحليل تتجه إلى إسرائيل، وإذا كانت التحقيقات المصرية لم تسفر عن شيء، فإن من المناسب الآن أن يقرر مجلس الأمن إرسال بعثة للتحقيق بعد أن أدان المجلس هذه التفجيرات فور وقوعها. ولا قيمة مطلقاً للمظاهرات و المسيرات والتنديدات و برقيات التعازي.ومن المهم في هذا الصدد أن يكون هدف لجنة التحقيق الدولية هو التعرف على أبعاد هذا المخطط الذى يستهدف سيناء بالتحديد.

ومما سبق يتضح أن الإرهاب في سيناء لا علاقة له بأي عمليات إرهابية سابقة، كما أن هذا الإرهاب يتصل مباشرة بإسرائيل، ولا يمكن القول مع توني بلير بأن المجتمع الدولي يجب أن يقف حازماً ضد الإرهاب، لأن مثل هذه التصريحات لا تقدم شيئاً في معالجة هذه القضية. وإذا ثبت أن إسرائيل هى التى دبرت هذه التفجيرات، فإن ذلك سوف يترتب عليه نتائج بالغة الخطورة سواء في العلاقات المصرية الإسرائيلية، أو في وضع إسرائيل وعلاقتها بالإرهاب.

4 على هامش تفجيرات شرم الشيخ التضامن العربي لمواجهة الإرهاب

من الواضح أن المنطقة العربية كلها تواجه مخاطر الإرهاب من الخليج حتى المحيط بدرجات متفاوتة. ورغم تبلور قواعد القانون الدولى لمقاومة الإرهاب، وظهور قواعد القانون الدولى العربى لنفس الغرض، بل والتزام الدول العربية بمقاومة الإرهاب وفق أحكام الاتفاقية العربية والاتفاقية الإسلامية والاتفاقية الخليجية، فضلاً عن التزام الدول العربية الإفريقية بالاتفاقية الإفريقية لمقاومة الإرهاب. فإذا كانت الدول العربية وبقية دول العالم ملتزمة بتنفيذ أحكام القانون الدولى لمكافحة الإرهاب. فلماذا يضرب الإرهاب المناطق العربية بذرائع مختلفة، ويدفع الأبرياء من الوطنيين والأجانب ثمن هذه الحماقات. وبصرف النظر عن جوانب التمايز بين مسارح الإرهاب فى المنطقة والعالم، فالثابت أن التعاون الدولى لمكافحة الإرهاب فى هذه المسارح جميعاً يقع على كاهل دول العالم جميعاً، ويقطع بأن عالمية الظاهرة الإرهابية تتطلب عالمية فى المعالجة والتصدى. ومن هذه الزاوية، فإن الاقتناع كامل بأن كل دول العالم يجب أن تشترك فى صناعة القرار الخاص بمكافحة الإرهاب عبر مؤتمر دولى يشارك فيه الجميع، ولم يعد ممكناً مكافحة الإرهاب عن طريق كشوف للمنظمات الإرهابية التى تعدها وزارة الخارجية الأمريكية لا تقبل المناقشة، كما أن العمل فى إطار مؤتمر دولى لا يعنى بالضرورة تحول النظام الدولى من القطبية الأحادية إلى تعدد الأقطاب، ولكن تركيز واشنطن على قضية الإرهاب فى

الداخل والخارج تجعل من الصعب على واشنطن العمل بحسن نية وعزيمة صادقة على مقاومة جادة للإرهاب.

فقد أثارت التفجيرات الإرهابية فى مدينة شرم الشيخ فى ذروة الموسم الصيفى السياحى العديد من الأسئلة التى تتطلب إجابات واضحة حتى نحدد دلالة هذه التفجيرات، وكيفية مواجهتها.

السؤال الأول: ما هى العلاقة بين حوادث الإرهاب السابقة فى مصر وهذه التفجيرات، وهل تعد هذه التفجيرات استثناءً للإرهاب الذى توقف؟ وإذا كانت الإجابة بالإيجاب، لماذا تجدد الإرهاب ولماذا الآن؟ ولماذا اختار شرم الشيخ مسرحاً له هذه المرة؟

للإجابة على هذا السؤال يتعين الإشارة إلى عدد من الأمور: أولها: أن هناك منظمتين أعلنتا مسؤوليتهما عن هذه التفجيرات، منظمة القاعدة فى بلاد الشام والكنانة لكى تعطى الانطباع بأن تفجيرات دمشق هى جزء من حملة شاملة انضمت إليها مصر بعد تفجيرات سوريا. أما المنظمة الأخرى التى ادعت المسؤولية فهى تنظيم الجهاد، الذى قال فى بيانه أنه يعود إلى نشاطه بعد طول رقاد. وإذا صح أن القاعدة هى الفاعل، فإن المنفذين قد لا يكونون بالضرورة مصريين، ويعزز ذلك أن السيارات المستخدمة فى التفجير تحمل لوحات جمرك طابا، وتلك مرحلة جديدة من الإرهاب تتصل بشبكة القاعدة العالمية، كما أنها مرحلة لا تشارك فيها المنظمات المصرية، التى أعلنت توبتها وراجعت موقفها بعد ظهور عدد كبير من العوامل جعلت أنشطتها محل نقد شديد من الرأى العام المصرى. أما إذا صح أن منظمة الجهاد المصرية هى التى استأنفت أنشطتها الإرهابية، فإن ذلك لا يحول دون الاعتقاد بالاتصال بين شبكة القاعدة والإرهاب المحلى. ولكن هذا الافتراض له

مخاطره، كما أن الافتراض بأن القاعدة هى الفاعل يؤدى إلى رجحان النظرية الأمريكية التى تجعل القاعدة فى طرف والولايات المتحدة ووراءها العالم فى الطرف الآخر. ومعنى ذلك أن تلغى مصر تلك المسافة التى احتفظت بها فى موقفها من الإرهاب بينها وبين الموقف الأمريكى، كما يعنى أن مصر سوف تشهد مرحلة قاسية من الإرهاب الدولى المباشر، مما يتطلب التفكير فى طريقة مواجهة هذا النوع من الإرهاب، خاصة وأن التحالف مع الولايات المتحدة فى الوقت الذى تمارس فيه واشنطن سياسات مستفزة فى المنطقة، سوف يجلب المزيد من المتاعب المضافة إلى هذا الإرهاب، ويقدم له الذريعة لعمله.

السؤال الثانى: ما هى العلاقة بين تفجيرات شرم الشيخ وتفجيرات طابا، وبين شرم الشيخ وتفجيرات لندن؟

أعلن الرئيس مبارك خلال تفقده لآثار الدمار فى شرم الشيخ أن الإرهاب لا يتجزأ، وأن العلاقة بين تفجيرات شرم الشيخ ولندن علاقة وثيقة، بينما لم يستبعد وزير الداخلية المصرى وجود رابطة بين تفجيرات طابا وشرم الشيخ دون أن يوضح هذه الرابطة. ونحن نعتقد أن علاقة تفجيرات طابا بشرم الشيخ تتلخص فى أنهما يقعان فى سيناء، وأن سيناء تتعرض لمخاطر وجس نبض من جانب إسرائيل، حيث يجب أن نستعيد بهذه المناسبة قتل إسرائيل ثلاثة من جنود الأمن المركزى المصرى برصاص دبابات الجيش الإسرائيلى، ورفض إسرائيل الاعتذار، بل تأكيد شارون على أن الجيش الإسرائيلى أدى واجبه إزاء قيام هؤلاء الجنود بتهريب الأسلحة عبر الأنفاق إلى المقاومة الفلسطينية، ورغم أن التصرف الإسرائيلى يعتبر اعتداءً واضحا على الأراضى المصرية، حتى لو كان الجنود المصريون يقومون - جدلاً - بتهريب الأسلحة، خاصة وأنهم يعملون فى إطار أجهزة الدولة الرسمية.

كما رفض شارون بحدة مطالبة أهالى الضحايا بأن تدفع لهم إسرائيل تعويضاً. ومن أمثلة جس النبض أيضاً : قيام إسرائيل بخطف ستة من الشباب المصريين فى سيناء، ومقايضتهم بالجاسوس عزام عزام، الذى رفضت مصر كل الضغوط الرامية إلى قطع مدة عقوبته فى مصر.

وإذا كان الإرهاب ظاهرة عالمية، فإنه لا مفر من التسليم بتوطن الظاهرة الإرهابية، بعبارة أخرى، فإن الطابع العالمى الواضح لصناعة الإرهاب له أسباب وظروف عالمية، كما أن له أسباباً وظروفاً داخلية. ومعنى ذلك أن الإرهاب الذى ضرب شرم الشيخ يختلف من هذه الزاوية عن الإرهاب الذى ضرب لندن. فإذا كان العمل الإرهابى يهدف إلى إرغام الدولة على مواقف أو سياسات معينة، فإن الدولة هى التى تقرر مدى ملائمة سياساتها لمصالح شعبها، فتكون الأضرار المترتبة على الأعمال الإرهابية الضاغطة لتغيير هذه السياسات ثمناً وتضحية فى سبيل هذا القرار. وتطبيقاً لذلك، فإن المنظمات الإرهابية التى ضربت لندن قد حاولت أن تضرب معها صورة الإسلام والمسلمين، وأن تثير المخاوف من الأقليات الإسلامية فى أوروبا، مما دفع توماس فريدمان إلى التأكيد عشية تفجيرات لندن على أن الأقليات الإسلامية قد أصبحت خطراً يهدد مجتمعات الدول الغربية، وأن الحل الأمثل هو ترحيلهم إلى مواطنهم الأصلية، وتحمل دول الأصل لمسؤوليتهم. كذلك أدى إرهاب لندن إلى جسر الفجوة القليلة بين بريطانيا والولايات المتحدة فى قضية الإرهاب، حيث أنشأ لبريطانيا ملفاً إرهابياً خاصاً بها عليها أن تواجهه، وأن ترجو الولايات المتحدة مساندتها فى ذلك بعد أن كان بلير متهماً بربط بريطانيا بالقاطرة الأمريكية دون وجود مصلحة بريطانية مستقلة وواضحة. صحيح أن هناك معارضة واسعة للسياسات البريطانية فى العراق وفلسطين، إلا أن هذه المعارضة لا

يجوز أن تبرر هذه الأعمال الإجرامية، كما أنها ليست حلاً لمشكلة التأثير على السياسات البريطانية، كما لا يجدى القول بأن بريطانيا قد احترقت أصابعها بالنار التى لعبت بها، أى إيواء الإرهابيين من الدول الأخرى بحجة حماية حقوق الإنسان، التى أنكرت عليهم فى أوطانهم. أما فى شرم الشيخ فلم يكن للإرهاب مطالب إلا أن يقضى على أرزاق الناس، وأن يروع الآمنين من السياح والعاملين، وأن ينزل بمصر أضراراً فادحة فى أبنائها واقتصادها وسمعتها وأمنها، خاصة وأن شرم الشيخ مدينة السلام كانت عاصمة مصر الدبلوماسية، وملتقى زعماء العالم.

وأخيراً، فإن وقوع الإرهاب فى طابا وشرم الشيخ لا يمكن أن يكون أمراً عادياً فى سياق التحليل الهادئ للسياسات الهادفة إلى مقاومة الإرهاب.

5 حتى لا نحرث في البحر تفجيرات سيناء ومخططات إسرائيل

أكدت صحيفة النيويورك تايمز الصادرة يوم ٢٥ يوليو ٢٠٠٥ أنها لا تستطيع أن تقطع بالجهة التى قامت بتفجيرات شرم الشيخ، ولكنها أكدت من ناحية أخرى أن هناك سلسلة من التفجيرات فى مصر والسعودية والأردن وتركيا والمغرب ولندن ومدريد ونيويورك، وتجمعها جميعاً الصفة الإرهابية، دون أن تحدد أنها جميعاً جزء من شبكة واحدة. وهذا التقييم فى نظرنا يتوخى الحرص فى الخوض فى أمور الإرهاب الدقيقة، وهذا هو السبب فى أنه لا يمكن التخطيط لتوقى تفجيرات جديدة، أو إحياء مدن سيناء السياحية، ما لم نواجه أنفسنا بسؤال جوهرى: من قام بهذه التفجيرات؟ وبغير الإجابة المباشرة عن هذا السؤال، فإننا نحرث فى البحر ونخاطر بضياع سيناء مرة أخرى.

فإذا كانت الصلة وثيقة بين تفجيرات طابا وشرم الشيخ من حيث استهداف الموقع السياحى والسياح المصريين وغيرهم، فإن شرم الشيخ لها دلالات أخطر، فهى عاصمة مصر الدبلوماسية، ومقر الإقامة شبه الدائمة للرئيس مبارك ولقاءاته ومؤتمراته، حيث أثبتت هذه التفجيرات ضعف الاحتياطات الأمنية التى يسهل اختراقها، مما يكشف ليس فقط ضعف الأمن، وإنما تواطؤ أمنى، وهو ما سوف تكشفه التحقيقات. فهل تسمح هذه الصلة بين هاتين الحالتين من الأعمال الإرهابية بأن نخلص إلى أن الفاعل واحد وإن تعدد المنفذون؟ وما هى معايير التفسير

الملائمة لهذه الأحداث؟ بعبارة أخرى، لماذا التفجيرات، وفى شرم الشيخ، وفى يوم ٢٣ يوليو؟

يمكن أن نطرح ثلاثة نظريات فى سبيل التماس تفسير هذه التفجيرات:

النظرية الأولى: ترى أن القاعدة هى التى نفذت التفجيرين فى طابا وشرم الشيخ. ويجب أن نلاحظ أن إسرائيل هى التى أعلنت منذ بداية أحداث طابا أنها القاعدة بعد أن تراجعت عن اتهام حماس فى البداية. نعتقد أن اتهام حماس كان يقصد به التمويه، وأن فرض القاعدة على اتجاه التحقيق يهدف إلى إيهام المحقق بسهولة التسليم بذلك، بعد أن أصبحت التكئة العامة لكل حوادث الإرهاب، وهو اتهام يساعد على الانضمام إلى التجريدات الأمريكية ضد هذا الأخطبوط. نلاحظ أيضاً أن التحقيق لم يسفر حتى الآن فى أحداث طابا عن اتهام جهة بذاتها، وإنما انتهى إلى تقديم بعض المتهمين إلى المحاكمة، التى برئ فيها بعضهم، وقبض عليهم مرة أخرى فى أحداث شرم الشيخ. نلاحظ كذلك أن إسرائيل قالت أنها توقعت أحداث شرم الشيخ، مثلما توقعت تفجيرات لندن، ثم حظر شارون على وزرائه التعليق على الأحداث. أما فى شرم الشيخ فقد تفضل شارون وعرض على الحكومة المصرية التعاون معها لمكافحة «الإرهاب الإسلامى»، وهو نفس العرض الذى ينفذه شارون ضد هذا العدو مع روسيا فى الشيشان، ومع الهند فى كشمير. من ناحية أخرى، صرح مدير المخابرات الحربية الإسرائيلية بأن إسرائيل مطمئنة تماماً إلى أن القاعدة لا تهاجمها، وهذه ملاحظة مثيرة، لأن القاعدة التى استهدفت الجميع لم تستهدف إسرائيل لسبب بسيط، ليس لأن إسرائيل بلغت من الكفاءة الأمنية ما يعصمها من أى عمليات للقاعدة، أو لأن إسرائيل لا تفعل ما لا يستوجب الانتقام من جانب القاعدة، ولكن لأننا نعتقد أن القاعدة هى الاسم الحركى للموساد.

ولا يعنى ذلك بالضرورة أن تفجيرات لندن ومدريد ونيويورك وتركيا والسعودية والمغرب وغيرها هى من تدبير الموساد، ولكنه قد لا يكون بعيداً عنها، لأن كل هذه الأحداث تلحق الضرر المباشر بهذه الدول وبالمسلمين وبالإسلام، وهى بالنسبة للغرب تعطى الذريعة لزرع المزيد من الشكوك حول الأقليات الإسلامية، بحيث انطلق الإعلام الصهيونى ليؤكد أن المسلم إرهابى بطبعه إلى أن يُثبت هو العكس، وأن الأقليات الإسلامية نالت بشكل خطير من أمن الدول الغربية، وهى مسؤولية دول الأصل التى جاءت منها هذه الأقليات.

أما النظرية الثانية: فتذهب إلى أن هذه التفجيرات هى تعبير دموى عن الغليان داخل مصر، والتفاعلات الساخنة على الساحة المصرية بين المعارضة والحكومة بسبب اتهام الحكومة والنظام بالعجز والجمود، وتفاقم المشاكل والإصرار على الإبقاء على هذه الأوضاع بما تحمله من مخاطر سياسية واجتماعية واقتصادية. وترى هذه النظرية أن مدبرى أحداث شرم الشيخ يقصدون أن تكون كحريق القاهرة إيذاناً بثورة ضد الثورة التى قامت عام ١٩٥٢، وذلك خلافاً لبعض التفسيرات التى ذهبت إلى أن حقد مدبرى التفجيرات قد وصل إلى حد إفساد متعة المصريين وفخارهم بالاحتفال بعيدهم القومى، وانبلاج الفجر الجديد الذى كان بداية لرخائهم وسعادتهم، فاستكثر هؤلاء الحقدة كل هذا النعيم على مصر والمصريين. وتستمر النظرية الثانية فى التأكيد على أن وقوع التفجيرات فى نفس يوم ذكرى الثورة هو إعلان عن فشل الثورة وانحرافها. ولكننى أتردد كثيراً فى التسليم بوجاهة هذه النظرية، وسبب هذا التردد هو فداحة الخسائر البشرية والمادية والقومية التى لا يقدم عليها من يتمتع بأدنى حس وطنى.

أما النظرية الثالثة: فتذهب بشكل مباشر إلى اتهام إسرائيل والموساد الإسرائيلى.

وأما القرائن على ذلك فهى مجرد استنتاجات منطقية ولا تقوم على معلومات أو أدلة، مع إدراكنا القانونى الكامل للفارق بين الدليل والقرينة فى المنطق القانونى.

القرينة الأولى: أن المتهمين بالضلوع فى تفجيرات طابا يصرون على أنهم أبرياء، وأن مدبر هذا العمل هو مخابرات دول أخرى، وقد عجز التحقيق بعد مضى عشرة أشهر عن حشد أدلة تؤكد نسبة هذه الأفعال إلى المتهمين، ولكنى أحجم عن المضى فى هذه النقطة احتراماً لسلطة القضاء الذى لايزال ينظر هذه القضية، مع ملاحظة أن إدانة بعض الأشخاص لا يعنى تبرئة المدبر والمخطط والمستخدم لهؤلاء الأشخاص.

القرينة الثانية: هى أن كل التفجيرات الرئيسية قد انحصرت فى سيناء حتى فى أكبر المناطق مناعة وحماية وهى شرم الشيخ، بخلاف المرحلة الأولى من الإرهاب التى انطلقت من صعيد مصر. وهذا يبعث بثلاثة رسائل مؤلمة لمصر.

الرسالة الأولى: هى عجز أجهزة الأمن المصرية عن تأمين المدينة الهامة، مما يعنى أن أمن المشاركين فى اللقاءات الدولية قد أصبح محل نظر، فقضى ذلك تماماً على هذه العاصمة الدبلوماسية لمصر فى الوقت الحالى، لأن مما يزعج إسرائيل هو تأكيد الوجود المصرى السلمى فى سيناء، بعد أن جردتها معاهدة السلام من السلاح والوجود العسكرى.

الرسالة الثانية: هى أن مصر العاجزة عن حماية عاصمتها الدبلوماسية المحصورة بين البحر والصحراء لا تستطيع أن تكون شريكاً أمنياً لإسرائيل بعد انسحابها من غزة، مما يسمح لإسرائيل بحرمان مصر من أى دور فى عملية السلام سوى فى تمكين إسرائيل من الفصائل الفلسطينية، كما يسمح لإسرائيل بإقامة تحالف مباشر مع مصر لمحاربة «الإرهاب الإسلامى»، وهو يعنى عندها حماس والجهاد.

أما الرسالة الثالثة: فهى إظهار مصر بمظهر العاجز عن قمع الإرهاب فى سيناء، بل وتصوير سيناء على أنها أصبحت منطقة جاذبة للعناصر الإرهابية، مما يتيح لإسرائيل أمرين أبسطهما أن تتعاون مع مصر لتأمين سيناء، وأقصاها هو فرض السيطرة الإسرائيلية على سيناء، ويعزز ذلك ما لاحظناه من أن إسرائيل تضع عينها حقاً على سيناء، بل يعتبرونها مستقبل إسرائيل. ولابد أن نشير فى هذا المقام إلى أن النظرية الإسرائيلية حول سيناء لا يجوز التقليل من شأنها، فقد تفادت إسرائيل حتى الآن أن تظهر أن ظهور موسى فى سيناء ووجوده فى مصر يمكن أن يكون سبباً للمطالبات التاريخية، خاصة وأنها قد أظهرت هذا الإدعاء فى مناطق بعيدة عن احتمال التصديق مثل هضبة الجولان السورية. نشير أيضاً فى هذا المقام إلى أن إسرائيل قامت بالاعتداء على مصر عام ١٩٥٦ ثم عام ١٩٧٦، وأوضح شارون فى مذكراته أنه قام بمسح سيناء شبراً شبراً، وأنه يكن لها إعزازاً خاصاً.

ويؤكد بعض الإسرائيليين الذين استوطنوا مستعمرات سيناء أنهم قرروا الجلاء عنها إيثاراً منهم لسلام شامل مع مصر يعلو فوق الاعتبارات الأنانية والعاطفية فى هذه المستعمرات، فضلاً عن أن جلاءهم عن هذه المستعمرات هو أمر مؤقت. نشير من ناحية ثالثة، إلى أن إسرائيل قد استفادت من عدوان ١٩٥٦ بفتح مصر لمضايق تيران وصنافير فى خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية، كما أنها بعد عدوان ١٩٦٧ قد أشاعت أن سيناء تعد مسرحاً خطيراً للمغامرات المصرية ضد أمن إسرائيل، وأن الاستيلاء على سيناء لا يعد احتلالاً، وإنما يعد إجراءً احترازياً لمنع مصر من استخدامها فى الهجوم على إسرائيل، مثلما أكدت إسرائيل أن استيلاءها على سيناء هو مكافأة لحقها فى الدفاع الشرعى الوقائى. مادام المقام لا يتسع للرد على هذه المقولات الإسرائيلية، فقد أوردناها للدلالة على أن عين إسرائيل على سيناء منذ

وقت طويل، ولذلك فإن محاولاتها جس نبض مصر ليس أمراً جديداً.

فقد حاولت إسرائيل جس نبض مصر فوجدتها متعاونة وتتعامل بدبلوماسية ودماثة غير متوقعة: قتلت إسرائيل ثلاثة جنود مصريين بنيران الجيش الإسرائيلي، وأكد شارون أن جيشه يؤدى واجبه ضد مهربى الأسلحة للمقاومة، وابتلعت مصر الإهانة الكبيرة، بل وحفظاً لماء الوجه أعلنت مصر أن شارون اعتذر للرئيس مبارك، وأظهرت الخارجية المصرية غضبها فطالبت شارون بالتحقيق الفورى وموافاتها بالنتائج، وبالفعل أبلغها شارون أن التحقيق أثبت ما سبق له تأكيده من أن جيشه يؤدى واجبه ضد الجنود المهربين، ومرة أخرى ابتلعت مصر الإهانة. ثم خطفت إسرائيل ستة من الشباب من قلب سيناء فى العريش، ولم تعلق مصر مطلقاً حتى اليوم على الحادث، ثم أعيد الشباب فى إطار صفقة سلم فيها بالمقابل الجاسوس الإسرائيلى الخطير عزام عزام، والدليل على خطورته أن شارون استقبله بالأحضان، واعتبره بطل أبطال إسرائيل. وقد بدت الصفقة وكأنها مرتبة، ونرجو ألا تكون كذلك، لأن مصر كانت ترفض دائماً جميع الضغوط العاتية للإفراج عن الجاسوس الخطير.

تلك هى بعض التصرفات الإسرائيلية المهينة لمصر، التى نشرت ناهيك عن عشرات المواقف التى لا ينشر عنها شيء، وتشمل قتل بعض رجال الأمن والمواطنين، وهدم المنازل فى رفح وغيرها.

إننى أحذر من أن إسرائيل تخطط للاستيلاء على سيناء، وقد حاولت مقايضة مصر على بعض المناطق مع مناطق إسرائيلية فى النقب، والقيام بمشروعات أمنية مشتركة على الحدود. إن إسرائيل سوف تستقبل أكثر من مليون لاجئ خلال الأعوام الخمسة القادمة لموازنة الأقلية العربية المتزايدة، وترفض بالطبع حق العودة لأربعة ملايين فلسطينى كانوا فى الأراضى التى قامت عليها إسرائيل. ولذلك لن

تكون تفجيرات شرم الشيخ هى نهاية المطاف.

باختصار فإن هذه التفجيرات هى جزء من سياسة إسرائيل لإخلاء سيناء، فلا يجوز أن تغرق مصر فى تفاصيل الخسائر، وتتجاهل جوهر المشكلة، وهو السياسة الإسرائيلية المرسومة لسيناء. أم أن سيناء دخلت فى نطاق المقايضات السياسية فلم يتم تعميرها كما أوصت مختلف اللجان منذ ١٩٧٣.

6 قتل الأسرى المصريين وأثره على العلاقات المصرية الإسرائيلية

أذاعت القناة الأولى فى التليفزيون الإسرائيلى يوم ٢/ ٣/ ٢٠٠٧ فيلماً وثائقياً عن نشاط الوحدة شيكيد التى كان يقودها بن أليعازر خلال حرب ١٩٦٧ فى سيناء، وصور الفيلم ٢٥٠ أسيراً مصرياً ألقوا سلاحهم فقامت هذه الوحدة الخاصة بقتلهم. ليست هذه هى المرة الأولى التى تعترف المصادر الإسرائيلية طوعاً بقتلها أسرى مصريين عزل من السلاح، فقد سبق أن اعترف أحد الجنرالات وهو بيرو عام ١٩٩٦ بأمر مماثل مما يقطع بأن لإسرائيل سجلاً حافلاً ملطخا بدم الأبرياء من المصريين، كما أن لها نفس السجل مع الفلسطينيين وغيرهم من العرب. هذا السلوك الإسرائيلى المتكرر يعلن عن ظاهرة تتكون من عدد من الوقائع وتثير أسئلة كبرى تحتاج إلى تحليل يقابلها ظاهرة أخرى وهى صمت مصر المتصل إزاء كل كشف عن فصول الإجرام الإسرائيلى.

هذا الموقف الإسرائيلى وهو الإعلام الطوعى والمتعمد عن قتل الأسرى فى توقيتات معينة تحركه دوافع معينة، كما أن السكوت المصرى تحركه دوافع أخرى. الملاحظ على الموقف الإسرائيلى هو أن الجانب الإسرائيلى هو الذى يتطوع بالكشف عن الجرائم ثم تقوم ضجة شعبية إزاء الصمت الرسمى المصرى لا تلبث هذه الضجة أن تخمد وكأن هناك اتفاقاً مصريا إسرائيلياً ضمنياً على أن الرسالة قد وصلت وتم استيعابها وأن الجمهور المصرى يفور ثم يهدأ، وأن هناك رهانا مصرياً

إسرائيلياً على أن تلك ظاهرة ثالثة توازى ظاهرتى الإجرام والبوح من جانب إسرائيل والسكوت من جانب مصر، وهكذا إلى ما لا نهاية.

إذا حللنا الشق الأول من الظاهرة الأولى: وهى لماذا تقتل إسرائيل الأسرى الذين يقعون فى الأسر أو يكونون تحت سلطانها بشكل مباشر أو غير مباشر رغم أن هؤلاء يتمتعون بحماية قانونية خاصة فى اتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩ وهى تعلم أن قتلهم بدم بارد يعد من جرائم الحرب، لا تضح لنا أن غريزة الإبادة العربية جزء من تركيب النفسية الإسرائيلية وهى تحسب أن قتل أكبر عدد من العرب هو إرهاب للعرب من ناحية، وهو محاولة للتقليل من عددهم وإفناء هذا العرق الذى يصرح بعض وزراء إسرائيل بأنهم أحط المخلوقات. فدوافع القتل غريزية، ولذلك فإن قيام إسرائيل وتوسعها لابد أن يكون بالضرورة على حساب الوجود العربى الإنسانى والسياسى. ويبدو أن قتل الأبرياء عقدة صهيونية وربما تكون نصاً توراتياً فى إحدى طبعاته المتأخرة.

الشق الثانى: من الظاهرة الأولى وهو التطوع بالإعلان عن القتل وتوقيته لا يجد لدينا تفسيراً واحداً، وليس من بين التفسيرات أن بعض الضمائر قد استيقظت فأرادت أن تتخفف من أثقال هذه الجرائم، خاصة إذا كان مثل هذا القتل هو تقرب إلى الله فى التوراة أو فى تقاليد هؤلاء التاريخية. أما التفسير الأرجح للبوح بهذه الجرائم فهو أن إسرائيل تريد أن تحرج الحكومة المصرية وتختبر رد فعلها حتى ترتب لما بعد الإعلان من تصرفات، وهى تعلم قطعا أن هذا الإعلان سوف يثير الشعب المصرى، وهو عاجز عن الانتقام كما أن حكومته أعجز عن الانتصاف له ولكرامة مصر، فتلحق المهانة بالطرفين: الحكومة والشعب وربما بادر من يقول أن الإعلان عن هذه الجرائم مؤامرة على العلاقات المتنامية بين مصر وإسرائيل وضرب

للاستقرار والازدهار الذى تتمتع به مصر فى ظل سياسة الحكمة والتعقل وعدم الاستجابة لأى استفزاز رخيص من هذا النوع.

ولكن توقيت إذاعة الفيلم لا يجوز أن يفوت على المراقب الذى يرى مشاهد متوازية: قتل إسرائيلى منظم للفلسطينيين اتخذ طابع الإبادة الحقيقية، ملاحقة من جانب المحكمة الجنائية الدولية لمن تراه واشنطن مرتكباً لجرائم إبادة فى دارفور من جانب بعض المسئولين السودانيين، بينما ترى فى السلوك الإجرامى الإسرائيلى فى فلسطين ولبنان سلوكاً مشروعاً وعملاً بطولياً ضد «الإرهاب العربى»، ويتوازى ذلك فى نفس اللحظة مع مشهد ثالث وهو إعفاء محكمة العدل الدولية لجمهورية الصرب من المسؤولية عن إبادة مئات الآلاف من المسلمين فى بداية تسعينات القرن الماضى رغم أن المحكمة نفسها قد أكدت أن الصرب قد انتهكت اتفاقية إبادة الجنس فى مواضع أخرى وأكد الحكم على أن جريمة الإبادة قد وقعت بالفعل، أى أن الحكم قد اعترف بالفعل المجرم وبأن الضحية هم المسلمون ولكنها قيدت القضية ضد مجهول مادام القتلى مسلمين.

أما الظاهرة الثانية : اللافتة فهى سكوت مصر وهو الذى شجع إسرائيل على ارتكاب الجرائم داخل الأراضى المصرية فى رفح ضد حرس الحدود الرسميين والاعتداء على السيادة الإقليمية وأعضاء فى هيئتها الرسمية. فلماذا سكتت مصر الرسمية فى كل مرة؟ ولماذا تمادت إسرائيل مما يعنى أن استباحة الدم المصرى أصبح ظاهرة عامة إلى جانب استباحة كل المحرمات العربية؟

هذا السؤال هو جوهر المشكلة. لقد اعترف المجرم بجريمته فى فيلم موثق مما استفز بعض الإسرائيليين الذين انتقدوا هذه الجريمة، وهذا الانتقاد جزء من محاولة امتصاص غضب المصريين الذين فزعوا من الجريمة والصمت الرسمى عليها،

وذهبت فى تفسيره مختلف الأوساط مذاهب شتى لن يفيد طرحها فى هذا السياق للتوصل إلى نتيجة شافية نطمع أن نسجلها فى هذه المقالة.

لقد استدعت مصر السفير الإسرائيلى فى القاهرة إلى وزارة الخارجية لإبلاغه غضب مصر، كما كلفت سفيرها فى إسرائيل بالحصول على الفيلم من التليفزيون الإسرائيلى عن طريق الحكومة الإسرائيلية، وقد تطلب مصر من إسرائيل التحقيق وقد تقنع بما قدمه الوزير المجرم من أنه قتل فلسطينيين فى عمليات حربية وليسوا أسرى مصريين بدم بارد، وكأن قتله للفلسطينيين قد أصبح مباحاً على المستوى الدولى، ولكنه لم ينكر الواقعة فى ذاتها والتى تصمه بالإجرام بصرف النظر عن جنسية الضحايا. الملاحظ أن الجانبين الإسرائيلى والمصرى قد التزاما الصمت وكأنهما متفقان على التحلى «بالحكمة» حتى تمر الزوبعة وحتى لا تتأثر علاقات البلدين بمثل هذه «التفاهات» والمؤامرات.

يفسر البعض صمت الحكومة المصرية ووقارها الملحوظ بأن مصر تريد أن تفوت على أعدائها فرصة النيل من «دورها المحورى» فى حل القضية الفلسطينية الذى يتمسك به الفلسطينيون، بينما يفسره آخرون بأن مصر لا تريد أن تفسر العلاقات المتميزة النافعة بينها وبين واشنطن خاصة بعد أن عبرت عن امتنانها للخدمات القيمة التى أداها السفاح جون أبو زيد فى العراق وفى لبنان صيف العام الماضى فمنحه الرئيس مبارك وسام الاستحقاق والجدارة على هذه «الأعمال النبيلة». وقال بعض الخبثاء أن مصر تمر بمرحلة حاسمة تتصل بمسائل التوريث وترتيب البيت الحاكم فى نقلة تاريخية فى تاريخ النظم الجمهورية ولا تريد بأى عمل، أن تسيء إلى إسرائيل أو أن تستفز واشنطن بتصرفات صبيانية تحبط رؤية الحكم الاستراتيجية. خلاصة هذه التفسيرات أن مصر لا يمكن أن تسمح بتأثير

هذه الفقعات على العلاقات مع إسرائيل وان تستجيب الحكومة لطلبات فى مجلس الشعب بقطع هذه العلاقات وطرد السفير وغيرها من الإجراءات «المندفعة».

ولما كنت من يرون أن الصمت الرسمى المصرى سوف يظل كذلك لسبب آخر تماماً وهو أن مصر تدرك استخفاف إسرائيل بها بعد أن فقدت دورها وجربت إسرائيل ردود فعلها وتعلم بأولوياتها التى لايدخل فيها قطعا قتل مئات من أبنائها الأسرى الذين تعتبرهم مصر محظوظين بنيل الشهادة، فإننى أرى ضرورة قيام المجتمع المدنى السياسى والقانونى فى مصر بحملة منظمة تركز على ما يلى:

أولاً: رفع دعاوى أمام القضاء المصرى بأدلة الفيلم الوثائقى.

ثانياً: رفع دعوى أمام المحكمة الجنائية الدولية حتى يقوم المدعى العام بالتحرك للتحقيق كما حدث فى حالة دارفور.

ثالثاً: رفع دعوى ضد الحكومة المصرية أمام المحاكم المصرية حتى لو رفضت الاختصاص بحسبان القضية من أعمال السيادة تفلت الحكومة بموجبها من الاختصاص الولائى للقضاء المصرى.

رابعاً: رفع دعاوى مماثلة فى إسرائيل وفى أوربا والولايات المتحدة.

خامساً: إثارة القضية لدى منظمات حقوق الإنسان فى العالم .

سادساً: مطالبة اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتفسير لهذه الجريمة خاصة وأنها المختصة بالحماية بعد استسلام الجنود المصريين.

سابعاً: دراسة إمكانية الرد على الإجرام الإسرائيلى مادامت الحكومة لا تقوى على ذلك.

والحق أن قطع العلاقات وطرد السفير لن يفيد، ولكن الحكومة يجب أن تتفاعل

مع شعبها بتحريك القضية رسمياً فى المحافل الدولية ومجلس الأمن والكشف عن السجل الإجرامى التاريخى لإسرائيل خاصة وأن جرائم النظام العام الدولى لا تسقط بالتقادم مثل الجرائم العادية، كما أنها جرائم شخصية، كما يجب على الحكومة أن تطالب بإنشاء محكمة جنائية خاصة لمحاكمة المجرمين الإسرائيليين على الأقل مثلما تشجع على محاكمة قتلة الخريرى.

أليس من العار أن تتشكل محكمة خاصة لمحاكمة قتلة فرد أياً كان قدره فى بلده ولا تشكل محكمة جنائية لمحاكمة عصابة تلبس ثوب الدولة ويفخر شعبها بأعمالهم الإجرامية.

وخلال مشاركتى يوم ٥/ ٣/ ٢٠٠٧ فى برنامج حديث الساعة فى الإذاعة البريطانية لاحظت أن أحد المتحدثين الإسرائيليين يذكرنا برخص الدم المصرى والعربى مقابل الدم اليهودى حيث تبذل إسرائيل كل جهد لاسترداد رفات قتلاها أفلايثير ذلك نخوة العرب والمصريين أم أن استباحة حياة الأحياء فى بلادهم أغرت العدو أن يستبيح دماء الأسرى مادام المواطن وهو طليق لا قيمة له.

وأخيراً فقد أسفت لردود فعل الوحوش الكاسرة على شبكة الإنترنت فى مواقع الصحف الإسرائيلية التى تهاجم مصر وتتهمها بإثارة هذا الموضوع لتستدر العطف بحثا عن المال والتعويض والمتاجرة بدماء الأسرى. كما اعتبر بعضهم أن كل العرب والمصريين يستحقون الإبادة مما يدفع إلى التساؤل حقاً: ألا يخشى هؤلاء غضبة الملايين الذين يغلى الدم فى عروقهم فينتصفون لأنفسهم بعد أن عز عليهم الإنصاف عن طريق حكوماتهم؟!.

7 من يحاسب إسرائيل على استخدام اليورانيوم ضد لبنان وفلسطين؟

أصبح مؤكدا أن إسرائيل لا تمتلك الأسلحة النووية بقصد الدعاية والشهرة أو لترويع وإرهاب العالم العربي ولكنها تمتلك هذه الأسلحة لكي تستخدمها بطرق مختلفة لإبادة الحياة ومظاهرها والإنسان في فلسطين ولبنان حيث ثبت أن إسرائيل لم تستخدم فقط القنابل العنقودية في عدوانها الحاقد على لبنان في يوليو وأغسطس ٢٠٠٦ ولكنها استخدمت أيضًا اليورانيوم المنضب واليورانيوم المخصب ، ومعنى ذلك أن اليورانيوم الذي يستخدم كوقود للأنشطة النووية السلمية والعسكرية بدرجات متفاوتة من التخصيب يمكن أن يستخدم استخدامًا ذريًا عسكريًا مبيدًا ، وكذلك الحال بالنسبة لليورانيوم المنضب أي اليورانيوم غير المخصب أو الذي استنفذ منه الماء الثقيل . هذه الحقيقة تثبت أن إسرائيل لا تهدد الوجود العربي السياسي فقط والأوطان العربية وإنما تهدد الحياة وتجعل الأرض والجو والبيئة غير قادرة أو صالحة لحياة الإنسان . والسبب في هذا السلوك البربري هو أن إسرائيل زرعت في هذه المنطقة حتى تكون عوانًا عليها وأن أي سلام معها هو لإتاحة الفرصة لها لكي تمارس غريزة الإفناء لديها .

وقد بلغ ضرر إسرائيل بهذه المنطقة حدًا دفعني والكثيرين حتى من الكتاب اليهود في تصور العالم بغير إسرائيل وكانت حيثيات هذا التصور ترتكز على أسباب متفاوتة ليس من بينها قدرة التدمير وإرادة الإفناء الهائلة لدى إسرائيل ، ولذلك

دعوت إلى عقد مؤتمر دولي لمراجعة ماذا قدمت إسرائيل للعالم ولهذه المنطقة اللهم إلا إذا كان إفناء العالم العربي هو جزء من المخطط الأمريكي حيث تتباهي إسرائيل دائمًا بأنها تعمل منسجمة مع المصالح الغربية وعلى الذين يبدون إعجابهم بإسرائيل أن يوضحوا لنا الجوانب الخيرة والإيجابية في بقائها ؟

وأريد أن أهدي هذا الموضوع إلى الصهاينة العرب الذين يكتبون ويوازنون بين إسرائيل وغيرها ويؤكدون أن إسرائيل هي برد وسلام على العرب وأن التحالف معها مطلوب وأن حيازتها للقنبلة النووية ليس خطرًا . وقد سبق لإسرائيل والولايات المتحدة أن بررتا حيازة إسرائيل للقنابل الذرية بعد تحرير الكويت عام ١٩٩١ بالمقارنة بأسلحة صدام حسين التي تقرر تدميرها بمعرفة الأمم المتحدة وعلى حساب العراق في قرار وقف إطلاق النار الذي أصدره مجلس الأمن رقم ٦٨٧ ، قالت إسرائيل أن العبرة ليست بخطورة السلاح ولكن العبرة هي بمدى عقلانية من يقود السلاح واستغلت مقولة لم يتمكن أحد من الدفاع في وجهها وهي أن إسرائيل هي مصدر تهديد محتمل للعالم العربي بينما أصبح العراق بعد غزو الكويت مصدر تهديد حقيقي مما أسهم في إسقاط نظرية الأمن القومي العربي أمام هذه الحقائق المخيفة التي تمثلها إسرائيل بسبب حيازتها للترسانة النووية فلعله أصبح من الملح الآن أن تناقش هذه القضية في محافل متعددة دولية ولا يكفي أن يثق العالم في لجان التحقيق الإسرائيلية التي قصد بها أن تمتص ما يمكن أن يكون رد فعل على التقارير المتواترة عن التدمير الذي أحدثته إسرائيل في لبنان وفي فلسطين رغم أن هذه التقارير صدرت عن أوساط علمية وعن منظمات دولية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمات حقوق الإنسان ومنظمات قانونية أخرى ، فلماذا سكت العالم العربي؟ ولماذا سكت الصهاينة العرب عن هذه الحقائق وأنهم لا يرون ضررًا

مادام مصدره إسرائيل؟ . ولعله من الواضح أن الصراع بين العرب وبين إسرائيل ليس صراعًا بين من يغتصب الأرض ومن يطالب باسترداد الأرض ولكن في نظري صراع شامل بين طاقة التدمير الشاملة التي تمثلها إسرائيل وإرادة الحياة التي يمثلها أهل المنطقة الذين اضطروا إلى الترحيب بهذا الضيف الثقيل حتى كشفت الأحداث عن صعوبة الاستمرار في هذا الترحيب .

8
قاطعوا نتانياهو كما قاطعت أوروبا هايدر

دعوة نتانياهو لزيارة مصر هى دعوة رسمية من الرئيس مبارك وربما قصد الرئيس أن يجرى معه مشاورات مباشرة حتى يعلم حدود استعداده لأى قدر من السلام وأن تكون هذه المشاورات جزءا من التحرك العربى العام قبل زيارات واشنطن والاتفاق على إطار للتحرك فى المرحلة المقبلة. ومن حق الرئيس أن يدعو من يشاء وأن ينطلق بآمال السلام إلى كل الآفاق، ولكن من حقنا أيضاً أن نعترض على هذه الزيارة التى لم يطلبها نتانياهو وذلك للأسباب الآتية:

السبب الأول: أن إسرائيل هى اللاعب الوحيد فى الساحة الإقليمية وهى التى تفرض في النهاية برنامجها، ولذلك لاجدوى من التشاور، بعد أن أعلن نتانياهو صراحة ما يريد وهو هضم الحقوق العربية والحصول على المكافأة لهذا النجاح وهو دفع بقية العرب إلى التطبيع مع إسرائيل حتى يدخلوا جميعاً فى معسكر السلام، وإعلان إيران وليس إسرائيل عدو العالم كله حتى إذا ما هاجمت إسرائيل الأراضى الإيرانية تكون قد نابت عن كل العالم فى إزاحة هذا الخطر حسب قول بيريز فى واشنطن، حيث أكد أنه لوكان العالم حازماً مع النازية قبل المحرقة لما وقعت هذه المحرقة.

السبب الثانى: أن نتانياهو جزء من تركيبة تضمر العداء لمصر والمنطقة ويستهدف مشروعها مصر فى المقام الأول، وتتمنى لمصر كل الشرور وأيديهم

ملطخة بدماء أسرانا وهم فى عهدتهم، ولا تزال دماء ضحايا غزة تطلب الثأر لمن يقدر عليه، ولا أظن أن احتضان نتانياهو سوى رسالة جديدة مثلما حدث مع ليفنى لتشجيعهم على سفك الدماء العربية.

السبب الثالث: هو أن حكومة نتانياهو تضم ليبرمان الذى أهان الرئيس ومن ورائه كل ملايين المصريين، وقد وجه الإهانة للرئيس بصفته رئيس مصر فمن حق المصريين أن يحفظوا له هذه الإهانة، خاصة وأن المسئولين الإسرائيليين لم يتوقفو عن توجيه الإهانات لنا، ولكنها المرة الأولى أن يتجرأ سياسى في إسرائيل على رئيس مصر.

السبب الرابع: أن إسرائيل تطوق مصر من كل جانب وتسعى إلى خنقها فى السودان ودارفور وغيرها وأقسمت أن تعيق نجاح وزير الثقافة المصرى المرشح لمنصب مدير عام اليونسكو وتجاوبت معها الإدارة الأمريكية، ولاشك أن نجاح الوزير مصلحة مصرية وأن موقف إسرائيل ينطوى على جرأة وتحدى بشكل لم يحدث فى علاقات الدول «الصديقة»، ومع دولة تضطر حكومتها الشعب والقضاء على التضحية بكل شيء بما فى ذلك الغاز لصالحها دون أن نفهم المقابل المجزى الذى تحصل عليه مصر من إسرائيل مقابل كل هذه التضحيات، بل ويظهر وزراء مصر فى موقف لايحسدون عليه وهم يبررون محاولة الحكومة الزراية بالقضاء المصرى واحتقار الدستور المصرى وتعلن رسميا أن هذا السلوك من أعمال السيادة التى لا تمتد إليها رقابة القضاء.

السبب الخامس: هو أنه إذا كان لابد من علاقة رسمية لاعتبارات معينة فلتكن فى أضيق الحدود، وإذا كان هذا اللقاء من تصريف القضاء والقدر فإننا نرجو ياسيادة الرئيس أن يكون اللقاء حازماً رصينا خالياً من أى ود وأوصيكم بتجنب

القبلات خاصة بعد أن ظهر وباء انفلونزا الخنازير فى إسرائيل.

السبب السادس : نتانياهو هو نفسه وربما أسوأ من عام ١٩٩٦، صحيح أن نتانياهو هو صاحب عملية عناقيد الغضب ومذبحة قانا وهى سلسلة فى منظور المذابح الصهيونية ضد العرب فى لبنان وغيره، إلا أن ذلك العام شهد تطورا بالغ الأهمية عندما استشعرت مصر خطر نتانياهو وتلاعبه باتفاق أوسلو، فكانت قمة الإسكندرية فى يونيو من ذلك العام التى ضمت الرئيس الأسد والملك فهد رحمهما الله فى لفتة أعادت للأمة العربية الثقة فى أنها بعد كارثة الغزو العراقى للكويت وما تبعه من مآسى لم تنكسر، وأن مثلث النظام الإقليمى العربى المصرى السورى السعودى التأم بعد انفراطه لعقود.

إن أعمال إسرائيل الإجرامية ومشروعها الاستيطانى الإحلالي الاقتلاعى وتخريبها للصفوف الفلسطينية وإعلان حكومة نتانياهو الصريح عن خطة إهدار كافة الحقوق الفلسطينية كانت تحتاج إلى رسالة أخرى وهى إعلان عدم الاعتراف بهذه الحكومة المتطرفة والسعى إلى عزلها.

إننى أخشى أن تكون الزيارة رسالة إلى الجميع خاصة الإسرائيليين وأن تشجعهم على المزيد من سفك دماء العرب مادامت محرقة غزة التى لم تجف دماؤها لم تؤثر البتة على سلوك العرب إزاء إسرائيل.

أما دعوتى لمقاطعة حكومة نتانياهو فقد شاركنى فيها كتاب من مجلة لوموند دبلوماتيك عدد مايو ٢٠٠٩ احتجاجا على تصرف خطابه وإلغائه كل أفق سياسى وإقدامه على طرد عرب ١٩٤٨ وحديثه المتكرر عن دولة يهودية نقية، ودولة فلسطينية فى الوطن البديل.

وقد سبق لى أن طالبت قمة عمان العربية فى مارس ٢٠٠١ بمقاطعة حكومة

شارون التى تشكلت فى فبراير ٢٠٠١ وهى التى دبرت أحداث ١١ سبتمبر مع السلطات الأمنية الأمريكية -فيما أعتقد ويعتقد مئات مثلى- وأعلنت برنامج تكسير عظام الفلسطينيين ولكن الزعماء العرب فضلوا أن يعطوه فرصة، فكانت تلك الرسالة لكى يرتكب مجازر جنين عقب إهدائه مبادرة السلام العربية فى بيروت فى العام التالى.

ودعوتى إلى مقاطعة حكومة نتانياهو المتطرفة تجد لها سوابق فى سجل إسرائيل نفسه، فقد سبق لإسرائيل أن فرضت مقاطعة كاملة على كورت فالدهايم عند نجاحه فى الانتخابات الرئاسية في النمسا عقابا له على دعمه لحق منظمة التحرير فى مقعد دائم فى الأمم المتحدة عندما كان أميناعاما لها ولكن بحجة أن له دوراً غامضاً فى التفرج على مجازر اليهود فى يوغوسلافيا عندما كان مترجما فى الجيش الألمانى المحتل. وعندما نجح هايدر رئيس حزب الحرية فى النمسا بعد ذلك بأعوام وكان برنامجه اليمينى يقوم على اضطهاد الأقليات والتقارب مع صدام حسين ثم عزل حكومته تماما وفرض الاتحاد الأوروبى عليه مقاطعة شاملة رغم أن الانتخابات كانت ديمقراطية ،وكان ذلك هو خيار الشعب النمساوى حتى تم إرغام الناخب النمساوى على هجر الحزب والفرار إلى حزب تؤيده أوروبا. وبالنسبة لإسرائيل فهى التى كانت وراء التجربتين فى النمسا لمدة تجاوز عقدا ونصف، كما أن إسرائيل سحبت سفيرها يوم تنصيب فالد هايم وخفضت التمثيل إلى مستوى قائم بالأعمال ولم تجرؤ النمسا يومها على أن ترد بالمثل بل أبقت سفيرها فى إسرائيل فى سابقة تظهر قهر إسرائيل للدول الأوروبية ومن خلفها الولايات المتحدة التى قاطعت هى الأخرى النمسا وحكوماتها تماماً. وقد تساءل أوروبيون حول الفرق بين موقف أوربا من إسرائيل وموقف أوربا من النمسا، إذ فى البلدين حكومات متطرفة

بالمعيار نفسه ولكنهم لم يعترفوا بأن إسرائيل فوق كل الحسابات ، وأن سطوة إسرائيل واللوبى الصهيونى شوه حريتهم وديمقراطيتهم كلما تعلق الأمر باليهود وإسرائيل، وهو نفس الموقف الذى اتخذته أوربا ضد حماس رغم وصولها إلى السلطة بأسلوب ديمقراطى، ولكنها فى النهاية لاترضى عنها إسرائيل.

قاطعوا نتانياهو هذه المرة قبل فوات الأوان!.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	٣
تقديم	٥
الفصل الأول : المعاهدة المصرية الإسرائيلية وآثارها الداخلية والخارجية	٩
١ - مصر وإسرائيل من السلام البارد إلى الأحضان الدافئة	١١
٢ - العلاقات المصرية الإسرائيلية في ثلاثين عامًا	١٧
٣- يهودية الدولة ومصير عرب ١٩٤٨	٢٠
٤ - ثقافة السلام عندنا وعند إسرائيل	٢٢
٥ - عام المعاهدة المصرية الإسرائيلية	٢٥
٦ - لماذا زار السادات القدس وليس تل أبيب؟	٢٩
٧- مصر وإسرائيل في السودان	٣٣
٨- هل تلزم معاهدة السلام مصر بتصدير البترول والغاز إلى إسرائيل؟	٣٦
٩ - هل تورط مصر إسرائيل كما تزعم في التخلص من حماس؟	٤٠
١٠ - إلى متى يظل السلام مع إسرائيل خيار العرب الاستراتيجي؟	٤٢
١١ - جوهر المشكلة في العلاقات المصرية الإسرائيلية	٤٤
١٢ - مصر وحزب الله	٤٩
١٣ - لقاء مبارك أولمرت: ومصير القضية الفلسطينية	٥٤
١٤ - أيهما أخطر على العالم العربي إيران أم إسرائيل؟	٥٦
١٥ - مصر بين واشنطن وحماس	٦٣
١٦ - مصر واتفاقية السلام على ضوء حادث رفح	٦٧

الموضوع	الصفحة

١٧- لماذا يدعو البعض إلى التطبيع مع إسرائيل ٧٢
١٨- هدية مصر لإسرائيل في «عيد ميلادها» الستين ٧٥
١٩- هل يزور وزير الأوقاف المصري الأقصى امتثالاً لاتفاقية السلام؟.. ٧٨
٢٠- أركان الظاهرة الإسرائيلية وتداعياتها الإقليمية والدولية ٨١
الفصل الثاني : تنازلات مصر لإسرائيل ٨٧
١- هل تفرض معاهدة السلام أيضًا انحناء مصر أمام أذى إسرائيل؟.... ٨٩
٢- الدور المصري في أحداث غزة وتداعياته ومستقبله ٩٢
٣- هل تلتزم مصر قانونًا بفتح معبر رفح أم إغلاقه ؟ ١٠٠
٤- عندما تتحدث الرويبضة : رجال الصهيونية في مصر ١٠٣
٥- عندما يصبح ارتكاب الجرائم الدولية عملاً من أعمال السيادة في مصر ١٠٦
الفصل الثالث : جرائم إسرائيل ضد مصر ١٠٩
١- هالات الخطر على سيناء ١١١
٢- تفجيرات دهب من يقف وراء الإرهاب في سيناء؟ ١١٥
٣- تفجيرات دهب ولغز الإرهاب في سيناء ١٢١
٤- على هامش تفجيرات شرم الشيخ التضامن العربي لمواجهة الإرهاب ١٢٥
٥- حتى لا نحرث في البحر تفجيرات سيناء ومخططات إسرائيل ١٣٠
٦- قتل الأسرى المصريين وأثره على العلاقات المصرية الإسرائيلية ١٣٧
٧- من يحاسب إسرائيل على استخدام اليورانيوم ضد لبنان وفلسطين؟.. ١٤٣
٨- قاطعوا نتانياهو كما قاطعت أوروبا هايدر ١٤٦
فهرس الموضوعات ١٥١